التضليل

صناعة التزييف والأكاذيب في الإعلام
ومنصات التواصل الاجتماعي

2024

مركز حماية وحرية الصحفيين
Center for Defending Freedom of Journalists

فريـــق العمـــل

الإشراف والمراجعة:

نضال منصور / مؤسس وعضو مجلس إدارة- مركز حماية وحرية الصحفيين

إعداد وكتابة:

وليد حسني زهرة / باحث رئيسي

إسلام البطوش/ باحث ومنسق وحدة الأبحاث- مركز حماية وحرية الصحفيين

تفريغ المقابلات وجلسات الحوار المركزة:

يوسف خليل

تصميم الغلاف:

بهاء سلمان

التصميم والإخراج الفني:

عبادة عطا الله

فهـــرس المحتويـــات

الملخص التنفيذي	05
الفصل الأول: التضليل الإعلامي إشكالية المفهوم وآليات ضبطه	11
الفصل الثاني: خطوط فاصلة وتداخلات خطرة	20
الفصل الثالث: آليات التحقق من المعلومات	30
الفصل الرابع: التضليل الإعلامي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الأردن ـ لبنان ـ تونس ـ المغرب)	36
الخلاصة	74
التوصيات	75
الملاحق	76

الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

تـأتي هـذه الدراسـة حـول التضليـل والتزييـف الإعلامـي بعـد أن أصبحـت مشـكلة ضاغطـة عـلى مسـتوى العالـم، دعـت الحكومـات والمنظمـات الدوليـة، ومنظمـات المجتمـع المـدني، والصحفيـين والإعلاميـين لبـذل الجهـود، ووضـع الحلـول للتخلـص مـن تلـك المشـكلة، أو عـلى الأقـل للتخفيـف مـن مخاطرهـا السـلبية عـلى المجتمعـات، والأفـراد وعـلى الحقـوق الإنسـانية الأساسـية الـتي نصـت عليهـا الشرعـة الدوليـة، وفي مقدمتهـا حريـة التعبـير والـرأي.

واختـارت هـذه الدراسـة أربـع دول عربيـة كنمـاذج لاسـتطلاع حالـة التضليـل الإعلامـي في كل منهـا، بحيـث اختـيرت مملكـة المغـرب، والجمهوريـة التونسـية كحالتـين تمثـلان شـمال إفريقيـا، وجمهوريـة لبنـان والمملكـة الأردنيـة الهاشـمية كحالتـين تمثـلان الـشرق الأوسـط.

ومـن خـلال المقاربـة التطبيقيـة لواقـع هـذه المشـكلة في الـدول الأربعـة خلصـت الدراسـة إلى التشـابه الكبـير في معطيـات، وتجليـات وتأثـيرات تلـك المشـكلة في تلـك الـدول، والـتي وصفهـا الكثـيرون ممـن تحدثـوا لهـذه الدراسـة بـ« الفـوضى الإعلاميـة».

وخلصـت الدراسـة إلى أن عوامـل عديـدة سـاهمت في انتشـار تلـك الظاهـرة منهـا، اتسـاع مسـاحة الاتصـال بشـبكة الإنترنـت عالميـا، وقلـة كلفـة اسـتخدامها، وتوفـر أجهـزة الاتصـال الخلويـة الذكيـة، واسـتخدام منصـات التواصـل الاجتماعـي والـتي تحولـت لأن تكـون وسـيلة التواصـل الأكـثر شـعبية في العالـم، والـتي أصبحـت متاحـة للاسـتخدام مـن قبـل مليـارات المواطنـين في القـارات السـت، تحـول كل مواطـن مـن خلالهـا إلى صحفـي وإعلامـي ينتـج المعلومـات، ويذيعهـا، ويتلقاهـا فيمـا عـرف دوليـا بظاهـرة «المواطـن الصحفـي».

وقالـت الدراسـة إن منصـات التواصـل الاجتماعـي أدت دورا بـارزا ومثـيرا في انتشـار ظاهـرة التضليـل الإعلامـي، خاصـة في ظـل غيـاب الوعـي الـكافي لـدى الجمهـور العريـض ممـن يملكـون حسـابات ناشـطة عـلى تلـك المنصـات عـن دور الإعـلام، وأخلاقياتـه، وشروطـه وأدواتـه، وهـو مـا أشـاع تلـك الفـوضى العالميـة في اتسـاع تأثـير الأخبـار الكاذبـة، والتزييـف والتضليـل، والـذي يتمثـل يوميـا بملايـين الأخبـار، والصـور، والفيديوهـات والـتي تجـد مـن يسـتقبلها بـكل سـهولة ويسـر دون التحقـق مـن مصداقيتهـا ومصادرهـا.

ولصعوبـة ضبـط مـا تنـشره منصـات التواصـل الاجتماعـي مـن معلومـات فقـد اتجهـت العديـد مـن الـدول لتشريـع قوانـين بهـدف التقليـل مـن جرائـم التضليـل الإعلامـي، ومحاربـة كل مـا يتعلـق بالجرائـم الـتي تقـع بواسـطة الأجهـزة الإلكترونيـة، بـل وذهبـت دول عديـدة للتشـدد في فـرض العقوبـات عـلى منتهكـي تلـك القوانـين ممـا دفـع بظهـور تخوفـات لـدى المنظمـات الأمميـة، وفي مقدمتهـا الأمـم المتحـدة، مـن أن تعتـدي تلـك القوانـين عـلى منظومـة حقـوق الإنسـان وحـق كل مواطـن بالتمتـع بحريـة الـرأي والتعبـير، ممـا دفـع بمفـوض حقـوق الإنسـان في الأمـم المتحـدة ومعظـم المنظمـات الدوليـة لتحذيـر الـدول مـن الانتقـاص مـن هـذه الحقـوق، أو الاعتـداء عليهـا بذريعـة محاربـة الجرائـم الإلكترونيـة وفي مقدمتهـا بالطبـع الحـق في حريـة الـرأي والتعبـير، فضـلا عـن ضمـان حـق المواطـن بالحصـول عـلى المعلومـات مـن مصادرهـا الـتي تملكهـا وتـأتي في المقدمـة منهـا الحكومـات والـدول.

وتـرى الدراسـة ضرورة اعتمـاد تعريـف محـدد وواضـح لمفهـوم التضليـل الإعلامـي مـن قبـل المشرعـين بمـا ذلـك أقسـامه أشـكاله، والتفريـق في العقوبـات المفروضـة عـلى كل قسـم بمـا يتناسـب والـضرر الـذي يحدثـه عـلى الأفـراد خاصـة والمجتمـع عامـة، كمـا دعـت إلى إعـادة النظـر كليـا في قوانـين الجرائـم الإلكترونيـة في كل مـن المغـرب، وتونـس، ولبنـان، والأردن، وفصـل كل مـا يتعلـق بحريـة النـشر والتعبـير عـن تلـك الجرائـم الـتي وردت في تلـك القوانـين.

ووفقـا للتوصيـات الـتي خلصـت اليهـا فقـد دعـت لشـمول «التضليـل الإعلامـي» في قوانـين المطبوعـات والنـشر بمـا في ذلـك النـص عـلى أقسـامه وأنواعـه، وتأسـيس مراكـز رصـد لوسـائل الإعـلام ولمنصـات التواصـل لرصـد الأخبـار المضللـة والمزيفـة والتحقـق منهـا، ورفـد تلـك المراكـز بصحفـيين محترفـين وبـكل الأدوات التقنيـة والفنيـة اللازمـة لتسـهيل مهمتهـم.

وفي الوقـت الـذي دعـت الدراسـة فيـه الصحفـيين والإعلاميـين للالـتزام بأخلاقيـات المهنـة وبمدونـات السـلوك في كل بلـد مـن البلـدان الأربعـة، إضافـة إلى مواثيـق الـشرف الصحفـي، فقـد طالبـت الحكومـات في الـدول الأربعـة العمـل عـلى إتاحـة المعلومـات وتعديـل قوانـين حـق الحصـول عـلى المعلومـات، والتخفيـف مـن القيـود الـتي يفرضهـا القانـون عـلى المعلومـات الـتي تشـكل حجـر الزاويـة في مواجهـة التضليـل الإعلامـي.

وشـددت الدراسـة عـلى أهميـة وضرورة انفتـاح الحكومـات الدائـم والتواصـل المسـتمر مـع الصحفـيين والإعلاميـين، وانتهـاج سياسـة الإفصـاح المبكـر عـن المعلومـات والتخلـص مـن سياسـة «حـراس البوابـات» الـتي تعمـل عـلى حجـب المعلومـات ممـا تسـمح بانتشـار الشـائعات والأخبـار المضللـة.

واقترحـت التوجـه إلى الجمهـور مـن خـلال إنتـاج برامـج توعويـة في كيفيـة اسـتخدام منصـات التواصـل الاجتماعـي، وكيفيـة إدارة حسـاباتهم الخاصـة لتجنـب إنتـاج ونـشر الأخبـار المضللـة، ويتـم بـث تلـك البرامـج عـبر التلفـاز وعـبر رسـائل ترسـل للحسـابات الشـخصية للمواطنـين عـلى تلـك المنصـات، فضـلا عـن توعيتهـم عـلى أحـكام القوانـين المتعلقـة بالتضليـل الإعلامـي، فضـلا عـن

الملخص التنفيذي

التوسع في تدريس التربية الإعلامية منذ المرحلة الابتدائية وحتى الجامعة لما لها من أثار إيجابية في خلق جمهور واع يعرف كيفية استخدام منصات التواصل الاجتماعي، كما اقترحت تنظيم ورشات عمل وتدريب للصحفيين والإعلاميين على آليات التحقق من الأخبار من خلال إما مؤسساتهم الإعلامية، أو من خلال منظمات مجتمع مدني مختصة في هذا الجانب.

وانطوت هذه الدراسة على أربعة فصول، ناقشت في الفصل الأول إشكالية مفهوم التضليل الإعلامي وآليات ضبطه، مشيرة إلى أن هذا المفهوم لا يزال يثير الكثير من الجدل على مستوى العالم، وبالرغم من تعدد التعريفات والمفاهيم التي وضعت له لتحديده إلا أنها تتفق بمجملها على أنه ينطوي على الأخبار الكاذبة التي تستهدف خداع الرأي العام والتلاعب به خدمة لأجندات أصحابها، والتأثير على توجهات الناس سواء في فترة السلم أو في فترة الحرب.

واستعرضت الدراسة في هذا الفصل مجموعة عديدة من المفاهيم، كما ناقشت علاقة ظاهرة التضليل، وكيف اتسعت خاصة بعد انتشار الإنترنت والهواتف الخلوية الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي، والآثار السلبية التي نجمت لاحقا عن هذه الظاهرة التي أصبحت الأكثر استخداما وتأثيرا على الحقيقة لحساب التضليل ومستوياته المختلفة.

وفي هذا الفصل ناقشت الدراسة الاثار السلبية لهذه الظاهرة على حقوق الإنسان وخاصة الحق في حرية الرأي والتعبير والحياة الخاصة وحمايتها من أي انتهاك، وما تقوله الشرعة الدولية في هذا الجانب، وما تثيره تلك الظاهرة من تخوفات دفعت بالمنظمات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة للتحذير منها، ومن أثارها السلبية مما دعاها لمطالبة الحكومات بالحفاظ على حرية الرأي والتعبير أثناء تشريع أية قوانين محلية لمحاربة تلك الظاهرة.

وناقشت الدراسة في هذا الفصل مخاطر التضليل الإعلامي وأهدافه وتأثيراته المجتمعية التي تشمل التأثيرات السياسية على نحو: التأثير على اتخاذ القرار السياسي وتشويه صورته، والتأثير المباشر وغير المباشر في الانتخابات وخيارات الناخبين، وتعزيز وخلق الأزمات السياسية، واهتزاز الثقة بالنظام السياسي ومؤسساته، والسيطرة على الإعلام وفقدانه استقلاليته لصالح أجندة سياسية، والتأثير على الأداء الحكومي، واستغلال الأزمات والأحداث، والتأثير على السلم الدولي والإقليمي والعلاقات الدولية، والعبث بالحريات العامة.

واستعرضت الدراسة عددا من التأثيرات الاجتماعية لهذه الظاهرة على نحو: تشويه الحقائق وإشاعة معلومات كاذبة، وإحداث شرخ وانقسام في المجتمع والتأثير على السلم الأهلي، وإضعاف الديمقراطية ، والتأثير على الصحة العامة، والتأثير على الحقوق الشخصية الفردية والعامة وعلى حقوق الجماعات والأعراق والأقليات، وإشاعة خطاب التحريض والكراهية بين فئات المجتمع ، والتأثير على فرص التنافس بين الأفراد والجماعات، والحق بالعمل، والصحة، وباقي الحقوق الأساسية، وإضعاف أي توافق اجتماعي حول قضايا معينة بما فيها التأثير سلبا على أي حوار عام، وتقويض الثقة الاجتماعية بالمؤسسات الحكومية وحتى في الإدارة المحلية، فضلا عن التأثير سلبا على الثقافة المجتمعية.

وختمت الدراسة هذا الفصل باستعراض أهم التأثيرات الاقتصادية والمالية لهذه الظاهرة مثل: تأثيرها على سوق الاستثمارات والسياحة، وعلى قطاع الأعمال والحركة التجارية والعلاقات التجارية الدولية، وعلى السياسات الاقتصادية والتجارية والقطاعات المالية مثل: أسواق المال، والأسهم والعقارات، والعملة الوطنية، وانعدام الثقة في المؤسسات المالية الوطنية، وغيرها كثير من القطاعات الأخرى.

وتحت عنوان «خطوط فاصلة وتداخلات خطرة» ناقشت الدراسة في فصلها الثاني الحدود الفاصلة بين حرية التعبير، والتضليل والتزييف، مؤكدة أن الفواصل في هذه الظاهرة بين حرية الرأي والتعبير والتضليل متداخلة إلى حد بعيد، مما يوجب على المشرعين تلافي أية مشكلات قد تؤثر سلبا على حرية الرأي وحرية الصحافة بدواعي محاربة التضليل والتزييف.

وأشارت دراسة عن التوازن الدقيق بين حرية التعبير والتضليل أعدها الاتحاد الأوروبي للاتصالات، والأمم المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر 2020 على «إنّ الحق في حُريّة التّعبير، بما في ذلك حُريّة الصحافة والحق في النفاذ إلى المعلومات، مكرّس كما الحق في احترام الخصوصية وذلك في القانون الدولي لحقوق الإنسان»، وإلى دعوة 130 دولة عضوا ومراقبا معتمدا في الأمم المتحدة في شهر حزيران/يونيو 2020 إلى اتخاذ خُطوات لمُكافحة انتشار المعلومات المُضلّلة، خاصةً خلال جائحة فيروس كورونا مؤكدة أنّ هذه الاستجابات يجب أن تكون مبنيةً على حُريّة التّعبير والصحافة، والتشجيع على اعتماد أسمى الأخلاقيات والمعايير في الصحافة، وحماية الصحفيين وغيرهم من العاملين في الإعلام، والسعي إلى تعزيز الدراية الإعلامية والمعلوماتية، وتعزيز ثقة الجمهور في العلوم، والحقائق، ووسائل الإعلام المستقلة، والمؤسسات الحكومية والدولية.

وتطرقت الدراسة في هذا الفصل إلى أهمية قانون حق الحصول على المعلومات كأحد الأدوات في مواجهة التضليل، وهو ما أكد على أهميته الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المعنون بـ «مكافحة التضليل الإعلامي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية» الذي استعرض

الملخص التنفيذي

فيه التحديات التي يشكلها التضليل الإعلامي وتدابير التصدي له، وأوصى للدول فيه بصون حرية التعبير وضمان الحصول على المعلومات واحترامها وتعزيزها، وتعزيز التعددية الإعلامية؛ وتجنب سن اللوائح التنظيمية استنادا إلى تعريفات غامضة، أو فرض عقوبات غير مناسبة، وتجنب تجنبا كليا تجريم المحتوى المشروع؛ والامتناع عن إغلاق المواقع والمنافذ الإلكترونية أو حجبها؛ وضمان دقة المعلومات التي يقدمها المسؤولون، ومحاسبة السلطات التي تنشر معلومات كاذبة، كما أوصى للمؤسسات التقنية باستخدام الشفافية في عرض السياسات والممارسات ذات الصلة بالتضليل الإعلامي؛ وضمان قدر أكبر من الشفافية وتيسير الحصول على المعلومات والبيانات ذات الصلة».

ويعتبر حق الوصول للمعلومات أحد أهم الوسائل التي يمكن بها مواجهة التضليل الإعلامي، وهو ما أكدت عليه المقررة الخاصة المعنية بتعزيز، وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، إيرين خان، في تقريرها المعنون بـ «التضليل الإعلامي وحرية الرأي والتعبير» المقدم لمجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والأربعين في شهر تموز يوليو سنة 2021.

وناقشت الدراسة في فصلها الثاني أيضا علاقة المحتوى المضلل وخطاب الكراهية «من يصنع التضليل؟»، حيث أكدت ومن خلال المعادل الموضوعي لهذه الحالة إن كل خطاب كراهية ينطوي وبالضرورة على خطاب تضليل ومعلومات مزيفة، وهو ما أكدت عليه المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، إيرين خان، قائلة «يمكن أن تصل بعض أشكال التضليل إلى التحريض على الكراهية والتمييز والعنف وهي أشكال يحظرها القانون الدولي»، وهو ما نصت عليه صراحة المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وخلصت الدراسة إلى أن منتجي خطاب الكراهية هم أنفسهم من ينتجون ويروجون لخطاب التضليل والتزييف وبث الإشاعات، مثل الحكومات، والسياسيين والأحزاب، والصحفيين أنفسهم، إلى جانب الاقتصاديين والشركات، والمواطنين أنفسهم، وأصحاب المصلحة، وهو ما اعترفت به اليونسكو حين أقرت بأثر الحكومات ووقوفها وراء حملات التضليل مشيرة إلى «ظاهرة قيام الحكومات بتعبئة فرق الكراهية الرقمية» لتهدئة التعليقات الناقدة وإلغاء حرية التعبير، وأن «الحكومات والسياسيين هم من بين المُحرّضين الرئيسيين والجهات الأساسية الناقلة للمعلومات المُضلّلة».

وتحت عنوان «صناعة باتجاهين: الذباب الإلكتروني في خدمة من؟ ناقشت الدراسة ظاهرة الذباب الإلكتروني وهو مصطلح ظهر منذ نحو خمس سنوات، ويدلل على استخدام حسابات مزيفة بأعداد غير محدودة يتم توجيهها وتوظيفها في اتجاه معين لغايات الدفاع عن فكرة، أو قرار، أو توجه ما لمن يقف خلف موظفي هذا الجيش الإلكتروني السري، ولا يتوانى بالطبع عن مهاجمة كل معارض أو مناوئ لتوجهاته، ولا يتردد بالطبع حتى في استخدام خطاب الكراهية والتحريض ضد المناوئين والمعارضين.

والمجال الحيوي الذي يتحرك فيه الذباب الإلكتروني هو منصات التواصل الاجتماعي، وتحديدا الفيسبوك وX (تويتر سابقا)، ولا توجد محددات لنشاطه فهو جيش إلكتروني جاهز للتدخل السريع في مختلف القضايا السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والفنية، والتقنية، وحتى القضايا الدينية إذا استوجب الأمر.

ويعمل الذباب الإلكتروني وفقا لمصالحه التي يحددها له ممولوه وداعموه، سواء من قبل الحكومات، أو السياسيين، أو الحزبيين، أو رجال المال والاعمال، ولا يتوانى هذا الجيش الإلكتروني عن تشويه الحقائق، والتعتيم عليها، بقدر عمله على إنتاج المعلومات المضللة خدمة لأهدافه وغاياته، ولا يتردد في إنتاج الأكاذيب واستخدام الخطاب الاتهامي وصولا إلى خطاب الكراهية والتحريض ما دام هدفه قمع الرأي الآخر والتأثير في الرأي العام، وما دام يتحرك في مأمن لا تطاله يد الدولة وسلطة القانون.

وتطرقت الدراسة إلى وسائل اكتشاف الذباب الإلكتروني من خلال آليات للتحقق والتتبع والمقاربة بين الرسائل الإعلامية التي يبثها هذا الجيش الإلكتروني ضمن تسع طرق مقترحة للتحقق.

وبحثت الدراسة أيضا في فصلها الثاني علاقة شبكة الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي بظاهرة التضليل والتزييف، وحرية الرأي والتعبير، وحرية الوصول إلى المعلومات، وحرية تلقي الإنترنت باعتبارها مجتمعة إحدى المشكلات التي تواجه العالم اليوم، يضاف إليها خطاب الكراهية.

وأكدت الدراسة أن منصات التواصل الاجتماعي تمثل اليوم المنتج الرئيسي الأول لخطاب التضليل، ونشر الإشاعات والتزييف لأسباب عديدة لعل في مقدمتها أن تلك المنصات متاحة ومفتوحة لجميع المستخدمين في العالم، إضافة إلى مجانيتها، وتحولها لتصبح وسيلة الاتصال والتواصل الأولى في العالم.

وتبقى التخوفات من قيام بعض الدول، وبذريعة محاربة التضليل الإعلامي، تشريع قوانين تحمل عناوين مثل «مكافحة الجرائم الإلكترونية» إلى فرض المزيد من القيود على حرية التعبير وحرية الإنترنت وفرض عقوبات مبالغ فيها وظاهرها

محاربة التضليل لكن باطنها ينطوي على محاصرة حرية التعبير.

وبحثت الدراسة في فصلها الثالث آليات التحقق من المعلومات، وتصنيفات الأخبار المزيفة والمفبركة، والتي تتضمن سبعة أنواع وخصائص كل منها وهي: المحتوى المفبرك، والمحتوى الكاذب، والمحتوى المضلل، والسخرية أو التهكم، والرابط الكاذب، والسياق المغلوط، والتلاعب بالمحتوى.

واستعرضت الدراسة في هذا الفصل العديد من آليات التحقق المعتمدة لدى بعض وسائل الإعلام العالمية، أو لدى المنظمات المتخصصة، فضلا عما تعتمده العديد من منصات التحقق في العالم بما فيها تلك المتاحة مجانا أمام الصحفيين والإعلاميين، والمتخصصين، وحتى المواطنين العاديين على شبكة الإنترنت، وغوغل، وتشمل المعلومات المكتوبة أو المصورة أو الفيديوهات، مرفقة عناوين وأسماء العديد من المواقع الإلكترونية لمساعدة الصحفيين والباحثين في فحص المعلومات، واختبار مصداقيتها، ومصادرها الأصلية.

وأشارت الدراسة إلى الذكاء الاصطناعي واستخداماته في صناعة التزييف، والتضليل العميق بسبب الإمكانيات المتوفرة فيه من تزييف للأصوات، والصور، والفيديوهات، مؤكدة أنه يحمل وجهين أحدهما الوجه المظلم وتأثيراته على الأمن السيبراني، وثانيهما الوجه المشرق الذي يمكن استخدامه في الكشف عن التزييف والتضليل.

وأشارت الدراسة إلى التحديات الناشئة التي أجملها الأمين العام للأمم المتحدة، انطونيو غوتيريتش، أمام الدول لمكافحة التضليل الإعلامي والتي تشمل ست تحديات هي: عدم المشاركة الفعالة في العملية التشريعية، واتسام تعاريف التضليل الإعلامي بالغموض، والعقوبات المفرطة وغير المناسبة، والاستعانة بمصادر خارجية لإدارة المحتوى للشركات الخاصة، وإغلاق الإنترنت بحجب المواقع الشبكية ووسائط الإعلام، ودور الموظفين العموميين.

وتطرقت الدراسة إلى أهمية التربية الإعلامية في مواجهة التضليل الإعلامي من خلال التعليم الذي يتلقاه المواطنين حول صناعة الإعلام وأدواته، وكيف يمكن التعامل مباشرة مع وسائل الإعلام واستخدام الإنترنت كوسيلة للتعلم والتلاقح الحضاري، وبناء ثقافة تشاركية مع الآخرين بعيدا عن خطابات الإعلام المضلل والداعي للكراهية، فضلا عن تعليم المواطنين بأخلاقيات مهنة الإعلام، وكيف يمكن للتربية الإعلامية مواجهة المعلومات المزيفة والمضللة، وتلك التي تحض على الإرهاب، وتدعو للعنف والتحريض على الآخرين.

وأشارت الدراسة إلى تقرير تحالف الأمم المتحدة للحضارات (UNAOC)، الذي يرى أن مجال محو الأمية الإعلامية كفرصة لتطوير مبادرات بناء السلام، ومعالجة الاستقطاب الذي كثيرا ما يثير مواجهات عنيفة قائمة على الهوية، معتبرا أن تعرض السكان المستمر لوسائل الإعلام يمثل تحديا تربويا زاد في العصر الإلكتروني والرقمي موصيا تنفيذ برامج محو الأمية الإعلامية في المدارس، ولا سيما في المرحلة الثانوية، من أجل المساعدة على تطوير نهج مميز ونقدي للتغطية الإخبارية للمستهلكين في وسائط الإعلام وتعزيز الوعي الإعلامي وتطوير محو الأمية الخاصة بالإنترنت لمكافحة المفاهيم الخاطئة، والتحيزات، وخطاب الكراهية.

وناقشت الدراسة في فصلها الرابع ظاهرة التضليل الإعلامي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الأردن ـ لبنان ـ تونس ـ المغرب) بحيث رصدت هذه الظاهرة، وتوقفت عند العديد من نقاط التشابه والتقاطعات لتجليات تلك الظاهرة في البلدان الأربعة، وأوردت نماذج من حالات التضليل الإعلامي في كل بلد.

وعقدت لغايات هذه الدراسة جلسات تفكير مركز مع إعلاميين، وقانونيين، وخبراء في كل دولة من تلك الدول عبر منصة زووم، ومقابلات شخصية أيضا بهدف التعرف على حجم الظاهرة، وتأثيراتها في البلدان الأربعة.

لقد رصدت هذه الدراسة التشابه الكبير في واقع ظاهرة التضليل الإعلامي في كل من المغرب، وتونس، ولبنان، والأردن، فهذه الظاهرة منتشرة وضاغطة خاصة على منصات التواصل الاجتماعي التي تجاوز تأثيرها في بعض القضايا المواطنين ليصل إلى المؤسسات الإعلامية نفسها.

ولوحظ ان السلطات في هذه الدول الأربع تلجأ أحيانا لمنصات التواصل الاجتماعي وغيرها من المؤسسات الإعلامية لنشر بعض الأخبار المضللة لقياس ردات فعل الجمهور، فيما تظل الحكومات في هذه الدول في مقدمة من ينتجون الأخبار المضللة، يليها الأحزاب، والسياسيين، خاصة في الدول التي تشهد صراعات حزبية وسياسية كما هو الحال في تونس، ولبنان، والمغرب، وبدرجة أقل بكثير في الأردن.

ولوحظ أيضا أن الجهة التي تتصدر قائمة الجهات الأكثر نشرا للأخبار المضللة والمزيفة هم المواطنون الذين ينتجون وينشرون تلك الأخبار عبر حساباتهم الشخصية على منصات التواصل الاجتماعي، وفي حالات أخرى فإن رجال المال والأعمال، والشركات تلجأ لنشر الأخبار المضللة خدمة لمصالحها الشخصية، فيما يبقى الصحفيون أيضا ينتجون أخبار مضللة، خاصة إذا كانت مصالحهم تتقاطع مع مصالح الممولين.

وفي الدول الأربعة ظهر التشابه الكبير في إقرار تشريعات تتعلق بمكافحة الجرائم الإلكترونية وتبدو جميعها وكأنها متشابهة في بعض موادها خاصة ما يتعلق منها بحرية الصحافة والنشر

الملخص التنفيذي

وحرية التعبير، وقد بدت في هذا الجانب متقاربة إلى حد بعيد.

ولوحظ في الدراسة أن قوانين الحصول على المعلومات في تلك الدول متقاربة هي الأخرى، وتكاد مشكلة تطبيق القانون تتشابه وتتكرر في كل من المغرب، وتونس، ولبنان، والأردن، فالسلطات لا تلتزم بتطبيق القانون، وحجب المعلومات يكاد يتشابه في الدول الأربعة، وشكاوى الصحفيين من هذه الحالة تكاد تكون واحدة ومتقاربة إلى حد التشابه التام.

ولوحظ أن التشريعات التي استهدفت معالجة الجرائم الإلكترونية في البلدان الأربعة نصت على الأحكام السالبة للحرية، ففي الأردن هناك قانون الجرائم الإلكترونية، وفي تونس قانون مكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال، وفي المغرب قانون الجريمة الإلكترونية، وفي لبنان هناك قانون العقوبات الذي يجرم الجريمة الإلكترونية.

وبالرغم من عدم توفر إحصاءات رقمية موثوقة عن حجم ظاهرة التضليل الإعلامي في المغرب، وتونس ولبنان، والأردن، إلا أن هذه الظاهرة موجودة ومتنامية بما في ذلك ظاهرة الذباب الإلكتروني، وبالرغم من قيام تلك الدول بسن تشريعات لضبط التعبير الإلكتروني خاصة في منصات التواصل الاجتماعي فإن عملية الضبط هذه وبموجب القوانين المحلية لا تستطيع معالجة هذه الظاهرة بشكل قاطع.

وتقر الدراسة بأن خطاب التضليل الإعلامي وخطاب الكراهية أخذ يتسع في سياقات الصراعات السياسية الداخلية والأزمات المحلية أو الإقليمية، فلا تزال أزمة الصحراء العربية المغربية في المغرب العربي موضوعا مفتوحا لنشر الأكاذيب والتضليل، كما أن الصراع السياسي في تونس يستثير هو الآخر خطاب التضليل ويعززه، وكذلك الحال في لبنان الذي يمر بأزمات سياسية وحزبية واقتصادية جعلت من خطاب التضليل حاضرا في الميديا الاجتماعية وعبر منصات التواصل الاجتماعي، كما يشهد الأردن تناميا لظاهرة التضليل وإن كان بشكل أقل من الدول الثلاثة الأخرى، لكن الظاهرة موجودة، والحديث في الأردن عن جيش الذباب الإلكتروني أصبح ظاهرة.

وأشارت الدراسة إلى أن حرية الإنترنت في المغرب، وتونس، ولبنان، والأردن أصبحت عرضة للرقابة، وفي بعض الأحيان يتم حجب الخدمة عن الجمهور، وفي المغرب «قامت السلطات في أكثر من مرة بحجب بعض المواقع المحسوبة على تيارات سياسية معارضة كجماعة العدل والإحسان الإسلامية، وفي تونس يبدو المشهد لا يبتعد كثيرا عن باقي الدول العربية الأخرى فالحكومة التونسية تذهب إلى فرض المزيد من الرقابة على الإنترنت، وكذلك الحال في لبنان، وفي الأردن تبدو حرية الانترنت مقيدة في بعض المناحي، بل وقامت الحكومة بحظر منصة التيكتوك.

وناقشت الدراسة حجم تأثير منصات التواصل الاجتماعي في اتساع ظاهرة التضليل، لتكتشف أن كل الدول العربية موضوع الدراسة تكاد تكون مشكلتها ذات وجه واحد مع تلك المنصات، مما يجعل من تلك المشكلة صدى للمشكلة العالمية الناتجة عن اتساع استخدام وتأثيرات السوشيال ميديا في المجتمعات، والتي أصبحت تتسلل إلى الإعلام فتؤثر عليه.

وتوقفت الدراسة في تلك الدول عن التربية الإعلامية وأهميتها في معالجة ظاهرة التضليل الإعلامي، حيث تفتقد دول مثل لبنان، وتونس لمثل تلك الخطط الهادفة لإدماج التربية الإعلامية في المناهج المدرسية، ويسجل للأردن هنا الريادة العربية في هذا المجال، وإن كانت تلك لتجربة لا تزال في بداياتها.

الفصل الأول

الإعلام المضلل أو التضليل الإعلامي وما يوازي هذا المصطلح من توصيفات عديدة؛ كالتزييف، والكذب، والخداع، والإشاعات، كلها مجتمعة أو منفردة تسوق إلى معاني واضحة وخطيرة لا لبس فيها، والهدف من ورائها إشاعة قصص وأخبار مزيفة خدمة لأغراض محددة لدى منشئي ومروجي هذا النوع من الأخبار والأضاليل.

وفي ميراث المعجمية العربية ما لا يتجاوز هذه المعاني والمقاصد، ففي معجم اللغة العربية المعاصرة فإن معنى «ضلَّ يضلِّل، يعني صيّره ضالا، وجعله ينحرف عن الطّريق الصّحيح، وخدَعه»[1].

وفي مختار الصحاح فإن مادة « ض ل ل: ضَلَّل الشيء ضاع وهلك، يضِل بالكسر ضَلَالا، والضَّالَةُ ما ضل من البهيمة للذكر والأنثى»، والضَّلالُ والضَّلالةُ في لسان العرب لابن منظور ضدُّ الهُدَى والرَّشاد[2].

وهذه المعاني المعجمية لا تختلف في معناها الاصطلاحي الحديث المقترن بالتضليل الإعلامي والتزييف والأخبار الكاذب والملفقة، فكلها تؤدي إلى معاني واضحة تعني ضد الحقيقة، والتأثير على الناس وتركهم في ضياع وتيه بسبب ما يبثونه من معلومات مضللة كاذبة ومزيفة ومختلقة.

ومصطلح «التضليل الإعلامي» لا يمكن اعتباره مصطلحا حديثا نسبيا فقد اقترنت أفعال التضليل تاريخيا بصناعة الإشاعات ونشرها خاصة في أوقات الحروب والصراعات بين الأمم، حتى تحولت الإشاعة إلى أحد أركان الحروب الرئيسية لما لها من تأثيرات على جنود العدو وجمهوره.

ووفقا للمشروع العربي لتوحيد المصطلحات، فإن التضليل الإعلامي هو «نشاط تخريبي سيكولوجي يرتكز على حرب الكلام والأفكار والمفاهيم، وهو شكل من أشكال الدعاية والسلاح العصري السري، وله أساليب مختلفة منها الكذب والخداع، والإشاعة والتشويش، وإخفاء الحقائق، واختلاق وقائع ممسرحة، ونشر الشائعات، وإغراق وسائل الإعلام والاتصال بأكثر الأخبار تناقضا».[3]

والتضليل الإعلامي هو «معلومات كاذبة مقصودة تقدم فائدة من أجل شن عمليات عسكرية فاعلة، والكشف عن تسريب المعلومات وإعادة توجيه تسريبها، وتوجيه عملية التلاعب بالوعي والتحكم به كذلك، وتتويه أحد ما عن طريق تقديم معلومات ناقصة، أو كاملة لكن غير مفيدة، وتحريف جزء منها في الوقت نفسه»[4].

(1) موقع معاجم، مادة ضلل: https://www.maajim.com/dictionary/%D8%AA%D8%B6%D9%84%D9%8A%D9%84
(2) المصدر السابق.
(3) د. مي العبد الله، المعجم في المفاهيم الحديثة للإعلام والاتصال، المشروع العربي لتوحيد المصطلحات، دار النهضة العربية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2014، ص 102
(4) د. فريد حاتم الشحف، الدعاية والتضليل الإعلامي، الأساليب والطرق، دار علاء الدين، سوريا دمشق، الطبعة الأولى 2015 - ص11

ومن الملاحظ أن قضية التضليل والتزييف الإعلامي لم تكن حاضرة وضاغطة لدى وضع صكوك حقوق الإنسان الأساسية الصادرة عن الأمم المتحدة، فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان اكتفى بالتأكيد على أن لكل «شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود»[5]، دون أية إشارة من قريب أو بعيد إلى قضايا التضليل والتزييف، مما يدلل على أنها لم تكن ظاهرة أممية ضاغطة، وتمس حقوق الإنسان بشكل مباشر.

ومع ذلك، فإن حقوق الإنسان تشمل حق الحصول على معلومات، وحرية التعبير، والتعبير الثقافي، وهذه الحقوق ترتبط بشكل كبير بالإعلام، ومن المؤكد أن التضليل الإعلامي قد يؤثر سلبًا على هذه الحقوق، وقد يعوق تحقيقها بشكل صحيح.

إلا أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أحدث تطويرا على نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد أن نص بوضوح في المادة (20) التي «حظر فيها أية دعاية للحرب، وحظر أي دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف»[6].

ونص العهد الدولي على حق كل إنسان في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها[7]، لكنه لم يفصل في نوعية ومضمون تلك المعلومات، ربما على اعتبار أن الأساس الرصين في التماس تلك المعلومات بكافة أشكالها ومضامينها يجب أن تتوافر فيه المصداقية، وأن تكون خالية من الأكاذيب والتضليل والتزييف.

وفي ميثاق شرف الفيدرالية الدولية للصحفيين الذي أقره المجلس العالمي للفيدرالية الدولية للصحفيين سنة 1954، وتم تعديله وتطويره سنة 1986، فقد دعا الصحفيين إلى احترام الحقيقة وحق الجمهور في الوصول إليها هو أولى واجبات الصحفي خلال أدائهم لعملهم سيقوم الصحافيون وفي جميع الأوقات بالدفاع عن الحرية من خلال النقل الأمين والصادق للأنباء ونشرها وكذلك الحق في إبداء تعليقات وآراء نقدية بشكل عادل

وعلى الصحفي أن يقوم بنشر تلك الأنباء وفقا للحقائق التي يعلم مصدرها فقط ولن يقوم بإخفاء معلومات هامة أو تزييف وثائق، وسيستخدم وسائل مشروعة للحصول على الأنباء أو الصور أو الوثائق، وسيبذل أقصى طاقته لتصحيح وتعديل معلومات نشرت ووجد بأنها غير دقيقة على نحو مسيء،

(5) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 19، متوفر على رابط، جامعة مينيسوتا: http://hrli-b001/arab/edu.umn.brary.html
(6) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، جامعة مينيسوتا، متوفر على رابط، جامعة مينيسوتا: http://hrlibrary//arab/edu.umn.b003.html
(7) المصدر السابق، المادة 19.

وسيقوم الصحفي باعتبار الانتحال، والتفسير بنية السوء، والافتراء، والقذف، والاتهام على غير أساس، وقبول الرشوة سواء من أجل النشر أو لإخفاء المعلومات هي تجاوزات مهنية خطيرة[8].

وفي منظومة القواعد الأخلاقية التي تتبناها جمعية الصحفيين المحترفين فإن واجب الصحفيين خدمة الحقيقة، وأن الصدق هو هدفنا النهائي، وأن على الصحفي أن لا ينشر الأخبار أو إذاعتها إن كانت من مصادره الخاصة إلا بعد التأكد من قيمتها الإخبارية، واشترط الدقة والموضوعية لأن الحصول على ثقة الجمهور هي أساس الصحافة الجديرة باسمها، وأن الموضوعية في كتابة الأخبار هي هدف آخر يعتبر علامة للصحفي المحترف والمتمرس، ولا توجد أعذار لعدم الدقة، أو النقص في صحة المعلومات.

واشترطت تلك المنظومة «الوثيقة» التي أقرت في الاجتماع القومي عام 1973، وجوب أن تكون العناوين الرئيسية تتفق مع ما يتضمنه المقال من معلومات، كما أن الصور أو البرامج المذاعة تلفزيونيا يجب أن تعطي صورة دقيقة للحدث، وألا تضخم في حادث بسيط، أو تتحدث خارج الموضوع، وإن من واجب وسائل الإعلام أن تجري التصحيحات اللازمة والكاملة فورا لأية أخطاء قد ترتكبها[9].

واشترط بيان جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية حول مبادئ أخلاقيات الصحافة؛ الصدق والدقة في المادة الرابعة، مؤكدا على أن «الحصول على ثقة القارئ هو أساس الصحافة الجيدة، ويجب بذل كل جهد ممكن لضمان أن يكون المحتوى الإخباري للصحيفة دقيقا وخاليا عن أي انحياز، وأن يكون في نطاق الموضوع، وأن تغطي القصة جميع الجوانب وتنشرها بعدالة، والمقالات والتحليلات والتعليقات أيضا يجب أن تتمسك بنفس مبادئ الدقة في التعرض للحقائق مثلما تفعل القصة الإخبارية، وفي المادة السادسة منه أوجب على الصحفيين كتابة القصة الخبرية بإنصاف، وأن يحترموا حقوق الأشخاص الذين لهم علاقة بالأخبار، وأن يراعوا المعايير المشتركة للأمانة والشرف، وأن يكونوا مسؤولين أمام الجمهور عن عدالة تقاريرهم الإخبارية ودقتها[10].

ويلاحظ بالمجمل أن تلك المبادئ الأخلاقية تجتمع في تعزيز المصداقية والرفع من مكانتها في العمل الصحفي، وتوخي الموضوعية والدقة والعدالة، لكن من اللافت للانتباه أن ظاهرة التضليل الإعلامي لم تكن ظاهرة ضاغطة وحاضرة في صناعة الإعلام، كما هي الحالة اليوم بعد انتشار الإنترنت، ومنصات التواصل الاجتماعي التي ساهمت بفتح الباب على مصراعيه لكل شخص أن يمتلك مؤسسته الإعلامية الخاصة، والتي من خلالها يمكنه صناعة خبره وبثه خدمة لجهات عديدة تبدا من خدمته الشخصية، وقد لا تتوقف عند خدمة السياسي، أو الحزبي، أو التجاري فيما اختلط الإعلامي بالإعلاني.

ووفقا للمقررة الخاصة في مجلس حقوق الإنسان في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ايرين خان، فإنه «لا يوجد تعريف للتضليل الإعلامي يحظى بقبول عالمي، وفي حين أن عدم التوصل إلى اتفاق يجعل الاستجابة العالمية صعبة، وأن عدم وجود توافق في الآراء يؤكد طبيعة المفهوم المعقدة والخلافية والسياسية في جوهرها»[11].

وتضيف خان في تقريرها المهم الذي حمل عنوان «التضليل الإعلامي وحرية الرأي والتعبير» وقدمته لمجلس حقوق الإنسان في الدورة 47 المنعقدة في أواخر شهر حزيران وأوائل شهر تموز سنة 2021، أن جزءا من المشكلة يكمن «في استحالة رسم حدود واضحة بين الحقيقة والباطل وبين غياب نية الإيذاء ووجودها، ويمكن أن تكون المعلومات الزائفة مفيدة لجهات فاعلة ذات أهداف معاكسة تماما، ويمكن وصف المعلومات الصادقة بأنها: أخبار زائفة، ونزع الشرعية عنها»، مضيفة «أن التضليل الإعلامي ليس ظاهرة جديدة، لكن الجديد في الأمر هو أن التكنولوجيا الرقمية قد مكنت جهات فاعلة مختلفة إحداث سيل للمعلومات الزائفة، أو المتلاعب به، ونشر تلك السبل وتضخيمها بدوافع سياسية وأيديولوجية، أو تجارية على نطاق ومدى وبسرعة لم يسبق لها مثيل، ويمكن أن يكون للتضليل الإعلامي على الإنترنت عواقب وخيمة على الديمقراطية، وحقوق الإنسان، كما أظهرت الانتخابات الأميركية الأخيرة، والاستجابة لفيروس كورونا»[12].

وتستعين خان في تقريرها ببعض الاجتهادات التي وضعت لتحديد مفهوم التضليل الإعلامي، مشيرة إلى المفوضية الأوروبية التي وصفت المعلومات المضللة بأنها «معلومات يمكن إثبات زيفها وخداعها، وهي معلومات تجمع وتقدم وتنشر لتحقيق مكاسب اقتصادية أو لخداع الجمهور عمدا، مما قد يلحق ضررا عاما، ومن ناحية أخرى تناولت لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة المعلومات المضللة باعتبارها محتوى كاذبا أو خادعا له عواقب محتملة، بصرف النظر عن النوايا الكامنة أو الافعال التي تصدر الرسائل وتعممها»[13].

(8) ميثاق شرف الفيدرالية الدولية للصحافيين، متوفر على رابط: https://:www.ahlamontada.masterfr/topic-t354/net

(9) جمعية الصحفيين المحترفين، متوفر على رابط: https://:www.ahlamontada.masterfr/net/topic-t354

(10) بيان جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية، متوفر على رابط: https://masterfr.ahlamontada.net/t354-topic ويشار إلى أن بيان المبادئ هذا تمت الموافقة عليه بواسطة جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية في اجتماع لمجلس إدارتهم في 23 أكتوبر 1975 ويعتبر تكملة لبيان قواعد أخلاقيات الصحافة الصادر في عام 1922 تحت اسم «قوانين الصحافة»

(11) ايرين خان «التضليل الإعلامي وحرية الرأي والتعبير»، تقرير المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير مجلس حقوق الإنسان، الدورة 47 تموز 2021، الجمعية العامة للأمم المتحدة، متوفر على رابط:https://:https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session47/Documents/A_HRC_47_25_AdvanceEditedVersion.docx

(12) المصدر السابق.

(13) المصدر السابق.

وتفرق خان في تقريرها بين مفهومي «التضليل الإعلامي» و«التغليط الإعلامي»، و«الإيذاء الإعلامي» استنادا إلى ما وضعه أكاديميون، قالت خان إنهم وضعوا «تصنيفا لاضطرابات المعلومات يوصف فيه «التضليل الإعلامي» بأنه تقاسم معلومات مغلوطة عن علم بنية إلحاق الضرر، و«التغليط الإعلامي» بأنه النشر غير المقصود للمعلومات المغلوطة، و«الإيذاء الإعلامي» بأنها تقاسم معلومات بنية الإضرار، وبوضع صورة شاملة ومترابطة العناصر للمشكلة، يشجع إطار اضطراب المعلومات على اتباع نهج متعدد الأبعاد، ومتنوع، ومراع للسياق في التعامل مع التضليل الإعلامي».

وتشير إلى تعريفات أخرى وضعها أكاديميون لظاهرة التضليل الإعلامي بأنها «خداع سريع الانتشار على نطاق واسع يعتمد على ثلاثة نواقل هي: الفاعل المتلاعب والسلوك الخادع والمحتوى الضار، ومحور التركيز هو السلوك على الإنترنت وليس صحة المحتوى، وترجع بعض منصات التواصل الاجتماعي الكبيرة ومنها الفيسبوك إلى هذه النواقل لإرشاد سياساتها المتعلقة بالاستجابة إلى السلوك الخادع المنسق»[14].

وتخلص المقررة خان إلى أن غياب الوضوح والاتفاق بشأن ما يشكل تضليلا إعلاميا بما في ذلك تواتر استخدام مصطلح التغليط الإعلامي والخلط بين المصطلحين، يقلل من فعالية الاستجابات، كما أنه يؤدي إلى نهج فيه خطر على الحق في حرية الرأي والتعبير، ولا بد من توضيح مفهومي التضليل الإعلامي والتغليط الإعلامي في إطار القانون الدولي لحقوق الانسان[15].

ولأغراض التقرير كما تقول المقررة فقد اعتمدت تعريفا للتضليل الإعلامي قائلة بأنه «المعلومات التي تنشر بنية إلحاق ضرر اجتماعي خطير والتغليط الإعلامي هو المعلومات الكاذبة التي تنشر عن غير قصد ولا يستخدم المصطلحان كمترادفين[16].

وتؤكد خان على أنه «من الصعب ايجاد ردود مناسبة للتضليل الإعلامي وذلك لأن المفهوم غير محدد ومعرض لإساءة الاستخدام، ولأن حجم المشكلة وطبيعتها موضع نزاع في غياب بيانات وبحوث كافية، وكثيرا ما كانت ردود الدول إشكالية ومغالية وكان لها تأثير ضار بحقوق الإنسان، وتؤدي الشركات دورا رئيسيا في نشر المعلومات المضللة، لكن جهودها الرامية إلى معالجة المشكلة كانت منقوصة إلى حد مؤسف»[17].

إن التقرير على أهميته وعلى خطورة ما ورد فيه يتمتع بميزة خاصة وهي إحاطته بكامل موضوعات الظاهرة واستحقاقاتها التي لا يخفى تأثيرها السلبي على أحد، وهذا ما دفع بصاحبة التقرير للتأكيد في ختام تقريرها على أهمية قانون حق الحصول على المعلومات في مواجهة الظاهرة قائلة «إن المعلومات المتنوعة والجديرة بالثقة هي مضاد بديهي للتضليل الإعلامي والتغليط الإعلامي وينبغي للدول أن تفي بواجبها من حيث ضمان الحق في الحصول على المعلومات، وذلك من خلال:

أولا: بزيادة الشفافية من جهتها والافصاح على نحو استباقي عن البيانات الرسمية على الإنترنت وخارجها.

ثانيا: بإعادة تأكيد التزامها بحرية وسائط الإعلام وتنوعها واستقلالها، وضمان سلامة الصحفيين على الإنترنت وخارجها، وإنهاء الإفلات من العقاب على أعمال التهديد والترهيب والمضايقة والاعتداء والقتل، شرط أساسي لاستعادة الثقة في المجال العام بوصفه فضاء آمنا للنقاشات الديمقراطية»[18].

وتخلص خان في تقريرها للتأكيد «أن التضليل الإعلامي ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه وذات عواقب وخيمة، فهو يدمر ثقة الناس في المؤسسات الديمقراطية، وهو ينتعش حيثما كانت نظم الإعلام ضعيفة والصحافة الاستقصائية المستقلة مقيدة، وهو يضعف الأفراد ويسلبهم استقلالهم في البحث عن المعلومات وتلقيها وتبادلها وفي تكوين آرائهم وفي عالم المنصات ينظر إلى الأفراد على أنهم مستخدمون، وليس على أنهم أصحاب حقوق فاعلون»[19].

وخلا الإعلان المشترك حول «عالمية الحق في حرية التعبير» من أية إشارة إلى ظاهرة التضليل الإعلامي، لكنه أكد في الوقت نفسه على «أن تلعب وسائل الإعلام دوراً إيجابياً في مكافحة التمييز والتنميط والإجحاف والانحياز بما في ذلك التوعية حول مخاطر هذه الممارسات، وذلك من خلال الالتزام بأعلى المعايير المهنية والأخلاقية، ومن خلال معالجة القضايا التي تهم الأقليات ومن خلال إتاحة الفرصة لأشخاص من الأقليات أن يتحدثوا وأن يتم السماع لهم»[20].

ودعا الإعلان المشترك الحكومات لإيجاد «إطار قانوني، وإطار ناظم يدعم حقوق مختلف الأفراد والفئات في الوصول إلى الإعلام، واستخدام الإعلام والتكنولوجيات الرقمية من أجل نشر محتوياتهم الخاصة، وكذلك استقبال المحتويات ذات الصلة التي يقوم بإنتاجها آخرون، كما لا يمكن مطلقاً تبرير أنواع معينة من القيود القانونية على حرية التعبير من خلال التذرع بالتقاليد أو الثقافة أو القيم المحلية، وينبغي إلغاء تلك القيود حيثما وُجدت وينبغي العفو عن أي شخص تمت معاقبته بموجب هكذا قيود وأن يعطى له رد الاعتبار أو التعويض

(14) المصدر السابق.
(15) المصدر السابق.
(16) المصدر السابق.
(17) المصدر السابق.
(18) المصدر السابق
(19) المصدر السابق
(20) إعلان مشترك حول عالمية الحق في حرية التعبير، فرنك لارو المقرر الخاص للأمم المتحدة حول حرية الرأي والتعبير وممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول الإعلام والمقرر الخاص لمنظمة الدول الأمريكية حول حرية التعبير والمقرر الخاص للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب حول حرية التعبير والوصول إلى المعلومات، وتم الاعلان عنه في باريس في شهر مايو 2014 بالتعاون مع منظمة المادة 19 ـ متوفر على رابط:https://www.article19.org/resources/ar/joint-declaration-freedom-expression-universality-right.

المناسب وذلك بسبب انتهاك حقوقه الإنسانية وتشمل هذه القيود اعطاء اهتمام خاص حسبما هو مطلوب بالنظر إلى الظروف المحلية لمكافحة التمييز التاريخي وعدم الإنصاف والانحياز الذي يمنع تمتع جماعات معينة بالحق في حرية التعبير بشكل متساو مع الآخرين بما في ذلك من خلال البرامج المصممة لمكافحة أشكال التمييز وعدم الإنصاف»[21].

ومن المرجح أن خطاب التمييز، وعدم الإنصاف يندرج في إطار التحريض وعدم المصداقية والتضليل وسوق الأكاذيب وتزييف الحقائق، يهدف لتضليل الجمهور لتحقيق أهداف إما سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، ومن المؤكد أن تغييب الحقائق، وهيمنة التضليل هو هدف في حد ذاته لتمرير سياسات، وأهداف مختلفة.

واستنادا للمعطيات السابقة، فإن مفهوم التضليل الإعلامي لا يزال غير محدد بشكل قاطع ـ يلاحظ أنه يتشارك في هذه الحالة مع إشكالية تحديد مفهوم خطاب الكراهية ـ، ولكن مع ذلك تتوافر العديد من المفاهيم والمحددات المختلفة التي تتقاطع مع بعضها البعض في العديد من الدلالات.

ومن هنا يمكن القول إن التضليل الإعلامي لا يزال مصطلحا ضاغطا، وشاغلا أساسيا من الشواغل المؤثرة التي تضرب بعمق في صناعة الإعلام ومفاهيم الاتصال والتواصل خاصة في منصات التواصل الاجتماعي، والإنترنت، وتأثيراته السلبية على حرية الرأي والتعبير.

ومن الواضح أن مصطلح التضليل الإعلامي يشير إلى استخدام وسائل الإعلام على تنوعها لنشر معلومات مزيفة وكاذبة وخاطئة لغايات تشويه الحقائق، والتأثير على توجهات وخيارات الرأي العام تجاه قضايا معروضة على الرأي العام سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

إن التضليل الإعلامي أكثر ما يتمظهر في حقلي السياسة والإعلام من خلال:

1. نشر معلومات غير صحيحة أو مضللة: من خلال لجوء وسائل الإعلام إلى قلب الحقائق وإشاعة الأخبار المزيفة على اعتبار أنها حقائق ثابتة.
2. التلاعب بالعناوين والاعتماد على العناوين المثيرة: باعتماد العناوين المضخمة أو الصور المفبركة، إلى جانب استخدام العناوين المثيرة للتأثير على الجمهور.
3. استخدام سياسة إعلامية منحازة: باستخدام سياسة منحازة لجهة ما أو لقضية بهدف توجيه الرأي العام نحو موضوع انحيازها.
4. تجاهل النقد ووجهات النظر الأخرى واعتماد الرأي الواحد: اعتماد وجهة النظر الواحدة، وإهمال وجهات النظر والرأي الآخر مما يعزز سياسة الانحياز واعتماد تضليل الجمهور بنشر وإذاعة معلومات تحمل وجهة نظر واحدة لا تتقبل النقد والرأي الآخر.

وللأخبار المضللة مفاهيم متعددة على نحو المحتوى المضلل، والتزييف، والكذب، والإشاعات، والتلاعب، والمحتوى الخاطئ، والخداع، وغيرها من المفاهيم التي تنتهي جميعها إلى المفهوم الجامع «التضليل « أو «الإعلام المضلل « أو «الإعلام المزيف».

ويمكننا التوقف عند خمسة أنواع من الأخبار المضللة، وهي:

1. أخبار مزيفة: مضامينها متشابهة مع تلك الموجودة في المواقع الإخبارية الموثوقة، وتبدو عناوينها وصورها حقيقية للوهلة الاولى.
2. أخبار مضللة: يكون عنوانها مثيرا وغير متوافق مع محتوى الخبر، لكنها تحتوي على جزء من الحقيقة.
3. أخبار متحيزة: تسعى إلى شرح أخبار حقيقية لكن من وجهة نظر جهة تمتلك أجندة معينة.
4. عناوين مثيرة: يكون هدفها إثارة دهشة أو استغراب المتلقي للضغط عليها مرات عدة بهدف الوصول إلى المعلومة التي قد لا ترقى إلى ما تم الإعلان عنه.
5. أخبار سارة وكوميدية: وهي أخبار تهكمية يكون هدفها الترفيه أو نقد ظواهر مجتمعية معينة، ولكن تكمن خطورتها في أن البعض قد يشاركونها على أنها أخبار حقيقية دون علمهم بطبيعة الموقع[22].

ويمكننا التأشير إلى أنواع أخرى عديدة على نحو تكرار الخبر، والاستناد إلى مرجعيات موثوقة، والتعتيم الإعلامي، والاستناد إلى مصادر معماة أو مجهولة، والإيحاء بالتواجد في مكان الحدث، والتلاعب بالصور والفيديوهات من خلال تقنيات تكنولوجية متطورة، وبث الإشاعات التي تنتجها ثقافة الشارع أو المجتمع أو العائلة، والتلاعب بقياسات الرأي العام وتوجهاته، وتقديم شهود عيان مزيفين، وتجاهل الحقائق وبناء رواية جديدة مفبركة لا تمت للواقع والحقيقة بصلة، والتلاعب بحجم الحدث إما بالتضخيم، وإما بالتخفيف منه، وتعظيم مخاطره إلى غير ذلك الكثير من الأنواع والأساليب في صناعة التضليل الإعلامي وقلب الحقائق من أجل إشاعة التزييف وترويج الأكاذيب لخداع الرأي العام والجمهور.

(21) المصدر السابق

(22) الأخبار المزيفة في كل مكان.. هل تصدق كل ما تقرأه على شبكة الإنترنت؟ https://stj-sy.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B2%D9%8A%D9%81%D8%A9-%D9%81%D9%8A%D9%83%D9%84-%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%86-%D9%87%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AA%D8%9F/

مخاطر التضليل الإعلامي وأهدافه وتأثيراته المجتمعية

أولاً: التأثيرات السياسية

لا أحد ينكر دور الأكاذيب لتضليل الجمهور والرأي العام في القضايا السياسية، وفي عملية صنع القرار، ويمكن التأشير في هذا السياق إلى بعض تجليات هذه التأثيرات في اتخاذ القرارات السياسية، ولعل أشهر هذه الأكاذيب السياسية التي أثرت على العالم تلك الأكاذيب التي ساقتها إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن لاحتلال العراق، وثبت لاحقا كذبها وتزييفها بهدف تضليل الرأي العام الأمريكي والدولي لتبرير احتلال العراق الذي لا يزال يدفع ثمن تلك الأكاذيب.

وفي عجالة يمكن الحديث باقتضاب عن التأثيرات السياسية المؤكدة للتضليل الإعلامي، ومنها:

1. التأثير على اتخاذ القرار السياسي: أي نشر لمعلومات مضللة أو مزيفة سيؤثر حتما على قرارات الإدارة السياسية ويدفعها إلى اتجاهات غير صحيحة لا تستند للواقع أو للحقيقة بأية صلة.
2. تشويه الموقف السياسي وصورته: على نحو تشويه صورة الأحزاب والسياسيين وحتى الإعلاميين وأية جهات أخرى من خلال المعلومات المضللة والمزيفة.
3. التأثير المباشر وغير المباشر في الانتخابات وخيارات الناخبين: إن أية معلومات مضللة أو مزيفة تتعلق بسير الانتخابات سيكون لها سلبي على سير العملية الانتخابي بكاملها، كما أنها ستؤثر حتما على المرشحين أنفسهم وعلى توجهت الناخبين والمقترعين.
4. تعزيز وخلق الأزمات السياسية: على نحو ما يجري في لبنان هذا الأوان، فنشر أية معلومات مضللة قد تشعل فتيل أزمات سياسية داخلية، وربما خارجية أيضا إذا لم يتم التحقق وفحص مصداقية تلك المعلومات قبل اتخاذ أية قرارات أو ردّات فعل تنساق وراء تلك الأكاذيب.
5. اهتزاز الثقة بالنظام السياسي ومؤسساته: إن نشر الأكاذيب حول الدولة والحكومات والنظام السياسي بشكل عام سيؤدي إلى فقدان ثقة الجمهور بالنظام السياسي العام، وبالتالي التأثير سلبا على ثقة الجمهور وعدم مشاركته السياسية سواء في الأحزاب أو الانتخابات، كما تتعرض مؤسسات الدولة نفسها لانتزاع ثقة الجمهور منها.
6. السيطرة على الإعلام وفقدانه استقلاليته لصالح أجندة سياسية: بالرغم من أن الإعلام هو الأداة الأكثر تأثيرا في موجة التضليل الإعلامي وقد يكون صانعا أولا له في العديد من الحالات، فإنه يظل هدفا للسيطرة على أصحاب الأجندة السياسية ليكون في خدمة السياسي لتنفيذ أجندته وأهدافه، في الوقت نفسه سيكون الإعلام هو الخاسر الأكبر بسبب فقدانه لثقة الجمهور والرأي العام.
7. التأثير على الأداء الحكومي: وفي هذه الحالة سيكون للتضليل الإعلامي المتعلق بالحكومة وبأدائها وأداء المسؤولين تأثيرا سلبية بسبب عمليات التزييف الإعلامي، فيفقدون قدرتهم على التركيز، ويتحول عملهم إلى مواجهة تلك الأكاذيب وحملات التضليل.
8. التأثير على السلم الدولي والإقليمي والعلاقات الدولية: وهذا ما فطنت له الدول وأقرت معاقبة كل من ينشر ما يؤدي لتعكير صفو العلاقات بين لدول الشقيقة والصديقة «الأردن مثالا».
9. استغلال الأزمات والأحداث: وقد يلجأ صانعو التضليل الإعلامي ومنتجو التضليل الإعلامي إلى بث الإشاعات على هامش الأزمات المحلية بهدف تعميق تلك الأزمات بما يخدم التوجهات السياسية، وأصحاب المصالح.
10. العبث بالحريات العامة: على نحو قيام الحكومات بث معلومات مضللة عن «مندسين » بقصد القيام بأعمال إرهابية أو تخريبية، أو نشر أخبار مضللة مفبركة عن الأحزاب أو النقابات أو أي جهات أخرى، بهدف قمعها، وتأمين دعم جماهيري لتلك الإجراءات، إن التضليل هنا يضرب في صميم الحريات العامة.

«لقد استُخدم التضليل الإعلامي في عدة بلدان بطرق واضحة جدا لتقويض الحق في انتخابات حرة ونزيهة، وكمثال استخدمت حملات التضليل الإعلامي العنصرية لقمع أصوات مجتمعات غير البيض في الانتخابات الرئيسية الثلاث في الولايات المتحدة الأمريكية، فخلال الانتخابات الرئاسية لعام 2020 سعى الرئيس دونالد ترامب ووكلاؤه مرارا وتكرارا إلى ضعاف الثقة في نظام التصويت البريدي، وأدلوا بادعاءات لا أساس لها من الصحة على وسائل التواصل الاجتماعي بشأن تزوير الانتخابات، وقد كان للأثر الضار للمعلومات المضللة ذات الدوافع السياسية وقعه على المؤسسات الديمقراطية في العديد من البلدان الأخرى أيضا بإخماد حرية التعبير، وخفض الثقة في الفضاء العام بوصفه مساحة للتداول الديمقراطي، وتضخيم الروايات المناهضة للديمقراطية، ودفع الاستقطاب ، وتعزيز الأجندات الاستبدادية والشعبوية»[23].

(23) إيرين خان، مصدر سبق ذكره، متوفر على رابط: https://:org.un.ny-dds-documents/

«إن التضليل الإعلامي الذي ترعاه الدولة عن مؤسسات الدولة مباشرة أو عن وكلاء يستهدفون الجماهير داخل إقليم الدولة أو في الخارج لأغراض سياسية واستراتيجية، وفي العصر الرقمي أدت التقنيات الجديدة إلى توسيع نطاق هذه العمليات وسرعتها وانتشارها بقدر كبير، وعندما اقترن ذلك بسلطة الدولة ووسائلها ونطاق نفوذها يمكن أن يكون تأثيره في الإنسان مدمرا، وحيثما تقوم الدول بقمع المصادر الأخرى بصورة منهجية ومتزامنة مع الترويج لرواياتها الكاذبة، فهي تحرم الأفراد من الحق في التماس المعلومات وتلقيها بموجب الفقرة 19/2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»[24].

«وفي السنوات الأخيرة سعت حملات التضليل التي تقودها الدول في عدد من البلدان إلى التأثير في الانتخابات والعمليات السياسية الأخرى، والسيطرة على سرديات النقاشات العامة، أو كبح الاحتجاجات على الحكومات وانتقادها، وفي سياق جائحة كوفيد 19 سجلت حالات مختلفة قامت فيها جهات فاعلة حكومية بنشر ادعاءات غير متحقق منها بشان منشأ الفيروس المسؤول عن مرض كوفيد 19، بنفي انتشار المرض أو تقديم معلومات كاذبة عن معدلات الإصابة، وأرقام الوفيات والمشورة الصحية، وهذا التضليل الإعلامي يضر بالجهود المبذولة لمكافحة الوباء، ويهدد الحق في الصحة والحياة، فضلا عن زعزعة ثقة الناس في الإعلام العمومي، وفي مؤسسات الدولة»[25].

ثانياً: التأثيرات الاجتماعية

من أكثر المخاطر التي تنتج عن التضليل الإعلامي ما تتعرض له المجتمعات من خداع مبرمج ومدروس، وتمتد هذه التأثيرات إلى العائلة باعتبارها نواة المجتمع المستهدف من عملية التضليل.

ومع انتشار الإنترنت وسهولة إجراء عمليات التواصل والاتصال عبر الهواتف الذكية، وانتشار وسهولة استخدام منصات التواصل الاجتماعي وشعبية استخدامها ربما أصبحت أكثر الوسائل استخداما للتضليل الإعلامي، وما ساعدها على ذلك سرعة انتشارها، وانتفاء العمل الرقابي، وعدم حاجة مستخدميها لأية خبرات مسبقة في استخدام وسائل الإعلام.

ومن هنا تبدو صورة منصة الفيسبوك من أكثر منصات التواصل الاجتماعي انتشارا في العالم، يليها الواتساب، والتيكتوك، وانستغرام، وبشكل أقل منصة X (تويتر سابقا)، وكلها وسائل نشر يتم استخدامها لصناعة التضليل الإعلامي بشتى الطرق، ويتم تناقل ما ينشر فيه بسرعة كافية لأن تجعل أية معلومات مزيفة مكتوبة أو مقروءة أو صورة أو فيديو تصل للاف المستخدمين في فترة زمنية قصيرة جدا.

«إنّ للأخبار الزائفة تأثيرها المباشر على الاستقرار الاجتماعي، وهي تؤدي دوراً في الصراعات والمواجهات، وغالبا ما تكون سببا في التوترات، وفي يومنا الحالي، وبفعل انتشار منصّات التواصل الاجتماعي والأدوات الرقمية، أصبح انتشار الأخبار الزائفة أسهل وأسرع؛ وبالتالي أصبحت خطورتها أكبر، وتستوجب التصدي لها»[26].

ومن المعروف أنّ أول من ينقل الأحداث من مواقعها هم ناس عاديون صودف وجودهم في المكان، هؤلاء استخدموا هواتفهم لنقل الوقائع مباشرة، أو عبر صور وتعليقات على منصات مواقع التواصل الاجتماعي، لهذا بات من الضروري التحقق من هذه الأخبار التي ينقلها المواطنون العاديون عبر رسائل واتساب، أو فيسبوك، وهل هي فعلاً كما يصوّرونها، وهي في الإطار الموضوعة فيه؟»[27].

ويمكننا في هذه العجالة تعداد بعض تأثيرات الأخبار المضللة والمزيفة على المجتمعات، والتي تستدعي وبالضرورة تعزيز الوعي الإعلامي لدى الجمهور، ولدى الإعلاميين أنفسهم، وكذلك تشجيع الممارسات الأخلاقية، والمهنية، والمسؤولية المجتمعية لغايات مواجهة التضليل الإعلامي حفاظا على حق الجمهور بالمعرفة، وحفاظا على النظام الديمقراطي من تقويضه، وكذلك حماية حقوق الإنسان من أي عبق أو تخريب:

1. تشويه الحقائق وإشاعة معلومات كاذبة: يعتمد التضليل الإعلامي على تشويه الحقائق، وتقديمها للجمهور إما مشوهة، أو كاذبة ومختلقة تماما، أو العبث بالمعلومة نفسها خدمة لما تسعى إليه أهدافه، وبالتالي فهو يقدم معلومات كاذبة أو نصف حقيقية لخداع الجمهور والتأثير على توجهاته.
2. إحداث شرخ وانقسام في المجتمع والتأثير على السلم الأهلي: وتكون في بعض الحالات هذه هي الأهداف التي يسعى لتحقيقها من خلال التضليل الإعلامي، وتغذية الصراعات والانقسامات البينية بين فئات المجتمع، والعمل على إثارة النزاعات الداخلية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعشائرية، والعائلية، والأقليات.

OpenElement?pdf.G2108562/PDF/62/085/G21/GEN/UNDOC/doc

(24) المصدر السابق

(25) المصدر السابق

(26) الأخبار الزائفة والاستقرار الاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبنان 2021

(27) المصدر السابق.

3. إضعاف الديمقراطية: يهدف لتضليل الإعلامي في أحد مساعيه إلى الضرب في ركائز النظام الديمقراطي وإضعافه، وكما أشرنا سابقا فإن تأثيرات التضليل الإعلامي قد تدفع بالحكومات إلى اتخاذ قرارات غير مدروسة ومبنية على معلومات خاطئة.
4. التضليل الإعلامي قد يضعف العملية الديمقراطية عندما يتم نشر معلومات مضللة، قد يؤدي ذلك إلى صناعة قرارات سياسية غير مستنيرة وتشويه سمعة المرشحين والأحزاب السياسية.
5. التأثير على الصحة العامة: وهذا ما حدث في العديد من الدول التي أثرت فيها المعلومات المضللة حول جائحة كوفيد 19 بحيث أصبح الجمهور متشككا، وعلى غير ثقة كافية بالقرارات الحكومية الاحترازية والعلاجية.
6. التأثير على الحقوق الشخصية الفردية والعامة.
7. التأثير على حقوق الجماعات والأعراق والأقليات.
8. إشاعة خطاب التحريض والكراهية بين فئات المجتمع.
9. التأثير على فرص التنافس بين الأفراد والجماعات، والحق بالعمل، والصحة، وباقي الحقوق الأساسية.
10. إضعاف أي توافق اجتماعي حول قضايا معينة بما فيها التأثير سلبا على أي حوار عام.
11. تقويض الثقة الاجتماعية بالمؤسسات الحكومية وحتى في الإدارة المحلية.
12. التأثير سلبا على الثقافة المجتمعية.

ثالثاً: تهديد السلم المجتمعي

ومن المؤكد أن أي خطاب تضليل، أو خطاب كراهية ينتشر في وسائل الإعلام، أو في منصات التواصل الاجتماعي ستمتد تأثيراته المباشرة والسريعة إلى المجتمع، وإلى البيئة المحلية التي يتلقى جمهورها ذلك الخطاب، مما يهدد السلم المجتمعي في الصميم خاصة إذا كان ذلك الخطاب يتناول القضايا التي تثير حساسية المجتمع، وتمس مباشرة المشكلات الرخوة التي يعيشها المجتمع.

ومن المسلم به في هذا السياق أن السلم المجتمعي يتعرض للتهديد المباشر من صانعي المحتوى المضلل لكونهم يدركون حساسية مضمون خطابهم التضليلي، فعلى سبيل المثال؛ إن نشر معلومات مضللة عن سعر صرف العملة الوطنية قد يؤدي إلى أزمة اقتصادية ضاغطة لما تسببه تلك المعلومات المضللة من مخاوف المواطنين من تأثر وضعهم الاقتصادي.

وإن نشر أخبار مضللة عن الانتخابات البرلمانية، أو البلدية قد يثير المشكلات الاجتماعية والأمنية، وقد تصل إلى حد الصراع واستخدام العنف بين فئات المجتمع، وكذلك الحال حين يتم نشر معلومات مضللة يتضمن في جوهرها تحريضا ضد اللاجئين كما يحصل في لبنان ضد اللاجئين السوريين، أو ما حدث في تونس والمغرب ضد اللاجئين الأفارقة.

وقد تدفع الخلافات السياسية والحزبية إلى نشر أخبار مضللة بهدف إثارة النعرات السياسية والحزبية والتي من شأنها توجيه المجتمع نحو الخلاف، والصراع السياسي، خاصة إذا كان التضليل يتعلق بمسائل طائفية، أو عقدية قد تجعل الأمن والسلم المجتمعي في مهب الريح، كما يحصل في لبنان على سبيل المثال.

إن السلم المجتمعي يبقى الأكثر عرضة للتأثر بأخبار التضليل، والتزييف، والأكاذيب من قبل صانعي ومروجي تلك الأخبار الذين يستهدفون في الأساس التأثير على المجتمع وعلى استقراره الأمني، والاجتماعي.

إن أخبارا كاذبة ومضللة عن كرة القدم ـ على سبيل المثال ـ قد تؤدي إلى المساس بالسلم الأهلي ـ الأردن مثالا ـ، كما أن اخبارا مضللة وكاذبة لا تخلوا من التحريض على الآخرين إذا كانت تتعلق بإثارة النعرات القبلية، والعشائرية، والمناطقية على نحو ما يجري في تونس، والمغرب، ولبنان.

وكما أشرنا سابقا فإن السلم المجتمعي يصبح المستهدف الأول من الأخبار المضللة، ومن خطاب الكراهية، ويتحول السلم المجتمعي ليصبح الأكثر هشاشة، وتأثرا بتلك الاخبار، ومن هنا يتبين حجم تأثير التضليل على أمن المجتمعات، وسلمها الأهلي.

ويستدعي هذا وبالضرورة إشاعة الوعي بين المواطنين على مخاطر تلك الأخبار المضللة والشائعات الزائفة، مما يستدعي من الحكومات الإفصاح الطوعي السريع عن المعلومات، وانتهاج سياسة الشفافية إزاء القضايا الناشئة التي يتمحور حولها خطاب التضليل، والتزييف والشائعات لكون المجتمعات هي الأكثر حساسية وتأثرا واستجابة لها، وفي ظل غياب المعلومات من مصادرها الموثوقة تتحول تلك الأكاذيب والشائعات إلى حقائق لدى الجمهور.

وفي هذا الإطار فإن منصات التواصل الاجتماعي التي تعتبر

احد أبرز منتجي وناشري تلك الشائعات، والأخبار المضللة تقوم بدور سلبي مثير للصراعات والخلافات، وتهدد السلم المجتمعي في حال تم استخدامها بطريقة سلبية تستهدف إثارة الصراعات والخلافات داخل المجتمع باعتبارها المنصات الأكثر شعبية واستخداما من قبل الجمهور، وهذا ما دفع بالدول والحكومات إلى وضع تشريعات لضبط النشر واستخدام تلك المنصات فيما يعرف بمكافحة الجرائم الإلكترونية ـ كما هو الحال في الأردن، والمغرب، ولبنان، وتونس ـ بهدف ضبط النشر أيضا في المواقع الإلكترونية، لكن تبقى التخوفات قائمة من أن تتأثر حرية التعبير والنشر بتلك القوانين بذريعة مكافحة خطاب التضليل والكراهية على الإنترنت.

وبالنتيجة فإن مسألة السلم المجتمعي ستبقى الأكثر عرضة لهجمات منتجي وناشري خطاب التضليل، والشائعات، والكراهية، والمشكلة الأساسية هي في أن المجتمعات لا تتمتع بالحصانة الكافية لمواجهة وكشف وزيف ذلك الخطاب التضليلي، والشائعات الكاذبة والمغرضة.

رابعا: التأثيرات الاقتصادية والمالية

من أبز المخاطر التي يوقعها التضليل الإعلامي والتزييف على الدولة والمجتمع تلك المخاطر المتعلقة بالنظام الاقتصادي، والمالي، والتجاري في الدولة، ومن المحتمل هنا أن نشر أية معلومات غير حقيقية عن النظام الاقتصادي والمالي للدولة سيؤثر مباشرة على نشاطها الاقتصادي والاستثماري، وعلى أسواق الأسهم، والمال، والعقار، وقبل ذلك على العملة الوطنية.

وبدون الدخول في التفاصيل يمكن التوقف عند العديد من تلك التأثيرات التي يمكن إجمالها في نطاق محددة، لعل من أبرزها:

1. التأثير على سوق الاستثمارات.
2. التأثير على السياحة والقطاع السياحي.
3. التأثير على الأعمال والحركة التجارية والعلاقات التجارية الدولية.
4. التأثير على السياسات الاقتصادية والتجارية.
5. التأثير على القطاع المالي والبنوك وانعدام الثقة في المؤسسات المالية الوطنية.
6. التأثير على سوق الأسهم والاستثمارات المالية والقطاع المصرفي.
7. التأثير على قيمة العملة الوطنية.
8. زعزعة الثقة في الاقتصاد الوطني من جهة، وبين الشركاء التجار وبين والاستثمار الأجنبي من جهة أخرى.
9. التشكيك في الاستقرار الاقتصادي والمالي وأعمال التنمية.
10. التشكيك في منظومة التشريعات والقوانين الاقتصادية والمالية، والنظام الضريبي.
11. التشكيك في المديونية العامة للدولة سواء الدين الداخلي والدين الخارجي الدولي.
12. التأثير على أسواق العمل والتوظيف ونسب البطالة.
13. التأثير في نسبة الدخل الشخصي، والاستهلاك وارتفاع الأسعار، والتضخم، وأسعار صرف العملة.
14. التأثيرات الاجتماعية من حيث استقرار الأسرة، والسلم الاجتماعي، وإشاعة الخوف الجماهيري من تدهور الاقتصاد وانكماشه.
15. التأثيرات على أسعار السوق والسياسة الاستهلاكية، وانخفاض نسبة الثقة بالسياسات الاستهلاكية.
16. تأثر سوق العقارات والأموال المنقولة وغير المنقولة.
17. التأثير على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني

الحدود الفاصلة بين حرية التعبير والتضليل والتزييف

خلال الأعوام القليلة الماضية أصبحت قضية التضليل الإعلامي أكثر من ضاغطة وبشكل يثير التخوفات لدى الصحفيين والمنظمات الدولية المعنية بحرية الصحافة وحقوق الإنسان بعد أن أصبح التضليل والتزييف الإعلامي مفتوحا على مصراعيه بسبب التقنيات المتقدمة، فضلا عن الجهات التي تنتج المحتوى المضلل بدءا بالحكومات وانتهاء بالمواطن العادي الذي كل ما يملكه حساب مجاني على منصات التواصل الاجتماعي، وجهاز خلوي ذكي يمكنه من إنتاج وبث كل ما يريده مجانا.

في اليوم العالمي لحرية الصحافة الذي صادف 3 أيار مايو 2023، قال الأمين العام للأمم المتحدة، انطونيو غوتيريتش، في رسالته التي وجهها بهذه المناسبة «إن حرية الصحافة تتعرض للهجوم في كل ركن من أركان العالم»، مشيرا إلى أن الحقيقة مهددة بالمعلومات المضللة وخطاب الكراهية وكلاهما يسعى إلى طمس الفرق بين الحقيقة والوهم، وبين العلم والمؤامرة، داعيا لوضع نهاية للأكاذيب والمعلومات المضللة[28].

وفي السياق ذاته لم تخفِ منظمة مراسلون بلا حدود على هامش إصدار تقريرها في نسخته 21 سنة 2023 عن حرية الصحافة في العالم من قلقها من الأخبار المضللة، وأثرها السيء والسلبي على حرية الصحافة، محذرة في الوقت نفسه من المعلومات المضللة التي تمثّل بشكلها الواسع تهديدا كبيرا لحرية الصحافة في كلّ أنحاء العالم، وأشار المتخصصون الذين ساهموا في وضع التقرير إلى «تورط لاعبين سياسيين» في «حملات تضليل واسعة النطاق أو حملات دعائية»[29].

وقال الأمين العام للمنظمة كريستوف ديلوار إنّ «صناعة التكنولوجيا في النظام البيئي الرقمي تمكّن من إنتاج المعلومات المضلّلة ونشرها وتضخيمها، مستشهدا بما أسماهم «أصحاب المنصّات الرقمية الذين يستمتعون بنشر دعاية أو معلومات كاذبة»، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن الذكاء الصناعي يساهم في نشر المعلومات المضللة، وأن برنامج الذكاء الاصطناعي «ميدجورني» ينتج صورا عالية الدقة، يغذّي وسائل التواصل الاجتماعي بصور مزيفة تصبح مقنعة بشكل متزايد»، كما أن العالم يشهد انتشار «مواد متلاعب بها على ناطق واسع» أنتجتها شركات متخصّصة لحساب حكومات أو شركات[30].

وأكدت دراسة حول التوازن الدقيق بين حرية التعبير والتضليل أعدها الاتحاد الأوروبي للاتصالات والأمم المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر 2020 على «إنّ الحق في حُريّة التّعبير، بما في ذلك حُريّة الصحافة والحق في النفاذ إلى المعلومات، مكرّس كما الحق في احترام الخصوصية وذلك في القانون الدولي لحقوق الإنسان»[31].

وأشارت الدراسة إلى تبني 130 دولة عضوا في الأمم المتحدة ومراقبا معتمدا في شهر/حزيران يونيو 2020 دعوة جميع الدول إلى اتخاذ خُطوات لمُكافحة انتشار المعلومات المُضلّلة، خاصةً خلال جائحة فيروس كورونا مؤكدة أنّ هذه الاستجابات يجب أن تكون مبنيةً على:

1. حُريّة التّعبير
2. حُريّة الصحافة
3. التشجيع على اعتماد أسمى الأخلاقيات والمعايير في الصحافة
4. حماية الصحفيين وغيرهم من العاملين في الإعلام
5. وأن تسعى إلى تعزيز الدراية الإعلامية والمعلوماتية، وتعزيز ثقة الجمهور في العلوم، والحقائق، ووسائل الإعلام المستقلة، والمؤسسات الحكومية والدولية[32]

لقد أصبحت حرية التعبير مستهدفة تماما من قبل منتجي ومروجي الأخبار المضللة والمزيفة، وهذا ـ ربما ـ ما دفع بالأمين العام للأمم المتحدة، انطونيو غوتيريتش، لوضع تقريره حول مكافحة التضليل الإعلامي الذي قدمه للجمعية العامة في شهر آب/أغسطس 2022، مشيرا فيه إلى المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والفقرة 2 من المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مؤكدا فيه الحق في حرية التعبير، بما يشمل حرية التماس جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها، بصرف النظر عن الحدود، سواء بالقول أو بالكتابة أو الطباعة، أو في شكل فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها الفرد، ولا يقتصر حق الإنسان في حرية التعبير على المعلومات التي تُتلقى بشكل إيجابي، بل يشمل الافكار والمعلومات التي قد «تصدم أو تسيء أو تزعج» بغض النظر عن صحة المحتوى أو زيفه، وعلى نحو ما أوضحته اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، فإن الحظر العام للتعبير عن آراء غير صحيحة أو تفسيرات خاطئة للأحداث الماضية غير مسموح به بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[33].

وأكد غوتيريتش على عدم الجواز للحكومات مكافحة التضليل

(28) وسط تحذيرات من التضليل الإعلامي.. غوتيريش يدعو لوقف استهداف الصحفيين بسبب عملهم، تقرير للجزيرة، متوفر على رابط: https://www.aljazeera.net/news/humanrights/2023/5/3/%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D8%B7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%8A%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B2%D9%8A%D9%8A%D9%81

(29) المصدر السابق

(30) المصدر السابق

(31) التوازن الدقيق بين مكافحة التضليل الرقمي واحترام حرية التعبير، تقرير بحثي للجنة النطاق الواسع حول «حرية التعبير والتصدي للمعلومات المضللة على الإنترنت»، أيلول سبتمبر 2020 الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة» اليونسكو» 2020

(32) المصدر السابق

(33) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول مكافحة التضليل الإعلامي، https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N22/459/22/PDF/N2245922.pdf?OpenElement

الإعلامي بفرض قيود على الوصول للمعلومات، وفي بعض الحالات استخدمت الحكومات والشخصيات السياسية وغيرها من الشخصيات العامة الجهود الرامية إلى مكافحة التضليل الإعلامي لتقييد الوصول إلى المعلومات ولا سيما عبر الإنترنت، في اللحظات السياسية الكبرى وتشويه سمعة التقارير المنتقدة وتقييدها، واستهداف الصحفيين والمعارضين السياسيين والمبلغين عن المخالفات والمدافعين عن حقوق الإنسان ومتابعتهم قضائيا وإسكات أصواتهم[34].

ورأى غوتيريتش في تقريره أن كل المعلومات غير الدقيقة ليست ضارة، و»ينبغي لجهود الدول الرامية إلى معالجة آثار التضليل الإعلامي أن تتجنب النهج التي تفرض تقييدا لا مسوغ له لحرية التعبير أو تكون عرضة للتنفيذ المسيس، داعيا الدول لأن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مكافحة التضليل الإعلامي من خلال احترام وحماية وإعمال الحقوق في حرية الرأي والتعبير والخصوصية والمشاركة في الشؤون العامة»[35].

وكانت الأمينة العامة المساعدة لحقوق الإنسان، إيلزي براندز-كيريس، قد أعلنت في معرض تقديم تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة، قائلة «لا ينبغي أن يشكّل التضليل الإعلامي ذريعة لترهيب الأصوات المنتقدة ومضايقتها، أو تشويه سمعة المعارضين أو تبرير الرقابة أو عرقلة الأنشطة المشروعة للمدافعين عن حقوق الإنسان، ووسائل الإعلام من أجل الوصول إلى المعلومات ونشرها»، مؤكدة على أنه يجب أن تستند التدابير المُتَّخَذة لمكافحة هذا التضليل إلى احترام حرية التعبير[36].

ومن المؤكد هنا أن الحد الفاصل بين حرية التعبير والتضليل الإعلامي يستند إلى حجم الحقيقة المتوفرة في المحتوى الإعلامي، وحين تتضمن الأخبار العديد من الأكاذيب والتزييف فإنها تخرج عن نطاق اعتبارها حرية تعبير بقدر ما هي تضليل يراد من ورائها تحقيق أهداف خاصة وشخصية فضلا عن خداع المجتمع وتضليل الرأي العام.

حق الحصول على المعلومات في مواجهة التضليل

أصبح حق الحصول على المعلومات حقا إنسانيا ضاغطا كفله الإعلان العلمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وفي العقدين الأخيرين توسعت دول العالم لسن قوانين وتشريعات تكفل وتضمن هذا الحق.

وقد دفع التدفق المعلوماتي في العالم بسبب تقنيات الاتصال الحديثة والإنترنت وغيرها من الوسائل التي أدت بالنتيجة بكل فرد لسرعة التواصل والاتصال مع العالم إلى جعل هذا الحق متاحا كمطلب يتوجب على الدول جميعها ضمانه لكل طالب معلومة، بالرغم من التباين والتغاير الواضح في تطبيقات هذا القانون بين دولة واخرى.

وفي السيل الجارف للمعلومات أصبح من السهل جدا تزييف المعلومات وبثها لغايات متعددة، وتعددت الجهات ذات المصالح في إنتاج وبث المعلومات الزائفة والمضللة حتى تحولت هذه القضية إلى مشكلة عالمية في السنوات العشر الأخيرة، خاصة بعد انتشار الهواتف الذكية وسهولة استخدامها بما تتضمنه من تطبيقات متعددة ومتطورة جعلت بإمكان كل مواطن أن يتحول إلى مصدر للمعلومات صناعة وبثا وانتشارا بالصوت والصورة والفيديو والكلمة.

هذه القضية أصبحت من أكثر القضايا التي تثير قلق المجتمع الدولي وهذا ما دفع بالأمم المتحدة ومنظماتها المتعددة للانتباه إلى هذه الظاهرة التي تعاني منها الدول والحكومات والمجتمعات.

ومن أكثر الجهات تضررا بالأخبار والمعلومات المضللة المواطنين والرأي العام والصحافة التي أصبحت تتعرض للكثير من القيود بذريعة مكافحة التضليل، فضلا عن فقدان ثقة الجمهور بها.

وقد أشرنا لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة بعنوان «مكافحة التضليل الإعلامي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية» الذي استعرض فيه التحديات التي يشكلها التضليل الإعلامي وتدابير التصدي له، وأوصى للدول فيه بصون حرية التعبير وضمان الحصول على المعلومات واحترامها وتعزيزها، وتعزيز التعددية الإعلامية؛ تجنب سن اللوائح التنظيمية استنادا إلى تعريفات غامضة، أو فرض عقوبات غير مناسبة، وتجنب تجنبا كليا تجريم المحتوى المشروع؛ والامتناع عن إغلاق المواقع والمنافذ الإلكترونية أو حجبها؛ وضمان دقة المعلومات التي يقدمها المسؤولون، ومحاسبة السلطات التي تنشر معلومات كاذبة، كما أوصى للمؤسسات التقنية باستخدام الشفافية في عرض السياسات والممارسات ذات الصلة بالتضليل الإعلامي؛ وضمان قدر أكبر من الشفافية وتيسير الحصول على المعلومات والبيانات ذات الصلة»[37].

وبحسب تقرير الأمين العام فإن محدودية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالبيانات الإلكترونية تشكل تحديا كبيرا لمعالجة آثار التضليل الإعلامي، والكثير من المعلومات اللازمة لتحسين فهم انتشار التضليل الإعلامي وأفضل السبل

(34) المصدر السابق
(35) المصدر السابق
(36) حرية التعبير هي المفتاح لمكافحة التضليل الإعلامي، تقرير متوفر على رابط: https://www.ohchr.org/ar/stories/2022/11/key-expression-freedom-countering-disinformation

(37) مكافحة التضليل الإعلامي، https://www.un.org/ar/countering-disinformation

لمكافحته معلومات لا تمتلكها إلا الشركات المعنية، وإن عدم الوصول على نطاق أوسع إلى تلك البيانات يحد من قدرة الباحثين على فهم العمليات في المنصات الرقمية»[38].

إن حق الوصول للمعلومات والحصول عليها جزء من حقوق الإنسان الأساسية كما نصت عليه المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فلكل «شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود»[39].

وضمنته أيضا الفقرة الثانية من المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فلكل« لكل إنسان حق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها»[40].

ويعتبر حق الوصول للمعلومات أحد أهم الوسائل التي يمكن بها مواجهة التضليل الإعلامي، وهو ما أكدت عليه المقررة الخاصة المعنية بتعزيز، وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، إيرين خان، في تقريرها المعنون بـ «التضليل الإعلامي وحرية الرأي والتعبير» المقدم لمجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والأربعين في شهر تموز يوليو سنة 2021.

وأكدت إيرين خان في تقريرها على أن «المعلومات المتنوعة والجديرة بالثقة مضاد بديهي للتضليل الإعلامي والتغليط الإعلامي، وينبغي للدول أن تفي بواجبها من حيث ضمان الحق في الحصول على المعلومات وذلك:

أولا: بزيادة الشفافية من جهتها والإفصاح على نحو استباقي عن البيانات الرسمية على الإنترنت وخارجها.

ثانيا: بإعادة تأكيد التزامها بحرية وسائط الإعلام على تنوعها واستقلالها، وضمان سلامة الصحفيين على الإنترنت وخارجها وإنهاء الافلات من العقاب على أعمال التهديد والترهيب والمضايقة والاعتداء والقتل التي يتعرض لها الصحفيون، بمن فيهم الصحفيات والمدونون ورسامو الكاريكاتير، والمدافعون عن حقوق الإنسان شرط أساسي لاستعادة الثقة في المجال العام بوصفه فضاء آمنا للنقاشات الديمقراطية»[41].

وقالت في توصياتها إن «التحديات الرئيسية التي تواجه التصدي للتضليل الإعلامي والتغليظ الإعلامي الفوارق المعرفية الناشئة عن عدم الوصول إلى البيانات، لاسيما فيما يتعلق بالبلدان النامية، وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لإتاحة البيانات لأغراض البحث ووضع السياسات والرصد والتقييم، ويمكن لمفهوم الخصوصية التفاضلية أن يفتح سبيلا للمضي قدما نحو الوصول إلى البيانات الضخمة لأغراض البحث مع احترام شواغل المستخدمين المتعلقة بحقوق الإنسان والسلامة»[42].

المحتوى المضلل وخطاب الكراهية «من يصنع التضليل؟»

بالرغم من الصلة الوثيقة بين التضليل الإعلامي وخطاب الكراهية فإن بعض الباحثين يدعون لعدم «الخلط بين المعلومات المُضلّلة وخطاب الكراهية، فهناك مجموعات تعمل على المسألتين وتحقق في أنماط مشاركة المعلومات المُغرِضة في سياقات مواضيعية خاصة»[43].

وبالمعادل الموضوعي لهذه الحالة فيمكننا القول إن كل خطاب كراهية هو بالضرورة خطاب تضليل وتزييف، ولكن ليس كل خطاب تضليل إعلامي يتضمن خطاب كراهية، لكن هذا القول يحتاج وبالضرورة للمزيد من حالات الاختبار والتحقق من مصداقيته على أرض الواقع.

لقد جرم القانون الدولي خطاب الكراهية أو أية دعوة للحرب أو العنف أو أية دعوات للتمييز، وقد نصت المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على ذلك[44].

وترى المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، إيرين خان، أنه «يمكن أن تصل بعض أشكال التضليل إلى التحريض على الكراهية والتمييز والعنف وهي أشكال يحظرها القانون الدولي»، مضيفة «أن التضليل الأيديولوجي والقائم على الهوية قد أدى إلى إثارة التمييز ومشاعر الكراهية ضد الأقليات والمهاجرين وغيرهم من الفئات المهمشة، وهو ما أدى إلى توترات عرقية ودينية بلغت ذروتها حتى وصلت في بعض الأحيان إلى العنف خارج الإنترنت، كما حدث في اثيوبيا، وميانمار، داعية منظمات المجتمع المدني إلى إجراء مزيد من البحوث لفهم الأثر الكامل للتضليل الإعلامي على الفئات الضعيفة والأقليات»[45].

وفي الوقت الذي أشار فيه الأمين العام للأمم المتحدة في

(38) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول مكافحة التضليل الإعلامي، https://:dds-documents-OpenElement?pdf.N2245922/PDF/22/459/N22/GEN/UNDOC/doc/org.un.ny
(39) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره.
(40) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مصدر سبق ذكره.
(41) ايرين خان، التضليل الإعلامي وحرية الرأي والتعبير، مصدر سبق ذكره.

(42) المصدر السابق.
(43) التوازن الدقيق بين مكافحة التضليل الرقمي واحترام حرية التعبير، تقرير بحثي للجنة النطاق الواسع حول «حرية التعبير والتصدي للمعلومات المضللة على الإنترنت»، أيلول سبتمبر 2020
(44) الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونسكو» 2020، ص 105
(44) حظرت المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبالقانون وبفقرتيها» أية دعاية للحرب، وأية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف، مصدر سبق ذكره.
(45) ايرين خان، مصدر سبق ذكره.

تقريره حول التضليل الإعلامي إلى ما نصت عليه «المادتان 19 و20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لكونهما تكمل إحداهما الأخرى فقد أشار بوضوح إلى خطة عمل الرباط، وأنه يمكن في هذا الصدد للعوامل الستة المبينة في خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف التي وضعها فريق خبراء رفيع المستوى في عام 2013 أن تتيح توجيها مفيدا، وتلك العوامل هي: سياق البيان، وصفة المتكلم، ونية تحريض الجمهور على مجموعة مستهدفة، ومحتوى التعبير وشكله، ومدى انتشاره، واحتمال إفضائه إلى ضرر»[46].

وتتضمن خطة عمل الرباط ستة معايير يتم من خلال تطبيقها فحص الخطاب إن كان يتضمن خطاب كراهية أم لا، وهذه المعايير الستة هي: السياق والنية والمتكلم والمحتوى والشكل ومدى الخطاب والرجحان[47].

و«يعتمد خطاب الكراهية على التعامل مع جماعات معيّنة على أنها من الآخرين، وقد يستخدم المعلومات المُضلّلة كجزء من ترسانته لتدعيم رسالته مثلاً بمعلومات كاذبة وتعميمات عن فئة معينة من الأشخاص وقد يكون هذا الخطاب جزءً من مبادرة دعائية، ولكن ليس بالضرورة»[48].

«وهنا لابد من إقامة تمييز هام بين المعلومات المُضلّلة من جهة وخطاب الكراهية من جهةٍ أخرى، حيث يُفهم خطاب الكراهية على أنه «أيّ نوع من التواصل في الكلام أو الكتابة أو السلوك، يقوم بمهاجمة شخص أو جماعة ما أو يستخدم لغةً تحقيريةً أو تمييزيةً ضدها على أساس الهُويّة أي بعبارات أُخرى على أساس الدين أو الانتماء الإثني أو الجنسية أو العرق أو اللون أو الأصل أو النوع الاجتماعي أو غير ذلك من عوامل الهُويّة وغالباً ما تتقاطع الظاهرتان؛ على سبيل المثال عندما يتم استخدام الإساءة عبر الإنترنت والتّضليل جنباً إلى جنب، كما في حملات التشهير السياسي أو مهاجمة النساء الصحفيات بسبب كراهية النساء، ومع ذلك فكلا الظاهرتين مختلفتان من الناحية المفهومية، لأن المعلومات الكاذبة يمكن أن تكون قائمةً بذاتها من دون أن تمس الكراهية، على سبيل المثال في المعلومات المُضلّلة المعارضة للتلقيح ضد الفيروسات والأوبئة»[49].

«أما خطاب الكراهية من جانبه، فإنه ينطوي دائماً وبالضرورة على معلومات مضللة؛ فقد يعتمد ببساطة على التّعبير عن الرأي والتحريض من دون استخدام الأكاذيب، بل عبر تضخيم المخاوف وكراهية الأجانب والنساء وغير ذلك من الأحكام المُسبقة»[50].

إن مشكلة خطاب الكراهية واتساع مداه عبر الإنترنت وكره الأجانب والهجمات على اللاجئين أو الأشخاص من الديانات الأخرى، والإثنيات والأعراق وألوان البشر المختلفة، بناءً على القوالب النمطية التي تحفزها إحصائيات مزورة وخطاب شعبوي وتقارير إعلامية مضللة لا تلبي معايير الصحافة، يضيف إلى المزيج السام الذي ينبغي على برامج التربية الإعلامية والمعلوماتية أن تكافحه، وسوف يصبح هذا الأمر أكثر تعقيداً قريباً حين يتم استخدام برامج الكمبيوتر التي تستخدم الذكاء الاصطناعي لإنشاء عمليات محاكاة زائفة لأشخاص في تقارير فيديو و/أو صوت لا أساس لها في الحقيقة»[51].

وفي هذا السياق فإن التضليل والتزييف الإعلامي يشكل اعتداء مباشرا على الحق الإنساني للمواطنين بحريتهم في التعبير، والمشاركة السياسية والاقتصادية والمجتمعية وفي مناخات العمل الديمقراطي في المجال العام، فانتشار المعلومات المضللة على نطاق واسع عبر شبكة الإنترنت سيؤثر سلبا على توجهات وخيارات المواطنين»، ويمكن للمُحتوى الكاذب أن يُزعزع إيمان المواطنين وثقتهم في الحقائق والعلوم والعقلانية، فيثير بالتالي شكوكهم في المعلومات الموجودة على الإنترنت التي تتعارض مع آرائهم الشخصية، ومن شأن ذلك أن يثنيهم عن المشاركة العامة، كما ويؤثر سلباً على مُمارستهم للحقوق والواجبات المتعلقة بالعمل المدني، ويكتسي ذلك أهميةً خاصةً بالنسبة إلى المواطنين والمجتمعات المحلية المستهدفة في حملات التّضليل التي تستخدم خطاب الكراهية لتغذية الانقسام، وإشعال فتيل التوترات والقلاقل»[52].

وفيما يتعلق بالجهات التي تصنع وتنتج خطاب التضليل والتزييف فإنها تتقاطع بصورة وبأخرى مع ذات الجهات التي تقف وراء إشاعة وبث خطاب الكراهية، فهناك الحكومات، والسياسيين والأحزاب، والصحفيين أنفسهم، إلى جانب الاقتصاديين والشركات، والمواطنين أنفسهم.

ولكل جهة تقف وراء نشر وبث الأضاليل أهدافها الخاصة، وستكون ثقة المواطن تحت الاختبار، وتقف وجها لوجه في مواجهة الشكوك مما تراه أو تسمعه أو تقرأه، فتضعضع الثقة في المجال العام للاهتزاز، بما في ذلك ثقة الجمهور نفسه بوسائل الإعلام تحديدا التي ستواجه هي الأخرى موجة من التشكيك بسردياتها وبما تقدمه من معلومات مضللة.

وقد ترتكب جهة من جهات الدولة أو الجهات غير الحكومية ممارسة التضليل الإعلامي، الذي يمكن أن يؤثر في طيف

(46) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، مصدر سبق ذكره.
(47) خطة عمل الرباط ـ متوفرة على الموقع الرسمي للأمم المتحدة على رابط: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Rabat_draft_outcome_AR.pdf
(48) ـ التوازن الدقيق بين مكافحة التضليل الرقمي واحترام حرية التعبير، تقرير بحثي للجنة النطاق الواسع حول «حرية التعبير والتصدي للمعلومات المضللة على الإنترنت»، أيلول سبتمبر 2020 الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو» 2020، ص 36.
(49) المصدر السابق.

(50) المصدر السابق.
(51) الصحافة والأخبار الزائفة والتضليل، دليل التدريس والتدريب في مجال الصحافة، سلسلة اليونسكو لتدريس الصحافة، شيريلن آيرتون وجولي بوسيتس، ترجمة محمود العابد، منشورات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو»، ومؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية، عمان الأردن، 2020، ص 68
(52) التوازن الدقيق، مصدر سبق ذكره ص 37

واسع من حقوق الإنسان، كما يمكن أن يقوّض التجاوب مع السياسات العامة، وربما تضخيم التوترات في حالات الطوارئ أو حالات الصراع المسلح، أو حالات الأوبئة كما حدث في جائحة كورونا حين اتسعت دائرة التضليل على مستوى لتتحول حالة التضليل والتلاعب بالعقول إلى ظاهرة دولية تفرض نفسها على حكومات العالم من أجل مكافحتها.

وتعترف اليونسكو نفسها بأثر الحكومات ووقوفها وراء حملات التضليل مشيرة إلى «ظاهرة قيام الحكومات بتعبئة فرق الكراهية الرقمية» لتهدئة التعليقات الناقدة وإلغاء حرية التعبير ثم هناك مشكلة خطيرة تتمثل في المضايقات والعنف عبر الإنترنت التي توصف أحياناً باسم «التصيد»؛ والتي تعانيها النساء بشكل غير متناسب، وغالباً ما تكون بطبيعتها مسيئة للمرأة، ويمكن لهذا أن يرى الصحفيون ومصادرهم والمعلقون يتعرضون لسوء المعاملة السيئة عبر الإنترنت، أو ادعاءات كاذبة بشأن سلوكهم، أو تحريف هوياتهم، أو تهديدات الأذى المصممة لإذلالهم وتقويض ثقتهم، وتشويه سمعتهم، وتحويل انتباههم، وفي نهاية المطاف، لتبديد تقاريرهم، وفي الوقت نفسه، في العديد من الأماكن، تستمر إساءة استخدام العالم المادي المصمم لقمع التقارير الحرجة، مع وجود خطر إضافي يتمثل الآن في التأجيج والتحريض عبر الإنترنت»[53].

وبحسب دراسة أخرى لليونسكو فإن «الحكومات والسياسيين هم من بين المُحرّضين الرئيسيين والجهات الأساسية الناقلة للمعلومات المُضلّلة»[54].

يمكن أن ينبثق التضليل الإعلامي الذي ترعاه الدولة عن مؤسسات الدولة المباشرة أو عن وكلاء يستهدفون الجماهير داخل إقليم الدولة أو في الخارج لأغراض سياسية واستراتيجية، وفي العصر الرقمي أدت التقنيات الجديدة إلى توسيع نطاق هذه العمليات وسرعتها وانتشارها بقدر كبير، وعندما يقترن ذلك بسلطة الدولة ووسائلها ونطاق نفوذها يمكن أن يكون تأثيره في الإنسان مدمرا، وحيثما تقوم الدول بقمع المصادر الأخرى بصورة منهجية ومتزامنة مع الترويج لرواياتها الكاذبة فهي تحرم الأفراد من الحق في التماس المعلومات وتلقيها بموجب المدة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»[55].

«في السنوات الأخيرة سعت حملات التضليل التي تقودها الدول في عدد من البلدان إلى التأثير في الانتخابات والعمليات السياسية الأخرى، والسيطرة على سرديات النقاشات العامة، أو كبح الاحتجاجات على الحكومات وانتقادها، وفي سياق جائحة كوفيد 19، سجلت حالات مختلفة قامت فيها جهات فاعلة حكومية بنشر ادعاءات غير متحقق منها بشأن منشأ الفيروس المسؤول عن مرض كوفيد 19، بنفي انتشار المرض أو تقديم معلومات كاذبة عن معدلات الإصابة، وأرقام الوفيات والمشورة الصحية، وهذا التضليل الإعلامي يضر بالجهود المبذولة لمكافحة الوباء، ويهدد الحق في الصحة والحياة، فضلا عن زعزعة ثقة الناس في الإعلام العمومي وفي مؤسسات الدولة»[56].

وبالنتيجة في «الحالات التي تتقاطع فيها المعلومات المُضلّلة مع خطاب الكراهية، مثل العنصرية وكراهية النساء والتعصّب، كثيراً ما تنشأ استجابات معيارية وأخلاقية تتراوح بين مبادرات تطلقها منظمات المجتمع المدني والوكالات الحكومية الدولية وتدخلات من المشاهير»[57].

كما أن «المستخدمين الذين يُعتبرون مُخادعين أو مُسيئين؛ هم في صميم استجابات تنظيمية كثيرة تصدرها الحكومات الساعية ليس فقط إلى الحد من التحريض على الكراهية والعنف والتشهير بل أيضاً على نطاق أوسع وبشكل إشكالي، إلى وضع حد للتعبير الذي يُعتبر كاذباً أو مضراً بالأمن القومي والدبلوماسية الدولية والنظام الاجتماعي، وغيره، ومن ناحيةٍ أخرى، تقوم بعض الحكومات بتقديم الدعم للجهات العاملة على ضمان جودة المعلومات أي على مبادرات التحقُّق من الوقائع ومُكافحة التّضليل والدراية الإعلامية والمعلوماتية والمبادرات الصحفية التي تسعى إلى إعلام المستخدمين بطريقة موثوقة وتمكينهم من كشف التّضليل»[58].

وبحسب ايرين خان فإن «استغلال التكنولوجيات الجديدة لإنتاج محتوى تضليلي أو مثير للخلاف لدوافع متعددة «سياسية أو أيديولوجية أو تجارية» من جانب جهات فاعلة متعددة، بمن في ذلك الدول، والأحزاب السياسية، والسياسيون وغيرهم من أصحاب النفوذ أو الشركات القوية، وهي جهات تدعمها جيوش المتصيدين على الإنترنت أو شركات العلاقات العامة، وغالبا ما تنقل الرسائل الكاذبة لهؤلاء المحرضين عن قصد أو عن غير قصد من قبل وسائل الإعلام التقليدية أو المشاهير أو المستخدمين العاديين، وشبكات النظراء والأصدقاء في مزيج معقد من التبادلات بين العالمين الافتراضي والمادي»[59].

صناعة باتجاهين: الذباب الالكتروني في خدمة من؟

طفت ظاهرة الذباب الإلكتروني على السطح الإعلامي قبل نحو خمس سنوات ولم تلبث خلال فترة زمنية وجيزة حتى أصبحت هذه الظاهرة تأخذ مكانتها في الميديا، وفي الصحافة والإعلام، وتحديدا في منصات التواصل الاجتماعي باعتبارها البيئة الأكثر مواءمة لها، والتي بدت وكأنها الحاضنة الأم لنشأة هذه الظاهرة واتساعها.

والذباب الإلكتروني في أبسط مفاهيمه هو مصطلح يدل على

(53) الصحافة والاخبار الزائفة والتضليل، دليل التدريس والتدريب في مجال الصحافة ـ سلسلة اليونسكو لتدريس الصحافة ـ شيرلين آيرتون وجولي بوسيتس ـ ترجمة محمود العابد ـ منشورات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو» ومؤسسة فريدريش ناومان من اجل الحرية عمان الأردن، 2020، ص 104

(54) التوازن الدقيق، مصدر سبق ذكره، ص 37

(55) ايرين خان، مصدر سبق ذكره

(56) المصدر السابق

(57) التوازن الدقيق، مصدر سبق ذكره، ص 247

(58) المصدر السابق، ص 115

(59) ايرين خان، مصدر سبق ذكره

استخدام حسابات مزيفة بأعداد غير محدودة يتم توجيهها وتوظيفها في اتجاه معين لغايات الدفاع عن فكرة، أو قرار، أو توجه ما لمن يقف خلف موظفي هذا الجيش الإلكتروني السري، ولا يتوانى بالطبع عن مهاجمة كل معارض أو مناوئ لتوجهاته، ولا يتردد بالطبع حتى في استخدام خطاب الكراهية والتحريض ضد المناوئين والمعارضين.

والمجال الحيوي الذي يتحرك فيه الذباب الإلكتروني هو منصات التواصل الاجتماعي، وتحديدا الفيسبوك وX (تويتر سابقا)، ولا توجد محددات لنشاطه فهو جيش إلكتروني جاهز للتدخل السريع في مختلف القضايا السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والفنية، والتقنية، وحتى القضايا الدينية إذا استوجب الأمر.

ويعمل الذباب الإلكتروني وفقا لمصالحه التي يحددها له ممونه، ولذلك لا يتوانى عن تشويه الحقائق، والتعتيم عليها، بقدر عمله على إنتاج المعلومات المضللة خدمة لأهدافه وغاياته، ولا يتردد في إنتاج الأكاذيب واستخدام الخطاب الاتهامي وصولا إلى خطاب الكراهية والتحريض ما دام هدفه قمع الرأي الآخر والتأثير في الرأي العام، وما دام يتحرك في مأمن لا تطاله يد الدولة وسلطة القانون.

ويتكون الذباب الإلكتروني من مئات وآلاف الحسابات المزيفة والمجهولة، ويقودها خبراء متمرسون في تقنيات الاتصال، ويتم توجيه هذا الجيش في الاتجاه الذي يريده الممول الرئيس ـفي العادة تكون الدولة أو جهات امنية رسمية، وتتجلى أكثر استخداماته في القضايا السياسية.

وكان الذباب الإلكتروني أكثر بروزا في الأزمة السورية، وفي الأزمات المصرية، واليمنية، والأزمة الخليجية بين قطر والإمارات والسعودية، والتي نتج عنها كم هائل من المواد الإعلامية المضللة والمزيفة، والمتخمة بخطاب الكراهية.

وكما تم الإشارة سابقا، فإن هذا الجيش يبقى مجهولا وهو ما يساعده على استخدام أي نوع من الخطابات التي يجرمها القانون في العادة، لكنها لا تطاله، فيما تبقى الحكومات على رأس قائمة المتهمين بتأسيس، وإدارة جيش الذباب الإلكتروني لمواجهة معارضي سياساتها، وإطلاق الشائعات ضدهم، والتحريض عليهم، وتأليب الرأي العام ضدهم.

ولعل العلاقة الوظيفية بين الذباب الإلكتروني وتزييف المعلومات خداع الجمهور من خلال التضليل وصناعة الأكاذيب خدمة لأصحاب المصالح أصبحت واضحة تماما، ويتفنن هذا الجيش الإلكتروني في إطلاق الشائعات، وتعبئة الجمهور تجاه قضية محددة، وعبر سياسة التكرار وبث سيل من المعلومات والأقاصيص المختلقة ومن خلال الفيديوهات والصور المفبركة، ومن خلال «الترندات» و«الهاشتاغات» لصرف أنظار الجمهور للقضية مدار الاهتمام.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك تلك الفيديوهات التي تمت صناعتها باعتبارها هجوما كيماويا لقوات النظام السوري على المواطنين في الغوطة، ليتبين لاحقا أنها كانت مجرد أفلام مفبركة تورطت فيها مجموعة «الخوذ البيضاء»، والمعارضة السورية.

ويمكن في هذا السياق تحديد ومعرفة واكتشاف الحسابات الوهمية بعدة طريق منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. عدم وجود مؤشرات الهوية الإلكترونية الواقعية.
2. النشاط بأسماء مستعارة وحسابات وهمية.
3. إعادة انشاء الحسابات بشكل روتيني خاصة بعد حذف أو تجميد نشاطهم نتيجة التبليغ أو اكتشاف حسابهم الوهمي من طرف مسيري مواقع التواصل الاجتماعي.
4. المتابعة والتشويش على حسابات الشخصيات المناوئة لتوجه الذباب الالكتروني، من معارضين محليين ودوليين.
5. حسابات حديثة النشأة بفارق زمني قصير بين حساب وآخر، لا تحظى بعدد كبير من المتابعين.
6. سرعة النشر والتغريد (منشورات كثيرة في وقت واحد).
7. حسابات خالية من المنشورات ولا يتم التفاعل بينه وبين متابعيه في حالة وجودهم.
8. تعمل الحسابات في أوقات معينة فقط بغرض دعم هاشتاغ أو الترويج لقضية رأي عام.
9. تكرار محتوى وموضوع معين في منصات اجتماعية مختلفة[60].

وبالنتيجة فإن الذباب الإلكتروني يعد «أحد إرهاصات وتجليات التطورات التكنولوجية من جهة والممارسات التضليلية من جهة أخرى، بحيث سمحت التكنولوجيات والتقنيات المتاحة بظهور لجان ومجموعات إلكترونية متخصصة في الترويج للمعلومات، والأفكار، والآراء وحتى الشخصيات، وبالنظر لطبيعة نشاطها الذي يصل في بعض الأحيان لحد اعتباره حربا إلكترونية، فهي حرب للسيطرة على الوعي، وعلى العقل وعلى الرأي العام وتوجيهها لخدمة جملة من الأهداف، وعلى هذا الأساس نجد أن الصلة بين الذباب الإلكتروني والأخبار الكاذبة والمزيفة وثيقة، فهي تعتمد كثيرا على إطلاق الشائعات والأخبار والصور المزيفة، واختلاق الأحداث والتصريحات، وتوظيف فيديوهات وصور سابقة وفبركتها، ونتيجة النشر الواسع يخيل للمتلقين أن هذه المنشورات حقيقية، لذلك نتحدث عن التضليل الذي يعني وجود النية المسبقة للتلاعب بوعي الجماهير»[61].

إن «الذباب الإلكتروني يعمل على تحقيق المعادلة الكمية الأساسية في بناء الرأي وتوجيهه على النحو الذي يخدم مصالح المراكز المهيمنة في المجتمع، وذلك عبر أساليب ميدياتيكية مختلفة تراوح في الغالب بين التغريد المتناغم، والتعليق

(60) د. نصر الدين بوزيان، الأخبار الكاذبة، الذباب الإلكتروني وتزييف الوعي: سبل الوقاية ومساعي المواجهة، مجلة أكاديميا للدراسات السياسية المجلد 06/ العدد: 05، الصفحات من 26 – 46 جامعة قسنطينة 3 (الجزائر)، تاريخ النشر: 2021/12/30

(61) المصدر السابق.

المكثف، وإعداد النشرات المضادة للرأي المخالف، لأن القاعدة المركزية في الاستقطاب وتوجيه الرأي في الفضاء السيبراني ليست فن الخطاب في بعده البلاغي التقليدي كما كانت الحال قديما، وليست قوة الأفكار، إنما كمية الإعجاب التي تحصدها تغريدة بسيطة، أو مقال منشور، أو مقطع فيديو، وهي التي تمنح الانطباع في الأذهان بجودة الأفكار وتبني أغلبية لها، حتى لو كانت أفكارا ساذجة، وتؤكد نظريات التأثير الاجتماعي وجود صنف من التأثير القوي، يتمثل في التأثير الكمي الذي يستمد قوته من ارتفاع عدد المؤمنين به»[62].

الإنترنت والتضليل وخطاب الكراهية في منصات التواصل الاجتماعي

تمثل حرية الإنترنت، والوصول للمعلومات، وخطاب الكراهية، والتضليل الإعلامي وتزييف الوقائع والحقائق أحد أبرز المشكلات الأممية الضاغطة، ويجمعها عنوان واحد عريض هو حرية التعبير باعتباره الحق الإنساني الذي لا يقبل الجدل أو التهاون فيه، وهذا ما يدفع بمنظمات حقوق الإنسان في العالم أن توليه الأهمية القصوى، وفي مقدمتها بالطبع الأمم المتحدة ومنظماتها الفرعية.

وتعتبر منظمات حقوق الإنسان أن الحق بحرية التعبير هو حق إنساني أصيل لا يجوز المساس به أو أي انتقاص منه، وعدم تقييده إلا في أضيق الحدود، ووفقا لما نصت عليه العهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية على نحو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وغيرها من الاتفاقيات الأخرى التي تكافح أي انتهاك، أو انتقاص من منظومة حقوق الإنسان الأممية.

لقد بدت حرية الإنترنت مطلبا أمميا بلا نزاع أو خلاف، وعدم جواز تعطيله أو العبث في نطاق بثه أحد أبرز ما تنشغل به تلك المنظمات، وذلك لما أصبح يمثله في العقدين الأخيرين من أهمية باعتباره النطاق الاتصالي والتواصلي للمعلومات، وأصبح الإنترنت عالما مفتوحا تماما حتى تحول لأن يكون مساحة حرب للمعلومات باعتباره أحد أكثر الأسلحة تأثيرا في الرأي العام.

وفي مطالع القرن الحادي والعشرين شهد استخدام المعلومات كسلاح على نطاق غير مسبوق، فالتكنولوجيا الحديثة القوية تجعل التلاعب في المحتوى وتصنيعه أمراً بسيطاً، وتضخّم الشبكات الاجتماعية بشكل كبير الأكاذيب التي تروجها الدول، والسياسيون الشعبويون، والشركات الدجالة، ويتناقلها جمهور لا يميّز الغثّ من السمين، وأصبحت المنصات الاجتماعية أرضاً خصبة للدعاية الحاسوبية، والتصيد، وجيوش المتصيدين، ودمية الجورب والمخادعين وغيرها من أساليب التضليل، ثم جاء بعد ذلك استغلال مزارع المتصيدين»[63].

وتغذي وسائل التواصل الاجتماعي أنواعاً كثيرة من المحتوى، تتراوح من الشخصية إلى السياسية، وهناك العديد من المحتويات التي تنتجها علانية أو سراً الحكومات و/أو شركات العلاقات العامة بموجب عقد مع الجهات الفاعلة في دوائر السياسة أو الأعمال، ونتيجة لذلك، فإن عدداً لا يحصى من المدونين والمؤثرين على منصات إنستغرام ويوتيوب يروجون للمنتجات وللسياسيين دون الكشف عن أنهم يتلقون أجوراً للقيام بذلك، ويتم أيضاً إجراء المدفوعات السرية للمعلقين «غالباً بهويات مزيفة» الذين يسعون إلى التأكيد، أو التشويه، أو التخويف في المنتديات عبر الإنترنت، وفي خضم هذا، تفقد الصحافة أرضها، وتصبح في حد ذاتها هدفاً ليس فقط للنقد العادل الموضوعي، بل أيضاً للهجوم الذي يهدد وجودها[64].

لقد أصبح من المؤكد تماما أن منصات التواصل الاجتماعي على الإنترنت تتصدر إشاعة التضليل والتزييف، بل هي المصدر الأساسي لها، وقد أصبحت مسألة ضبطها قانونيا لمكافحة خطابات التضليل والكراهية أحد أبرز المشكلات الأكثر تعقيدا التي تواجهها الدول بالرغم من أن بعضها تستخدمها بطرق غير مباشرة لنشر التضليل عبر ذبابها الإلكتروني، إلا أن مطلب ضبطها وتقييدها يثير التخوفات من كون أي تقييد قد ينتقص ويؤثر مباشرة على الحق الإنساني بحرية التعبير.

وبحسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة فإن «إغلاق الإنترنت يسفر عن آثار واسعة النطاق على مجموعة كاملة من الحقوق، بل وقد يسهم في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق إبراز تلك الحقوق»، مضيفا إنه «غالبا ما تستخدم التقنيات الرقمية لزيادة انتشار التضليل الإعلامي على الصعيد العالمي، وفي حين أنها ليست السبب الوحيد للمشكلة، يلزم أن تتخذ الدول ومؤسسات الأعمال على السواء خطوات عاجلة للتصدي لهذا التحدي، وعلى الرغم من عدم وجود حل تكنولوجي بسيط حاليا لمواجهة التضليل الإعلامي، وعدم وجود طريقة ميسرة لتحديده، هناك عدد من الطرق للتصدي له بشكل أكثر فعالية»[65].

منصات التواصل ومحاربة التضليل

أمام هذه المعطيات وما تمثله منصات التواصل الاجتماعي من دور كبير ومؤثر في صناعة ونشر وإعادة نشر لخطاب التضليل

(62) د. عبد الله الزين الحيدري ـ زمن الذباب والعشائر الإلكترونية: معارك الإثبات والإبطال في مجرة الذكاء الاصطناعي، مركز الجزيرة، 17 تشرين أول/ أكتوبر 2017، ص 12

(63) الصحافة والاخبار الزائفة والتضليل، مصدر سبق ذكره، ص 14

(64) المصدر السابق، ص 16

(65) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول مكافحة التضليل الإعلامي، مصدر سبق ذكره.

فقد لجأت العديد من الدول في العالم على وضع تشريعات من شأنها التخفيف من حدة تأثيرات المحتوى المضلل في منصات التواصل الاجتماعي، واعتبرت الحكومات في تشريعاتها خطاب التضليل ودرجاته مخالفة واضحة للقوانين المحلية وللشرعة الدولية الناظمة لحقوق الانسان، بل ودعت القائمين على تلك المنصات لوضع اليات ومحددات في سياساتها لضبط المحتوى وتنقيته من أي خطاب يتضمن تضليلا، أو تزييفا، أو دعوة لخطاب الكراهية والتحريض، باعتبارهما «التضليل وخطب الكراهية» متلازمتان تؤثران على حقوق المواطنين، وعلى السلم الأهلي والمجتمعي.

وبحسب مسطرة السياسات المجتمعية التي وضعتها منصة الفيس بوك ـ لكونها الأكثر استخداما وانتشارا وتأثيرا ـ فإن المعلومات المضللة تختلف عن غيرها من أنواع الخطاب التي تتناولها معايير المجتمع لتعذر وضع قائمة شاملة لكل الأمور المحظورة، فيما يتعلق بالعنف المصوّر، أو الخطاب الذي يحض على الكراهية، لكن سياسة منصة الفيس بوك ـ وفقا لمعاييرها ـ تحدد الخطاب الذي تحظره، وحتى الأشخاص الذين لا يتفقون مع هذه السياسات يمكنهم اتباعها، وتعترف المنصة بأنها لا يمكنها توفير مثل هذا الخط في حالة المعلومات المضللة.

وتقول إنها لن تسمح بالمحتوى الذي يهدف إلى الخداع، أو يحاول تضليل المستخدمين بهدف زيادة المشاهدات، موصية في هذا الصدد عدم نشر المحتوى أو مشاركته أو التفاعل معه، أو إنشاء حسابات، أو مجموعات، أو صفحات، أو مناسبات، أو أي أصول أخرى، يدويًا أو تلقائيًا، بوتيرة مرتفعة جدًا، مشيرة إلى أن المحتوى المضلل: هو المحتوى الذي يتضمن رابط يعد بأحد أنواع المحتوى في حين يعرض نوعًا مختلفًا تمامًا من أنواع المحتوى، مضيفة أن تعريف المعلومات المضللة لديها أنها عبارة عن محتوى يتضمن ادعاءً قررت جهة خارجية موثوقة أنه ادعاء زائف، وينص تعريفنا للشائعات التي لا يمكن التحقق من صحتها على أنها عبارة عن ادعاء أكد شركاؤنا ذوي الخبرة صعوبة أو استحالة تتبع مصدره، أو افتقاده إلى مصادر موثوقة، أو عدم وجود تفاصيل تكفي لتفنيده، أو أنه غير منطقي بدرجة كبيرة أو يصعب تصديقه[66].

وتؤكد منصة فيسبوك على أنها تعمد على تقليل انتشار المعلومات المضللة، وتقليل معدلات مشاهدتها، وتهيئة مناخ يعزز الحوار المثمر، كما أنها تركز على إبطاء انتشار المنشورات الخداعية، والمعلومات المضللة سريعة الانتشار، وتوجيه المستخدمين إلى المعلومات الموثوقة، وفي سياق هذه الجهود، تدخل في شراكة مع جهات خارجية لتدقيق الحقائق بهدف مراجعة وتقييم دقة معظم المحتوى سريع الانتشار على منصاتها ـ على قولها ـ[67].

وتؤكد منصة فيسبوك على أنها تحظر المحتوى والسلوك في الجوانب الأخرى التي غالبًا ما تتداخل مع انتشار المعلومات المضللة، فعلى سبيل المثال، تحظر معايير المجتمع الحسابات الزائفة، والاحتيال، والسلوك الزائف المنظم، كما تحظر كل المعلومات المضللة التي تتناول العنف أو الضرر البدنين، والمعلومات الصحية المضللة الضارة، والتدخل في التصويت أو الإحصاء السكاني، والوسائط المتلاعب بها، وتزيل المعلومات المضللة أو الشائعات التي لا يمكن التحقق من صحتها التي قرر الشركاء ذوي الخبرة أنها ستسهم على الأرجح في مخاطر تعرض الأشخاص لأعمال عنف أو ضرر بدني وشيك[68].

ومن الملاحظ أن قائمة المحتوى غير المسموح به على منصة الفيسبوك باعتبارها الأكثر استخداما وشعبية طويلة جدا، إذ تضم القائمة 31 محتوى لا تسمح المنصة بنشرها وهي: العنف والسلوك الإجرامي، والعنف والتحريض، والمنظمات الخطرة والأفراد الخطرون، وتنسيق أنشطة ضارة والترويج لارتكاب الجرائم، والبضائع والخدمات المحظورة، والاحتيال والخداع، والسلامة، والانتحار وإيذاء الذات واضطرابات الأكل، وعُري الأطفال وإساءة معاملتهم واستغلالهم جنسيًا، والاستغلال الجنسي للبالغين، والمضايقة والإساءة، واستغلال البشر، وانتهاكات الخصوصية، والمحتوى محل الاعتراض، والخطاب الذي يحض على الكراهية، والمحتوى العنيف والصادم، والعُري والنشاط الجنسي للبالغين، والإغواء الجنسي للبالغين واللغة الجنسية الصريحة، والنزاهة والمصداقية، وسلامة الحساب والهوية الحقيقية، والمحتوى غير المهم أو الاحتيالي، والأمن السيبراني، والسلوك الزائف، والمعلومات المضللة، وإحياء الذكرى، واحترام الملكية الفكرية، والملكية الفكرية، والطلبات والقرارات ذات الصلة بالمحتوى، وطلبات المستخدمين، وحماية إضافية للقاصرين[69].

ومن الملاحظ في هذه القائمة الطويلة أنها بدت وكأنها حاضرة تماما في العديد من بنودها في القوانين والتشريعات المحلية التي أقرتها العديد من الدول العربية لمكافحة الجرائم الإلكترونية، وخاصة الدول موضوع هذه الدراسة، وهي: المغرب، وتونس، ولبنان، والأردن.

(66) شركة ميتا، متوفر على رابط: https://:transparency.fb.com/ar-ar/policies/community-standards/spam/

(67) شركة ميتا، متوفر على رابط: https://:transparency.fb.com/ar-ar/policies/community-standards/misinformation/

(68) المصدر السابق.

(69) مصدر سابق.

خطاب الكراهية ومنصات التواصل الاجتماعي

وضعت إدارة الفيسبوك تعريفا لخطاب الكراهية اعتبرت فيه أنه «هجوم مباشر على الأشخاص، وليس على مفاهيم أو مؤسسات، على أساس ما نطلق عليه سمات تتمتع بحقوق حماية: العرق، والسلالة، والأصل القومي، والعجز، والانتماء الديني، والطبقة الاجتماعية، والتوجه الجنسي، والجنس، والنوع والهوية الجنسية، والأمراض الخطيرة، ووضعت تعريفًا للهجوم بأنه خطاب يحض على العنف أو الازدراء أو القوالب النمطية الضارة، أو ينطوي على عبارات دونية أو عبارات ازدراء أو اشمئزاز أو نبذ أو سب أو دعوات للإقصاء أو العزل «.

ووفقا لهذا التعريف فإن سياسات الفيسبوك «تحظر استخدام القوالب النمطية الضارة، والتي نعرّفها بأنها مقارنات ازدرائية تم استخدامها تاريخيًا لمهاجمة مجموعات معينة، أو ترهيبها، أو إقصائها، والتي غالبًا ما ترتبط بالعنف على أرض الواقع، وتحظر استخدام الإهانات التي يتم استخدامها للهجوم على الأشخاص استنادًا إلى سماتهم التي تتمتع بحقوق حماية».

وقسمت إدارة الفيسبوك الفئات التي تحظر عليها النشر إلى عدة فئات، وهي:

الفئة الأولى:

المحتوى الذي يستهدف شخصًا أو مجموعة أشخاص على أساس السمة (السمات) التي تتمتع بحقوق حماية أو حالة الهجرة من خلال: خطاب يحض على العنف أو يدعمه في شكل مكتوب أو مرئي، وخطاب أو صور تجرّد الأشخاص من إنسانيتهم من خلال التعميمات، مثل نعتهم بالحيوانات، ا و تمييزهم بلون البشرة أو الدين، أو الحشرات، أو البكتيريا والفيروسات، والمرض، والمحرمين، والقذارة، واحتقار النساء وتغليب الصورة النمطية للمرأة «المطبخ مثلا»، والسخرية من الآخر...الخ.

الفئة الثانية:

وهو المحتوى الذي يستهدف شخصًا أو مجموعة أشخاص على أساس سمة (سمات) تتمتع بحقوق حماية من خلال:

التعميمات التي تعبر عن الدونية، مثل: عدم النظافة، والمظهر البدني، والقصور العقلي، والقدرة الفكرية، والتعليم، والمرض العقلي، والنفسي بأنواعه، والجانب الأخلاقي، والازدراء الطبقي، والتعبيرات الداعية للكراهية والاحتقار...الخ.

الفئة الثالثة:

المحتوى الذي يستهدف شخصًا أو مجموعة أشخاص على أساس سمة (سمات) تتمتع بحقوق حماية من خلال: العزل، والإقصاء بأنواعه مثل الإقصاء الصريح، والإقصاء السياسي، والإقصاء الاقتصادي، والإقصاء الاجتماعي.

والمحتوى الذي يصف الأشخاص أو يستهدفهم سلبيًا بكلمات مهينة، التي تخلق بطبيعتها جوًا من الإقصاء والترهيب ضد الأشخاص وغالبًا ما ترتبط بالقمع والعنف والتمييز التاريخي.

كما يجب عدم نشر المحتوى الذي يوفر أو يعرض منتجات، أو خدمات تهدف إلى تغيير التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية للأشخاص، والمحتوى الذي يهاجم المفاهيم أو المؤسسات أو الأفكار أو الممارسات أو المعتقدات الذي من المحتمل أن يسهم في إلحاق ضرر بدني وشيك أو ترهيب أو تمييز ضد الأشخاص، والمحتوى الذي يستهدف شخصًا أو مجموعة أشخاص من خلال ادعاء إصابتهم بفيروس كورونا المستجد أو نشرهم له، أو أنهم مسؤولين عن ظهوره، أو ينشرونه عن عمد، أو المحتوى الذي يسخر من إصابتهم بالفيروس أو تعرضهم له[70].

(70) شركة ميتا، متوفر على الرابط: https://transparency.fb.com/ar-ar/policies/community-standards/hate-speech/

الفصل الثالث

من الكليشيهات الصحفية الأكثر شهرة وتداولا في الأوساط الصحفية العالمية العبارة الشهيرة «إذا قالت أمك لك أنها تحبك، فيجب أن تتأكد وتتحقق من ذلك»، وهذه العبارة لا تؤخذ بالطبع على علاتها، فليس في هذا الكون من يتوجب عليه إجراء أبحاث واختبارات لفحص مصداقية ما تقوله أمه له من أنها تحبه، وإنما تذهب معانيها ومراميها إلى أبعد من ذلك بكثير، فهي تمثل بالنتيجة أقصى درجات الحيطة والحذر، والصرامة، والشك تجاه كل ما تسمعه، باعتبار كل ما تسمعه ليس صادقا ويجب أن تخضعه للشك والريبة حتى يتأكد لديك إن كان حقيقة، أم تزييفا، وكذبا وافتراء.

إن البحث في فحص مصداقية الأخبار وما يمر يوميا أمام ناظريك من معلومات وفيديوهات وصور يحتاج وبالضرورة للفحص وللاختبار إن كان صادقا، أم أنها مجرد مواد خضعت للتلاعب والتحريف لغايات التضليل.

من هنا وفي فورة الاتصالات والإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي وما تحمله من مليارات المعلومات التي تبث يوميا كان لا بد من وضع قوانين، وقواعد، وآليات تكفل اختبار مصداقية تلك المعلومات، خاصة بعد أن أصبح الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي البيئة الأم الحاضنة والوسيلة الوحيدة لبث المعلومات وإذاعتها، وبعد أن تحول كل مواطن لوسيلة إعلامية مستقلة يستطيع ودون خبرات مسبقة أن يصنع وينتج المعلومات ويبثها عبر منصات التواصل على شبكة الإنترنت دون تحقيق أو تدقيق للمعلومات، ودون التأكد من صحتها ومصداقيتها، مما صنع بالنتيجة ظاهرة التضليل والتزييف الإعلامي التي يعاني منها عالم اليوم.

مسطرة أممية لآليات التحقق واختبارات المصداقية

توصلت إحدى التصنيفات التي وضعت للأخبار المفبركة أو المزيفة إلى حصرها في سبعة أنواع هي:

1. المحتوى المفبرك: وهو محتوى المنتج مختلق بالكامل بهدف التضليل وإلحاق الأذى.
2. المحتوى الكاذب: حين يتم نسبة مصادر أصلية إلى غير أصحابها.
3. المحتوى المضلل: الاستخدام المضلل للمعلومات بشكل موجه ضد شخص أو قضية ما.
4. السخرية أو التهكم: بدون قصد إلحاق الأذى لكن مع احتمال التضليل.
5. الرابط الكاذب: حين لا يكون هنالك ارتباط بين العناوين والعناصر البصرية أو الصور والمحتوى المعروض.
6. السياق المغلوط: حين يتم نشر محتوى أصلي مع معلومات سياقية مغلوطة.
7. التلاعب بالمحتوى: حين يتم العبث بمعلومات أو صور أصلية بهدف التضليل[71].

(71) دليل التحقق من عمليات التضليل والتلاعب الإعلامي، آليات التحقق على المنصات الرقمية والتحري عن حسابات التواصل الاجتماعي للكشف عن الأنشطة الموجهة وعمليات التلاعب بالمحتوى، تحرير: كريغ سيلفرمان، ترجمة محمد زيدان، معهد الجزيرة للإعلام بالتعاون مع مركز الصحافة الأوروبي، الطبعة الأولى 2020، ص 24

(72) طرق وأدوات مهمة للتحقق من الصور والأخبار والفيديوهات على الشبكات والمواقع، شبكة الصحفيين الدوليين، متوفر على رابط:https://ijnet.org/ar/story/%D9%82%D8%B7%D8%B1%D9%88%D8%A3%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%87%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%A7%D9%83%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D9%8A%D8%B4%D9%85%D9%84-%D8%A3%D9%8A%D8%B6%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%82-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B2%D9%8A%D9%81%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%87%D8%A7-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1

وقدّم موقع CNN مجموعة من الخطوات للتحقق من الأخبار الكاذبة على فيسبوك، وأنواعها وهي:

الأخبار المزيفة: ويسهل التعرف عليها، لأنها متشابهة مع المضامين الموجودة بالمواقع الإخبارية الموثوق بها.
الأخبار المُضللة: ويصعب التعرف عليها، لأنها تحتوي على بعض الحقائق أو الاقتباسات.
الأخبار المتحيّزة: وهي نوع من الأخبار المُضللة التي تسعى لشرح وقائع أو أخبار حقيقية لكن بشكل متحيّز، كما أنها تابعة لأجندة معيّنة.
العناوين المثيرة: وهي عناوين مثيرة للدهشة أو الاستغراب، تدفعك للضغط عليها للاستزادة من المعلومات.
إضفاء طابع السخرية: تحاول المواقع الإلكترونية إعطاء الخبر صيغة كوميدية، وتكمن خطورتها في أن القارئ قد ينشر هذه المعلومات ويشاركها على نطاق واسع كأنها أخبار حقيقية[72].

وحتى تتم عملية التحقق واختبار مصداقية المحتوى سواء أكان مكتوبا أو صورة أو فيديو، فإنه يتوجب أن تتوفر فيمن يتولى عملية التحقق الأساسيات التالية:

1. قم بتسمية المصادر البشرية.
2. اتصل بالناس وتحدث معهم.
3. لا تثق بكل ما تراه أو تسمعه إن كان مبالغا فيه (كرما أو طيبة... إلخ) أكثر من الحدود الاعتيادية.
4. استشر مصادر متعددة موثوقة.
5. تعرف على طرق وأدوات البحث والتنقيب الجديدة.
6. تواصل مع محترفين آخرين واعمل معهم، فالتحقق (التمحيص ومراجعة المعلومات) رياضة جماعية.

ومن المفيد التأكيد هنا على أن الأسئلة الستة أو الشقيقات الست التي تمثل العناصر الأساسية في الخبر يجب أن تحضر في أية عملية تحقق، وهي: (من، متى، أين، كيف، ماذا، لماذا).

لكن بعض الخبراء في مجالات التحقق واختبار صحة ودقة

المعلومات يكتفون بالإجابة على ثلاثة أسئلة يعتبرونها الأسئلة الرئيسية وهي من وأين ومتى:

1. من؟ وتتضمن:

أ. البحث عن الحقائق (الأرقام والتواريخ والأسماء... إلخ) والآراء

ب. ما يقوله الآخرون؟

ج. قواعد البيانات الرسمية

د. الأمم المتحدة.

هـ. قم بتنويع البحث

2. أين؟

أ استخدام البحث عن الصور في محرك بحث Topsy يمكن أن تستخدم طريق تحليل المرات التي ذكر فيها (1) عبر الوقت (2) وبالنظر إلى الصور (3) التي نشرها آخرون على تويتر إن كنت تفضل البحث خال فترة زمنية محددة، اختر من قائمة «Speci-ficRange» الوقت.

ب. استخدم Echosec يمكنك أن تبحث في مواقع التواصل اجتماعي مجانا.

ج. استخدم البحث بالصور في غوغل: ادمج كل ما تعرفه عن موضوع بحثك في عبارة واحدة كبيرة.

3. متى؟

أ ـ البحث بالتاريخ: أغلب البحث الذي تقوم به لا يستهدف اليوم وإنما فترة سابقة. دائما أخبر محرك بحثك بذلك، وارجع بالزمن إلى الوراء، يمكن استخدام واكتب (1) images.google. com، للبحث في تاريخ الصور.

ب. ابحث عن بيانات قديمة مع archive.org تختفي المواقع أحيانا، هناك فرصة كي تتمكن من الاطلاع عليها بعد اختفائها باستخدام archive.org فهذه أداة تعمل فقط إذا كنت تعرف الرابط الخاص بالصفحة التي تريد الاطلاع عليها، المشكلة هي أن الرابط كثيرا ما يكون قد اختفى هو أيضا وبالتالي أنت لا تعرفه، كيف إذن؟

تستطيع أن تجد رابطا مختفيا؟ عليك اتخاذ الخطوات التالية:

الخطوة الاولى: ابحث عن فهرس وعن مصدر للصفحة المفقودة.

الخطوة الثانية: ضع الفهرس في آلة الزمن archive.org.

الخطوة الثالثة: ابحث عن الموقع الأصلي[73].

ومن الأمثلة على كيفية عملية الفحص عن أي كيان تجاري يجب أن توضع في الحسبان الإجابة على الاسئلة التالية:

كم موظفا لديها؟ من هم؟ في أي البلاد تعمل؟ في أي البلاد مسجلة؟ أين تدفع ضرائبها؟ أين تُفصح عن أرباحها؟ ما هي أسماء الشركات ذات الصلة في كل بلد تعمل بها؟ ما مدى تحديد أسعار التحويل بين الشركات التابعة لها؟ أي شركات تتعاطى مسألة أسعار التحويل، ولماذا؟ (وأين؟) ما الذي تفعله الشركة؟[74].

وبالنظر لغالبية ما يتوافق عليه الخبراء، وأدلة التحقق فإنه يتوجب على الصحفي أن يتخذ الخطوات التالية في عملية التحقق وعملية التحري عن مصدر المعلومة.

فبعد التأكد من هوية صاحب الحساب على الصحفي أن يعمل على تحديد:

- حجم القيمة الإعلامية لهذه الأخبار.
- يجب التحري عن المصدر الذي قدم هذا المحتوى، هل هو معروف واضح الهوية، هل هو من الصحفيين المواطنين أو الناشطين المعروفين؟ هل سبق وأن قدم أخبارا موثوقة.
- هل المعلومات الواردة يمكن التحقق منها من مصادر اخرى مختلفة؟
- هل يوجد تناقض بين المضمون والمعلومات أو الصورة المرافقة له؟
- الاتصال بصاحب المعلومة إذا كان معروفا.
- تتبع المسار الزمني للموضوع وتطور مضمونه على الشبكة وصولا إلى أول مصدر قام بنشره.
- أي مضمون لا يحوز على أدلة قاطعة على مصداقيته يجب تجنب نشره.
- الاعتماد على تقنيات التحليل للتأكد من صحة الخبر، خصوصا ما تعلق بالصور والفيديوهات.
- طرق الكشف عن الفيديو المزيف؟
- البحث عن مصدره، هل تم نشره من قبل ومن طرف من؟
- التحري حول ناشر الفيديو، هل هو جديد، سبق له النشر أم لا، البلد الأصلي لصاحب الفيديو؟
- هل هناك تناسق بين مضمون الفيديو والعنوان؟
- هل يمكن التواصل مع ناشر الفيديو هاتفيا؟
- مكان تصوير الفيديو قد يعطينا معلومات إضافية عن المادة الإعلامية.
- البحث بدقة عن أسماء أو صور للشوارع.
- يمكن أخذ صورة من الفيديو باستعمال تقنية Screen-shot ونقوم بالبحث عنها في محركات البحث، الصورة قد تعطينا معلومات اضافية مفيدة حول الفيديو.

(73) دليل التحقق الصحافة الاستقصائية، مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير بالتعاون مع الصحافة الأوروبي، تحرير كريغ سيلفرمان، ترجمة مؤسسة ميدان، 2016

(74) المصدر السابق.

- استعمال خدمة خرائط غوغل Google earth لتحديد المواقع أو الأماكن التي تضمنها الفيديو محل التحليل[75].

تجارب أممية ونماذج دولية لمكافحة الأخبار المضللة وكشف زيفها.

تنبه المجتمع الدولي ـ كما أشرنا سابقا ـ لمخاطر الأخبار المضللة وتهديدها المباشر للجمهور ما دفع بحكومات دول عديدة لاتخاذ إجراءات قانونية لمكافحة هذه الظاهرة المنتشرة عبر الإنترنت، ومنصات التواصل الاجتماعي، وما تحمله في محتوياتها من مخاطر من شنها التأثير على كل مناحي الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية وصولا للحياة الشخصية للأفراد، وأمنهم الشخصي.

ومن أكثر ما أثار قلق منظمات حقوق الإنسان الدولية خشيتها من أن تطال تلك الإجراءات واستجابة الدول لنصائح الأمم المتحدة في مكافحة خطاب التضليل الإعلامي أن تؤثر سلبا على حق الأفراد في حرية الرأي والتعبير، وبما يخالف الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ومنها بالطبع الحق الأصيل بحرية الرأي والتعبير.

ولم يخفِ الأمين العام للأمم المتحدة، انطونيو غوتيريتش، هذه التخوفات، ففي تقريره للجمعية العامة للأمم المتحدة حول مكافحة خطاب التضليل الإعلامي قال بوضوح «يجب أن لا يقيد أي تعريف للتضليل الإعلامي بدون مسوغ أشكال التعبير بالسخرية، أو بالهجاء، أو المحاكاة الساخرة، أو الفكاهة التي تسعى إلى التشكيك في المعايير الذاتية، أو المجتمعية، أو حتى الاستهزاء بها تقييدا ذريعته مكافحة التضليل الإعلامي، وعندما يهدد التضليل الإعلامي حقوق الإنسان يقع على عاتق الدولة واجب اتخاذ الخطوات المناسبة للتصدي لهذه الآثار الضارة، ويجب أن تتجنب تدابير الدول التعدي على الحقوق بما فيه حق الافراد في حرية الرأي والتعبير وحرية التماس المعلومات»[76].

وقال غوتيريتش إنه يمكن للدول أن تساعد في الحد من المخاطر المرتبطة بالتضليل الإعلامي من خلال ثلاث مسارات:

أولا: مسارات واعدة لتصدي الدول للتضليل الإعلامي، وذلك من خلال:

1. النُّهج التنظيمية التي تركز على الشفافية.
2. الترويج لتقوية النظم الإعلامية والتمكين للوصول إلى المعلومات على نطاق واسع.
3. حماية وسائل الإعلام الحرة والمستقلة والحوار مع المجتمعات المحلية.
4. اكتساب الدراية الرقمية والاعلامية والمعلوماتية.

ثانيا: التحديات الناشئة في محاولات الدولة لتنظيم التضليل الإعلامي: وحددها بستة تحديات، هي:

1. عدم المشاركة الفعالة في العملية التشريعية.
2. اتسام تعاريف التضليل الإعلامي بالغموض.
3. العقوبات المفرطة وغير المناسبة.
4. الاستعانة بمصادر خارجية لإدارة المحتوى للشركات الخاصة.
5. إغلاق الإنترنت، حجب المواقع الشبكية ووسائط الإعلام.
6. دور الموظفين العموميين.

ثالثا: التضليل الإعلامي ودور التكنولوجيا

لا بد من التأكيد على الدور الهام الذي تلعبه شركات التكنولوجيا في تقديم الآليات التي يمكن للمستفيدين منها صناعة أهدافهم، وغاياتهم من التضليل الإعلامي والتلاعب بالجمهور، لقد ظلت تلك الشركات، وصانعي ثورة الاتصالات الحديثة جزءا من تلك المشكلة العالمية وهذا ما دفع بالعديد من الدول لوضع قوانين تهدف إلى تقليل وتقليص الأضرار الناجمة عن تلك التكنولوجيا.

وعرفت تلك القوانين في معظم دول العالم بقوانين محاربة ومكافحة الجريمة الإلكترونية، وقد طالت تلك القوانين منصات التواصل الاجتماعي ودعتها لإزالة اي محتوى يعتبر غير قانوني، وغير مباح، ومن بينها المحتوى الذي يحض على الكراهية والعنف، والتميز وبث الأكاذيب، والأخبار المزيفة، وكل ما يضر بالسلم المجتمعي، وهذا ما نشهده في الدول موضوع هذه الدراسة، وهي: المغرب، وتونس، ولبنان، والأردن فضلا عن دول عربية أخرى وعشرات الدول الأخرى في العالم.

ومنذ أن أصبحت ظاهرة التضليل الإعلامي تمثل خطرا على المجتمعات والافراد بما تمثله من مخاطر التحريض، أو نشر المعلومات المضللة التي تستهدف النيل من خصوصية، وحرية الآخرين انتشرت عبر استخدام التكنولوجيا نفسها منصات متخصصة في فحص واختبار المعلومات، والأخبار، وتمييزها، وتحديد مصداقيتها من كذبها.

(75) مبادرات لمواجهة الأخبار الكاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي، شبكة الصحفيين الدوليين، متوفر على رابط:https://ijnet.org/ar/story/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D8%B0%D8%A8%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A

(76) انطونيو غوتيريتش، تقرير مكافحة التضليل الإعلامي، مصدر سبق ذكره.

وفي السنوات الأخيرة ظهرت موجة الذكاء الاصطناعي باعتبارها إحدى أهم الموجات التكنولوجية التي من الممكن استخدامها في إنتاج الاخبار، وفي توظيفها في الكشف عن التضليل الإعلامي، وتوجيهها لمحاربته.

ويمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في اتجاهين من خلال إنشاء المحتوى المضلل والمزيف، كما يمكن استخدامه في محاربة موجات التضليل وكشفها، وفي كلتا الحالتين يمكن استخدام هذه التكنولوجيا الذكية في الاتجاهين.

ويرى البعض أن أنظمة الذكاء الاصطناعي من الممكن توظيفها كأجهزة رادار أو نظم إنذار مبكر، تستطيع رصد التهديدات المعلوماتية النابعة من العدو في صورة أخبار كاذبة، أو إشاعات أو غيرها، وتحديد منشأها، والمواقع التي انتشرت عبرها، بل توجيه مستخدمي الإنترنت إلى المواقع التي تفند هذه الأخبار الكاذبة[77].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن استخدام الذكاء الاصطناعي في تزييف الحقائق والمعلومات بهدف التضليل والتأثير على الجمهور أصبح أكثر استخداما فيما بات يعرف بـ «التزييف العميق»، وأصبح الأكثر تهديدا لـ «الأمن السيبراني»، وتحول الذكاء الاصطناعي بالنتيجة إلى الوجه الآخر الأكثر ظلاما وخطرا بسبب الإمكانيات التي يوفرها في تزييف الأصوات والصور والفيديوهات وغيرها، فيما يمثل جانبه الآخر الوجه المشرق لتلك التقنية بالغة الخطورة التي تحمل الخير والشر معا.

مواقع إلكترونية لكشف التزييف والتضليل

تتوافر العديد من المواقع الإلكترونية لمساعدة الصحفيين والباحثين في فحص المعلومات، واختبار مصداقيتها ومصارها الأصلية، وفيما يلي بعض أهم هذه المواقع:

- منصة AIDR لتفنيد الشائعات على تويتر.
- منصة PeopleBrowser تُتيح مراقبة وجمع الأخبار وأحداث الإعلام الاجتماعي بحسب الزمان والمكان، ويمكن تنقية هذه الأخبار بحسب مصداقيتها، كما يقيس هذا التطبيق نفوذ وتأثير مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي.
- موقع Snopes الذي يكشف الأخبار الزائفة المنتشرة على الإنترنت، ويمكن استخدامه للتحقق من المحتوى الذي ينشئه المستخدمون.
- يوفر محرك البحث جوجل مزايا عديدة للصحفيين للتعرف على المعلومات الأساسية عن الأشخاص أو الأماكن أو الأحداث، وذلك من خلال كتابة define في محرك البحث ويكتب بعدها الصحفي الكلمة التي يريد البحث عنها، وسيحصل على أفضل النتائج.
- موقع Tineye، وموقع izitru، وgoogle images للتحقق من الصور.
- موقع Youtube Data viewer الذي أنشأته منظمة العفو الدولية للتحقق من مقاطع الفيديو.
- المواقع التي تساعد على التحقق من الصور وتقديم معلومات حولها هي: Tineye izitru, google images, fotoforensics, Jeffrey's Image Metadata Viewer.
- موقع Google earth لتحديد الأمكنة والخرائط الموجودة في الفيديو، وتحليلها.
- موقع WolframAlpha يتيح معرفة أحوال الطقس في جميع الأماكن والأزمنة.
- موقع SunCalc يتيح معلومات حول شروق الشمس وغروبها في جميع الأماكن والأزمنة.
- موقع Scicheck يعمل على كشف الأخبار العلمية المضللة.
- مواقع TinEye, Yandex, Google Bing للتحقق من مصادر الصور[78].

التربية الإعلامية في مواجهة التضليل

أخذت مسألة التربية الإعلامية اهميتها بالتزامن مع انتشار الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، بل أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أقرت سنة 2021 الاحتفال بأسبوع الدراية الإعلامية والمعلوماتية، مشيرة إلى الحاجة إلى نشر معلومات واقعية، وآنية، وهادفة، وواضحة، وميسورة، ومتعددة اللغات، وقائمة على أساس علمي، وأشار قرار الجمعية العامة إلى وجود قدرة على المعالجة الجزئية للفجوة الرقمية الكبيرة وللتفاوت في البيانات الموجودة داخل البلدان، وفي ما بينها بتحسين كفاءات الأفراد في البحث عن المعلومات وتلقيها ونقلها في المجال الرقمي[79].

وبحسب اليونسكو ففي الوقت الذي يحصل الناس فيه على كم هائل من المعلومات عبر الإنترنت فإن أناسا آخرين محرومون من تلقي المعلومات، «ومن هنا، تجيب الدراية الإعلامية والمعلوماتية على العديد من الأسئلة التي قد تراودنا جميعاً في هذا الخصوص، مثل: كيف يمكننا الحصول على المعلومات والبحث عنها وتقييمها بصورة نقدية، واستخدام المضامين

(77) علي فرجاني، صحافة الذكاء الاصطناعي.. ومواجهة الأخبار الزائفة، مجلة السياسة الدولية، متوفر على رابط: https://www.siyassa.org.eg/News/19674.aspx

(78) يرجى مراجعة شبكة الصحفيين الدوليين ففيها المزيد من التفاصيل، طرق وأدوات مهمة للتحقق من الصور والأخبار والفيديوهات على الشبكات والمواقع، شبكة الصحفيين الدوليين، متوفر على رابط: https://ijnet.org/ar/story/%D9%B1%D8%B7%D8%82-%D9%D9%D3%A8%D88%D8%AF%8%D9%AA%D8%A7%D8%88-%D9%D9%85%D9%87%A9%D8%85-%D9%D9%84%AA%D8%84%AD%D8%D9%D9%82%82-%D9%D9%85%86-%D9%A7%D8%D9%B5%D8%84%B1%D8%88-%D9%D9%A7%D8%88%AE%D8%A3%D8%84%D%A7%D8%A8%D8%1B%8-%D9%D9%A7%D8%88%84%D9%81%A8%AF%D8%D9%%8A%D9%D9%88%AA%D8%A7%D8%87-%D9%B9%D8%D9%84%89-%D9%A7%D8%D9%A8%D8%B4%84%AA%D8%A7%D8%38-%D9%D9%A7%D8%88%D9%84%D9%85%D9%A7%D8%88%B9%D8%82%82%D9%D9%A7%D8%88%D9%84%D9%85%D9%A7%D8%88%B9%D8%82

(79) الأسبوع العالمي للدراية الإعلامية والمعلوماتية، الأمم المتحدة، متوفر على الرابط: https://www.un.org/ar/observances/media-information-literacy-week

والإسهام في إنتاجها بحكمة، سواء عبر شبكة الإنترنت أو عبر الوسائل الأخرى؟ ما هي الحقوق التي نتمتع بها سواء على شبكة الإنترنت أو غيرها من المنابر الإعلاميّة؟ ما هي المسائل الأخلاقية التي ينطوي عليها مجال تقديم المعلومات واستخدامها؟ كيف يمكننا الإسهام في وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بأوجه المساواة وتعزيز الحوار بين الثقافات وبين الأديان، والسلام وحرية التعبير والانتفاع بالمعلومات؟»[80].

وتأخذ التربية الإعلامية أهميتها في مواجهة التضليل الإعلامي من خلال التعليم الذي يتلقاه المواطنين حول صناعة الإعلام وأدواته، وكيف يمكن التعامل مباشرة مع وسائل الإعلام واستخدام الإنترنت كوسيلة للتعلم والتلاقح الحضاري، وبناء ثقافة تشاركية مع الآخرين بعيدا عن خطابات الإعلام المضلل والداعي للكراهية، فضلا عن تعليم المواطنين بأخلاقيات مهنة الإعلام، وكيف يمكن للتربية الإعلامية مواجهة المعلومات المزيفة والمضللة، وتلك التي تحض على الإرهاب، وتدعو للعنف والتحريض على الآخرين.

وفي تقرير لتحالف الأمم المتحدة للحضارات (UNAOC)، منذ تأسيسه منذ أكثر من 10 سنوات، اعترف بمحو الأمية الإعلامية كمجال تعليمي وثقافي يلزم معالجته، ولا سيما عندما يهدف إلى بناء جسور لتحسين التفاهم بين أفراد من خلفيات دينية وثقافية مختلفة. ويرى تحالف الأمم المتحدة للحضارات مجال محو الأمية الإعلامية كفرصة لتطوير مبادرات بناء السلام، ومعالجة الاستقطاب الذي كثيرا ما يثير مواجهات عنيفة قائمة على الهوية[81].

واعتبر التقرير أن تعرض السكان المستمر لوسائل الإعلام يمثل تحديا تربويا زاد في العصر الإلكتروني والرقمي، ويتطلب تقييم مصادر المعلومات مهارات التفكير النقدي، إن فصل الحقيقة عن الرأي، وكذلك تقييم النص والصورة لكشف التحيز، وأيضاً بناء وتفكيك النص على أساس مبادئ المنطق، كل هذه مهارات يمكن تدريسها[82].

ويوصي التقرير بضرورة تنفيذ برامج محو الأمية الإعلامية في المدارس، ولا سيما في المرحلة الثانوية، من أجل المساعدة على تطوير نهج مميز ونقدي للتغطية الإخبارية للمستهلكين في وسائط الإعلام وتعزيز الوعي الإعلامي وتطوير محو الأمية الخاصة بالإنترنت لمكافحة المفاهيم الخاطئة، التحيزات وخطاب الكراهية[83].

ويتفق تحالف الأمم المتحدة للحضارات مع الأمين العام السابق للأمم المتحدة، بان كي مون، أن التعليم، ووضع خطاب مضاد لترويج العنف والصراع، ولا سيما على شبكة الإنترنت، هما عنصران أساسيان عند العمل على منع التطرف العنيف، كما يؤمن هذا التحالف بأن الرقابة على وسائل الإعلام تعتبر ضارة وقد لا تحد بشكل فعال من انتشار الرسائل الإعلامية التي تجذب الشباب من خلال الروايات المتطرفة العنيفة.

(80) المصدر السابق.
(81) ناصر عبد العزيز النصر، محو الأمية الإعلامية والمعلوماتية كوسيلة لمنع التطرف العنيف، متوفر على رابط: https://www.un.org/chronicle/article/19955/ar
(82) المصدر السابق.
(83) المصدر السابق.

الفصل الرابع

التشريعات المحلية لمعالجة التضليل والتزييف الإعلامي (الأردن ـ لبنان ـ تونس ـ المغرب)

تخلو التشريعات والقوانين في المغرب، وتونس، والأردن، ولبنان من وجود تشريعات خاصة لمكافحة ظاهرة التضليل الإعلامي، لكن ذلك لا ينفي وجود نصوص قانونية أخرى في قوانين المطبوعات والنشر المحلية في هذه الدول تجرم الأخبار الزائفة والمضللة.

وقد كفلت دساتير الدول الأربعة حرية الصحافة والرأي والتعبير انسجاما مع القانون الدولي الإنساني، لكن تم تقييدها بموجب القوانين الأخرى الناظمة للصحافة، وقطاع الإعلام فيها.

ويلاحظ في تشريعات الدول الأربعة أن تنظيم حرية التعبير، وتجريم الجرائم المرتكبة بواسطة النشر لا تقتصر فقط على قوانين الصحافة والمطبوعات بل يتم النص عليها وبازدواجية واضحة في قوانين العقوبات، والجرائم الجنائية.

ولا تخلو تلك التشريعات من أحكام سالبة للحرية، خاصة تلك المتعلقة بقوانين العقوبات والجنايات، فيما ذهبت تلك الدول لوضع تشريعات لتنظيم النشر الإلكتروني فيما يعرف بالجرائم الالكترونية، ففي الأردن هناك قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية، وفي تونس قانون بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال، وفي المغرب قانون الجريمة الإلكترونية، وفي لبنان هناك قانون العقوبات الذي يجرم الجريمة الإلكترونية.

وحتى نتلافى الدخول في تفاصيل عديدة فإن معالجة التضليل والتزييف المعلوماتي في هذه الدول متوافرة في القوانين السارية بالرغم من مطالبات البعض في تلك الدول وضع تشريعات خاصة وواضحة بمكافحة التضليل الإعلامي على نحو الأردن ـ على سبيل المثال ـ حيث طالب مشاركون في مؤتمر التربية الإعلامية من الحكومة وضع تشريعات خاصة بمكافحة ظاهرة التضليل الإعلامي[84].

ومن الملاحظ أن مصطلح «التضليل الاعلامي» بمفهومه الحديث لا يزال غائبا عن مروحة التشريعات في هذه الدول، إلا أنه حاضر بمضامينه في تشريعات عديدة وفي سياقات مختلفة، وإن كان أصبح أشد بروزا في سياقات الحديث عن التربية الإعلامية، والتنمية المستدامة.

حالة قوانين حق الحصول على المعلومات في المغرب وتونس والأردن ولبنان

أولا: المغرب

في المغرب ضمن الدستور المغربي حق الحصول على المعلومات للمواطنين والمواطنات الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام، وفقا لما نص عليه الفصل 27 من الدستور الصادر سنة 2011، والتي نصت على أن "للمواطنين والمواطنات الحق في الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارات العمومية، والمؤسسات المنتخبة والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام، ولا يمكن تقييد هذا الحق إلا بمقتضى القانون بهدف حماية كلّ ما يتعلّق بالدفاع الوطني وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي والحماية الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المسّ بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة».[85]

وتضمّن قانون حق الحصول على المعلومات في المغرب مروحة واسعة من الاستثناءات التي لا يجوز للإدارة العامة الافصاح عنها بهدف حماية المصالح العليا للوطن، حيث نص القانون على أنه تستثنى من الحق في الحصول على المعلومات، كل المعلومات المتعلقة بالدفاع الوطني وبأمن الدولة الداخلي والخارجي، وتلك المتعلقة بالحياة الخاصة للأفراد أو التي تكتسي طابع معطيات شخصية، والمعلومات التي من شأن الكشف عنها المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور، وحماية مصادر المعلومات[86].

وتضمنت مروحة الاستثناءات التي وصفها القانون بان الكشف عنها سيؤدي إلى إلحاق ضرر بما يلي:

1. العلاقات مع دولة أخرى أو منظمة دولية حكومية.

2. السياسة النقدية أو الاقتصادية أو المالية للدولة.

3. حقوق الملكية الصناعية أو حقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة.

4. حقوق ومصالح الضحايا والشهود والخبراء والمبلغين، فيما يخص جرائم الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ وغيرها، المشمولة بالقانون رقم 37-10 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22-01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.

وتستثنى أيضا من الحق في الحصول على المعلومات تلك المشمولة بطابع السرية بمقتضى النصوص التشريعية الخاصة الجاري بها العمل وتلك التي من شأن الكشف عنها الإخلال بما يلي:

(84) محمد خطابية، دعوات لإيجاد تشريعات لمواجهة التضليل الإعلامي على مواقع التواصل، جريدة الرأي نشر بتاريخ 2020/9/28، متوفر على رابط: https://www.alrai.com/article/10554818

(85) الدستور المغربي، متوفر على رابط: https://www.constituteproject.org/constitution/Morocco_2011?lang=ar

(86) القانون رقم 13-31 الصادر بتاريخ (22 فبراير 2018) المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، الباب الثاني، المادة 7، متوفر على رابط: http://www.mmsp.bdj.ma/Ar/Document/loi-n-13-31-promulgu-par-le-dahir-n-1-18-15.

أ- سرية مداولات المجلس الوزاري ومجلس الحكومة.

ب- سرية الأبحاث والتحريات الإدارية، ما لم تأذن بذلك السلطات الإدارية المختصة.

ج- سير المساطر القضائية والمساطر التمهيدية المتعلقة بها، ما لم تأذن بذلك السلطات القضائية المختصة.

د- مبادئ المنافسة الحرة والمشروعة والنزيهة وكذا المبادرة الخاصة[87].

وتمثل هذه الاستثناءات جزءا من مروحة القيود الموضوعة على حرية الحصول على المعلومات في القوانين ذات الصلة، وهي الاستثناءات التي توسع المشرع العربي في تضمينها لقانون حق الحصول على المعلومات وبما لا يتوافق مع المعايير الفضل الدولية بهذا الخصوص.

وفي إجراء اختباري ميداني لمدى الالتزام بتطبيق وتنفيذ القانون أجرت جمعية سمسم المغربية غير الحكومية دراسة حول تطبيقات القانون، وواقع استعمال البوابات الإلكترونية الرسمية المتعلقة بتقديم طلبات الحصول على المعلومة، ومدى تجاوب المؤسسات والإدارات العمومية مع شكايات عدم الحصول على المعلومات المقدمة عن طريق البوابات الإلكترونية المذكورة، قائلة ان نتائج الدراسة اثبتت «أن متوسط مّدة الإجابة على الطلبات بلغت 26 يوما، وهي مدة سجلت ارتفاعا منذ أول يوم، وقابلة للارتفاع وهي تتجاوز المّدة القانونية المحددة في 20 يوما للرد على الطلبات، مما يفيد أن الإدارات والمؤسسات العمومية التي تجاوبت مع طلبات الحصول على المعلومات عن طريق البوابة إما لم تحترم المّدة القانونية، أو اعتمدت التمديد كقاعدة للرد »[88].

ووفقا لنتائج تلك الدراسة فإن «الشكايات الموجهة لرؤساء المؤسسات المعنية وللجنة الحق في الحصول على المعلومات بالطلب عن طريق البوابة الإلكترونية لم تلق تجاوبا، مما يدل على عدم انخراط المؤسسات والإدارات العمومية المسجلة بالبوابة بشكل فعال في تفعيل قانون الحق في الحصول على المعلومة، كما أنه وبعد استنفاذ جميع مراحل طلب المعلومات (تقديم الطلب، تقديم شكاية لرئيس المؤسسة، تقديم شكاية للجنة الحق في الحصول على المعلومات) من دون نتيجة تذكر، يبقى اللجوء إلى القضاء كمرحلة أخيرة الحلّ الوحيد المتبقي أمام طالب المعلومة، متسائلة إلى أي مدى تعتبر البوابة الرسمية ملزمة ورسمية في نظر المؤسسات والإدارات العمومية؟ وإلى أي مدى تساعد النصوص القانونية القائمة على ولوج طالبي المعلومة إلى القضاء لطلب الانتصاف من أجل النفاذ إلى المعلومة؟»[89].

(87) المصدر السابق.
(88) دراسة تكتشف واقع تطبيق قانون الحق في الحصول على المعلومة في المغرب، جمعية سمسم، متوفرة على رابط:http://:bdj.mmsp.gov.ma/Document/Ar/10355-13-31-n-loi-la-promulgu-par-C3%A9e%-dahir-le-par-1-n-18-15.aspx?KeyPath=594/687/690/10355
(89) المصدر السابق.

ثانيا: تونس

لجأت تونس أيضا لدسترة الحق في الحصول على المعلومات والنفاذ للمعلومات الذي ينص على ضمان حقّ كل شخص طبيعي أو معنوي في الحصول على المعلومة، ويحث المؤسسات العمومية المعنية على نشر وتحديث البيانات التي في حوزتها بانتظام، كما نص على إنشاء هيئة عمومية مستقلة تسمى «هيئة النفاذ إلى المعلومة »، وتكلف بالتحقيق في الشكاوى ومراقبة تطبيق هذا القانون، مما منح تونس مرتبة متقدمة بين الدول العربية في مجال الحق في الوصول إلى المعلومة، بالرغم من تضمينه عددا من الاستثناءات التي لا تتوافق مع المعايير الدولية[90].

وكانت تونس قد أصدرت «قانون الحق في النفاذ إلى المعلومة» رقم 22 لعام 2016 في مارس/آذار2016، وتضمن الباب الرابع من القانون جملة من استثناءات حق النفاذ إلى المعلومة وفقا للفصل 24 من هذا الباب، والذي نص على أنه «لا يمكن للهيكل المعني أن يرفض طلب النفاذ إلى المعلومة إلا إذا كان ذلك يؤدّي إلى إلحاق ضرر بالأمن العام أو بالدفاع الوطني أو بالعلاقات الدولية فيما يتصل بهما أو بحقوق الغير في حماية حياته الخاصة ومعطياته الشخصية وملكيته الفكرية ، ولا تعتبر هذه المجالات استثناءات مطلقة لحق النفاذ إلى المعلومة وتكون خاضعة لتقدير الضرر من النفاذ على أن يكون الضرر جسيما سواء كان آنيا أو لاحقا كما تكون خاضعة لتقدير المصلحة العامة من تقديم المعلومة أو من عدم تقديمها بالنسبة لكل طلب ويراعى التناسب بين المصالح المراد حمايتها والغاية من مطلب النفاذ»[91].

وفي حال الرفض ـ بموجب القانون ـ «يتمّ إعلام طالب النفاذ بذلك بجواب معلّل، وينتهي مفعول الرفض بزوال أسبابه المبينة في الجواب على مطلب النفاذ، فيما نص الفصل 25 من القانون انه لا يشمل النفاذ إلى المعلومة البيانات المتعلقة بهويّة الأشخاص الذين قدموا معلومات بهدف الإبلاغ عن تجاوزات أو حالات فساد، ولا تنطبق الاستثناءات المنصوص عليها بالفصل 24 من هذا القانون: على المعلومات الضرورية بغاية الكشف عن الانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان أو جرائم الحرب أو البحث فيها أو تتبّع مرتكبيها، ما لم يكن في ذلك مساس بالمصلحة العليا للدولة، وعند وجوب تغليب المصلحة العامة على الضرر الذي يمكن أن يلحق المصلحة المزمع حمايتها لوجود تهديد خطير للصحة أو السلامة أو المحيط أو جراء حدوث فعل إجرامي»[92].

و»إذا كانت المعلومة المطلوبة مشمولة جزئيّا باستثناء

(90) المصدر السابق
(91) النص الكامل لقانون حق النفاذ إلى المعلومات في تونس متوفر على رابط:
https://:www.securite-legislation.tn/law/ar/45656
(92) المصدر السابق.

منصوص عليه بالفصلين 24 و25 من هذا القانون، فلا يمكن النفاذ إليها إلاّ بعد حجب الجزء المعني بالاستثناء متى كان ذلك ممكنا، وتصبح المعلومة التي لا يمكن النفاذ إليها على معنى أحكام الفصل 24 من هذا القانون قابلة للنفاذ وفقا للآجال، والشروط المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل المتعلّق بالأرشيف»[93].

لقد ظل قانون النفاذ إلى المعلومات في تونس يثير الكثير من الجدل في الداخل التونسي بسبب الاستثناءات التي يتضمنها، فضلا عن عدم التزام الإدارة العمومية بتطبيقات القانون وأحكامه.

ثالثا: لبنان

وأقر لبنان قانون حق الوصول إلى المعلومات[94] سنة 2017، وتعرض لانتقادات متعددة منها عدم التزام السلطات اللبنانية إلى حد كبير بقانون الحق بالوصول إلى المعلومات، ولم تُنشِئ الحكومة الهيئة المعنية بالإشراف على تطبيق القانون، فضلا عن جملة الاستثناءات التي تضمنها القانون الذي لا يزال مثار جدل في الشارع اللبناني[95].

وصدر قانون الحق في الوصول إلى المعلومات رقم 28 في شهر شباط/ فبراير 2017، وتضمنت مادته الخامسة بعد تعديلها سلسلة من المعلومات التي لا يجوز الإفصاح عنها، حيث نصت تلك المادة على المستندات غير القابلة للاطلاع، ولا يمكن الوصول إلى المعلومات المتعلقة بها، وهي:

1. أسرار الدفاع الوطني والأمن القومي والأمن العام.
2. إدارة العلاقات الخارجية للدولة ذات الطابع السري.
3. حياة الأفراد الخاصة وصحتهم العقلية والجسدية.
4. الأسرار التي يحميها القانون كالسرّ المهني.

ب. لا يمكن الاطلاع على المستندات التالية:

1. وقائع التحقيقات قبل تلاوتها في جلسة علنية، والمحاكمات السرية، والمحاكمات التي تتعلق بالأحداث وبالأحوال الشخصية.
2. محاضر الجلسات السرية لمجلس النواب أو لجانه، ما لم يقرر خلاف ذلك.
3. مداولات مجلس الوزراء التي يعطيها الطابع السري.
4. المستندات التحضيرية والإعدادية والمستندات الإدارية غير المنجزة.
5. الآراء الصادرة عن مجلس شورى الدولة إلا من قبل أصحاب العلاقة في إطار مراجعة قضائية[96].

ولا يزال القانون يثير الكثير من الجدل في الداخل اللبناني وتكرار المطالبات بتعديله خاصة في المواد الاجرائية وفي مروحة الممنوعات التي يتوجب عدم الافصاح عنها لطالبيها.

رابعا: الأردن

كان الأردن الدولة العربية الأولى التي تقر قانون ضمان حق الحصول على المعلومات سنة 2007، وحمل رقم 47، وأثار جدلا واسعا ورفضا متعدد الاتجاهات والجهات بسبب مروحة من القيود التي رأى فيها المهتمون، والناقدون أنها معيقات حقيقية أمام نجاعة تطبيق القانون.

وتعرض القانون بعد سنوات من نفاذه لتعديلات طفيفة، وبالرغم من أنها أثارت استحسان وقبول ناقدي القانون، إلا أنهم رأوها غير كافية لتشذيب القانون، وجعله أكثر مرونة، وقابلية للتطبيق والنفاذ، وأنه يحتاج للمزيد من المراجعة والتعديل بعد دراسة نتائج تطبيقه خلال السنوات الطويلة التي مرت على إقراره، وهذا ما دفع بالملك عبد الله الثاني بتوجيه الحكومة «إلى مراجعة مشروع قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، بما يكفل حق الجميع في الحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة وبشكل سريع مما يساهم في الرد على الإشاعات والأخبار الكاذبة»[97].

وكانت الحكومة قد سحبت مشروع تعديلات مقترحة على القانون كانت مام مجلس النواب لتعيد القانون لاحقا سنة 2019 للمجلس الذي أقره آواخر شهر كانون الأول/ ديسمبر 2023 ليستقر في أدراج مجلس الأعيان بانتظار مناقشته - لحظة كتابة هذا الفصل-.

ومن أبرز التعديلات التي أدخلت على القانون اعتماد مبدأ الافصاح الاستباقي عن المعلومات من خلال المادة 8 من القانون بحيث ألزمت الدائرة أن تنشر وبشكل دوري المعلومات المتعلقة بالهيكل التنظيمي للدائرة والمهام المنوطة بها وآلية عملها والتشريعات المتعلقة بها، والمعلومات المتعلقة

(93) المصدر السابق.
(94) نص القانون متوفر على الموقع لرسمي لوزارة الإعلام اللبنانية على رابط:https://www.ministryinfo.gov.lb/57913
(95) انتقادات وجهتها منظمة هيومن، لبنان: مماطلة في تنفيذ قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، متوفر على رابط:https://www.hrw.org/news/2019/09/27/334192
(96) الموقع الرسمي لوزارة الإعلام اللبنانية، مصدر سبق ذكره.
(97) وكالة الأنباء الأردنية بترا، وكان الملك قد أعلن عن ذلك لدى لقائه رئيس وأعضاء مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان، ونقيب الصحفيين في قصر الحسينية في أواسط شهر آب أغسطس سنة 2023، متوفر على رابط: https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=253987&lang=ar&name=news

بموازنة الدائرة وتفاصيلها وبنودها وآلية توزيعها والتدقيق على حسابات الدائرة ونفقاتها، والعجز الذي تعاني منه إن وجد وأسبابه، وكذلك الفائض المالي إن وجد، والمعلومات المتعلقة بالبرامج والخطط والمشاريع الخاصة بالدائرة، والخدمات المقدمة للجمهور والشروط المطلوبة للاستفادة من هذه الخدمات في حال وجود شروط معينة[98].

كما ألزمت الدائرة الحكومية بالنشر الاستباقي، والإفصاح الطوعي عن التقارير السنوية أو الدورية الصادرة عن الدائرة المعنية، والاتفاقيات التي تتعلق بعمل الدائرة، واسم الموظف المعني بحق الحصول على المعلومات وآلية التواصل معه، والعطاءات التي تطرحها الدائرة، وأي معلومات أخرى يرى مجلس المعلومات ضرورة نشرها[99].

وفي الوقت الذي استثنت فيه القوات المسلحة، والمخابرات العامة، والأمن العام من تطبيق أحكام هذه المادة، فقد سمحت بإمكانية استعمال، أو إعادة استعمال المعلومات التي تم نشرها، أو الإفصاح عنها، أو تسليمها لطالبها من قبل الجهات المعنية؛ شريطة أن تتم الإشارة إلى تاريخ الحصول عليها، ومصدرها، وعدم تحريف مضمونها وفقا لأحكام نظام فهرسة الوثائق وتصنيفها الصادر بموجب أحكام هذا لقانون[100].

وتم إعادة تشكيل مجلس المعلومات ليضم في عضويته نقيب الصحفيين، ونقيب المحامين، وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني المختصة والتي سيتولى تسميتها رئيس الوزراء[101].

ولا يجيز القانون في المادة 10 منه طلب المعلومات التي تحمل طابع التمييز الديني، أو العنصري، أو العرقي، أو التمييز بسبب الجنس، أو اللون، فيما تضمنت المادة 13 المروحة العريضة من المعلومات التي تحاط بالسرية، والتي تشكل أحد أبرز الانتقادات الموجهة للقانون.

وتلزم المادة 13 «المسؤول أن يمتنع عن الكشف عن المعلومات المتعلقة بالأسرار والوثائق المحمية بموجب اي تشريع آخر، والوثائق المصنفة على أنها سرية، ومحمية، والتي يتم الحصول عليها باتفاق مع دولة أخرى، والأسرار الخاصة بالدفاع الوطني أو أمن الدولة، أو سياستها الخارجية»[102].

(98) قناة رؤيا، متوفر على رابط: https://royanews.tv/news/316631
(99) المصدر السابق.
(100) المصدر السابق.
(101) قناة المملكة ، متوفر على رابط: https://www.almamlakatv.com/news/134131-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%A8-%D9%8A%D9%82%D8%B1-13-%D9%85%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%AD%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B5%D9%88%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA
(102) قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم 47 لسنة 2007، متوفر على رابط: https://jordan-jape.org/wp-content/uploads/2022/10/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-82%D8%AD%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B5%D9%88%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-pdf.7%D8%AA

وتتضمن مروحة المعلومات المحمية تلك التي تتضمن تحليلات، أو توصيات، أو اقتراحات، أو استشارات تقدم للمسؤول قبل أن يتم اتخاذ قرار بشأنها، ويشمل ذلك المراسلات، والمعلومات المتبادلة بين الإدارات الحكومية المختلفة حولها، والمعلومات، والملفات الشخصية المتعلقة بسجلات الأشخاص التعليمية، أو الطبية، أو السجلات الوظيفية، أو الحسابات، أو التحويلات المصرفية، أو الأسرار المهنية، والمراسلات ذات الطبيعة الشخصية والسرية؛ سواء كانت بريدية، أو برقية، أو هاتفية، أو عبر أي وسيلة تقنية أخرى مع الدوائر الحكومية، والإجابات عليها، والمعلومات التي يؤدي الكشف عنها إلى التأثير في المفاوضات بين المملكة، وأي دولة، أو جهة أخرى[103].

كما تتضمن التحقيقات التي تجريها النيابة العامة، أو الضابطة العدلية، أو الأجهزة الأمنية بشأن أي جريمة، أو قضية ضمن اختصاصها، وكذلك التحقيقات التي تقوم بها السلطات المختصة للكشف عن المخالفات المالية، أو الجمركية، أو البنكية ما لم تأذن الجهة المختصة بالكشف عنها، والمعلومات ذات الطبيعة التجارية، أو الصناعية، أو المالية، أو الاقتصادية، والمعلومات عن العطاءات، أو البحوث العلمية، أو التقنية التي يؤدي الكشف عنها إلى الاخلال بحق المؤلف، والملكية الفكرية، أو بالمنافسة العادلة، والمشروعة، أو التي تؤدي إلى ربح، أو خسارة غير مشروعين لأي شخص[104].

حالة خطاب الكراهية في هذه الدول وطرق مكافحته

يمثل خطاب الكراهية أحد أبرز التحديات التي تواجه العالم، فقد تحول هذا لخطاب الذي ينتشر عبر منصات التواصل الاجتماعي إلى مشكلة عالمية دعت الأمم المتحدة مبكرا على وضع خطط ومبادرات على معالجته والتصدي له، فجاءت خطة عمل الرباط، باعتبارها أفضل منهجية للكشف عن خطاب الكراهية، وتبيان زيفه أمام الرأي العام.

وينتشر خطاب الكراهية في المغرب، وتونس، ولبنان، والأردن، وقد وضعت هذه الدول تشريعات صارمة لإدانة أي خطاب كراهية، أو تحريض، أو تمييز ضد الآخرين.

لقد أنجزت العديد من الدراسات المتخصصة في رصد خطاب الكراهية في هذه الدول عبر السنوات الماضية ومن خلال منظمات مجتمع مدني اعتمدت في عملية الرصد والتقييم والتحليل عناصر خطة عمل الرباط الست ـ أشرنا إليها في فصل سابق ـ، وقد تبين أن أكثر الجهات التي تنشئ خطاب الكراهية هي: السياسيين، والإعلاميين، والحزبيين، وغيرهم، فيما ينتشر

(103) المصدر السابق
(104) المصدر السابق

على منصات التواصل الاجتماعي في سياقات تشجيع كرة القدم، أو التحريض على اللاجئين.

ولا تخلو التشريعات المغربية من تجريم خطاب الكراهية، وكذلك التشريعات في كل من تونس ولبنان والأردن، بعضها جاء نصا في الدساتير، وبعضها الآخر تم تضمينه في قوانين أخرى، بحيث أصبح خطاب الكراهية مجرما بموجب القانون.

ومن الملاحظ أن العلاقة المؤثرة والوطيدة تظهر أكثر وضوحا بين التضليل الإعلامي وبين خطاب الكراهية، الذي يمثل أحد وجوه التضليل الإعلامي وكأنهما وجهان لعملة واحدة.

حجم الظاهرة في هذه الدول وتأثيرها على ثقة الجمهور

التضليل الإعلامي والصراعات السياسية المحلية (لبنان وتونس تشهدان صراعات سياسية، الأردن والمغرب ـ استقرار سياسي)، ما حجم الظاهرة في هذه الدول وتأثيرها على ثقة الجمهور، بما فيها ظاهرة الذباب الالكتروني؟

لا تتوافر إحصاءات رقمية موثوقة عن حجم ظاهرة التضليل الإعلامي في المغرب، وتونس ولبنان، والأردن، لكن الظاهرة موجودة ومتنامية بما في ذلك ظاهرة الذباب الإلكتروني، وبالرغم من قيام تلك الدول بسن تشريعات لضبط التعبير الإلكتروني خاصة في منصات التواصل الاجتماعي فإن عملية الضبط هذه وبموجب القوانين المحلية لا تستطيع معالجة هذه الظاهرة بشكل قاطع.

وقد أشرنا في فصول سابقة إلى حجم الخطر الذي يمكن أن تمثله القوانين التي تقرها الدول لضبط هذه الظاهرة وتخوفاتها من الانتقاص من حرية التعبير والنشر، وبما يخالف الحق الأصيل من حقوق الإنسان الدولية في حرية الرأي والتعبير وفقا لما صاغه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمعاهدات والمواثيق الدولية.

لقد بدأت ظاهرة التضليل الإعلامي، واختلاق وتزييف المعلومات في العالم منذ أصبحت منصات التواصل الاجتماعي الظاهرة الأكثر حضورا واستخداما وانتشارا في العالم، رافقها بالطبع التقنيات الاتصالية الحديثة والمتطورة في الأجهزة الخلوية الذكية، وعدم وجود قوانين وتشريعات صارمة لضبط التعبير والنشر على تلك المنصات الاجتماعية، وظهور ما يسمى «المواطن الصحفي»، حيث أصبح بإمكان كل فرد يملك جهازا خلويا ذكيا، حسابا مجانيا على شبكات التواصل الاجتماعي أن يتحول إلى وكالة أنباء متنقلة يصنع وينشر كل ما يريد نشره.

وعلينا الاعتراف هنا بأن منصات التواصل الاجتماعي أدخلت العالم كله في موجة عالمية من التغير، وقلبت موازين الاتصالات والتواصل بين المواطنين أنفسهم، فتغيرت الكثير من العادات الاجتماعية، وأصبح المواطن يقضي ساعات طويلة على تلك المنصات إما متصفحا، أو منتجا وناشرا، وبرزت ظاهرة ما يسمى بـ «المؤثرين» الذين تحولوا في السنوات القليلة الماضية إلى نجوم يحظون بملايين المتابعين، مما دفع بدول عديدة لاستقطابهم ومنحهم رعاية واهتمام خاص، كما برزت ظاهرة الذباب الإلكتروني التي أشرنا إليها في فصل سابق، لتتحول هذه الظاهرة إلى جيش إلكتروني مجهول يخوض حروبا ومواجهات في خدمة الراعي والممول الذي عادة إما أن يكون الدولة، أو السياسيين، أو الحزبيين، أو الشركات الكبرى، أو رجال الدين، أو الجماعات الإرهابية التي اتقنت استخدام هذه المنصات في التأثير على الجمهور على نحو الجماعة الإرهابية «داعش»، وغيرها من الجماعات الأخرى.

بدأ خطاب التضليل الإعلامي يأخذ مداه أيضا في سياقات الصراعات السياسية الداخلية والأزمات المحلية أو الإقليمية، فلا تزال أزمة الصحراء العربية المغربية في المغرب العربي موضوعا مفتوحا لنشر الأكاذيب والتضليل، كما أن الصراع السياسي في تونس يستثير هو الآخر خطاب التضليل ويعززه، وكذلك الحال في لبنان الذي يمر بأزمات سياسية وحزبية واقتصادية جعلت من خطاب التضليل حاضرا في الميديا الاجتماعية وعبر منصات التواصل الاجتماعي، كما يشهد الأردن تناميا لظاهرة التضليل وإن كان بشكل أقل من الدول الثلاثة الأخرى، لكن الظاهرة موجودة، والحديث في الأردن عن جيش الذباب الإلكتروني أصبح ظاهرة.

لقد حاولت هذه الدول الأربع «المغرب، وتونس، ولبنان، والأردن» معالجة ظاهرة التضليل الإعلامي من خلال قوانين الجرائم الإلكترونية، الذي يستهدف بالدرجة الأولى ملاحقة جرائم التعبير على الإنترنت وعلى منصات التواصل الاجتماعي، إلا أن هذه القوانين لا تملك خاصية متابعة ملايين الحسابات الناشطة على تلك المواقع والمنصات، لكن من المؤكد أن تأثير تلك القوانين أدى إلى الانتقاص من الحق في حرية التعبير، وأشاع ما يعرف بالرقابة الذاتية لدى المستخدمين تحاشيا من المطاردة والمساءلة القانونية، فيما لجأ البعض إلى إغلاق حساباتهم.

يواجه العالم اليوم مشكلة المواءمة بين التعبير وبين التضليل الإعلامي، ومن هنا تولت الأمم المتحدة مبادرة التربية الإعلامية في إطار مشروع أوسع هو التنمية المستدامة التي لا يمكن أن تنجح بدون تعميم مبادرة التربية والتعليم، واستجابة الدول لهذه المبادرة التي يتوجب تضمينها في المدارس والجامعات لغاية مكافحة الأمية الإعلامية التي ستكون القادرة على مواجهة التضليل والتزييف والأكاذيب التي يتم بثها عبر الفضاء الإلكتروني، وهو ما دفع بالمغرب، وتونس، ولبنان، والأردن لأن يكونوا جزءا من المنظومة الدولية في تبني مبادرة

التربيـة الإعلاميـة وتعميمها.

وبحسب تقرير صحفي فإن الذباب الإلكتروني يتفاخر بارتباطه بالحكومة المغربية و»سعى الذباب الإلكتروني إلى تقديم نفسه كمدافع عن «مقدسات المملكة» في مواجهة ما يسميه «خونة الوطن»[105] ، وفي تونس ينشط الذباب الإلكتروني «لنقل الصراع السياسي والرياضي من الواقع إلى العالم الافتراضي ـ حسب تقارير صحفية ـ»[106].

وفي لبنان ووسط الصراعات السياسية والحزبية ينشط الذباب الإلكتروني الذي من الواضح أنه تتنازعه تيارات سياسية وحزبية متصارعة، وتبادل الاتهامات، ومن الواضح أن لكل تيار حزبي وسياسي في لبنان جيشه الإلكتروني، ووفقا لتقرير عن الذباب الإلكتروني التابع لحزب الله أكثر الأحزاب تأثيرا وقوة في لبنان فإن هذا «الذباب» يهدد الصحفيين والسياسيين ويوجه له تهديدات مبطنة[107].

وفي الأردن تحدثت الحكومة عن وجود 40 ألف حساب وهي لمهاجمة الأردن، كما تعرض الكثير من المسؤولين والسياسيين والناشطين في الأردن إلى اختراق هواتفهم من قبل برنامج التجسس الإسرائيلي ضمن برنامج «بيغاسوس مما يشكل خرقا للأمن السيبراني الأردني[108].

وتتحدث التقارير عن عدم ثقة الجمهور فيما تبثه منصات التواصل من معلومات، مما عزز من فقدان الثقة بين الجمهور وبين وسائل الإعلام نفسها، وهي أزمة معمقة لم تعد تقتصر على العالم العربي وإنما أصبحت أزمة ثقة عالمية.

(105) عبد اللطيف الحماموشي، قضاء وشركات التواصل في خدمة الذباب الإلكتروني في المغرب، متوفر على موقع SMIX على الرابط: https://:ar/org.smex/2%84%D9%D8%A7%D9
-D8%B0%D8%A8%D8%A7%D8%A8%-82%D8%B6%D8%A7%D8%A1%
-8A%86%D9%88%D9%D8%B1%D9%83%D8%AA%84%D9%%A5%D9
/D8%B1%D8%A8%85%D8%BA%84%D9%D8%A7%D9%

(106) خالد هدوي، «الذباب الإلكتروني» أداة لتصفية الحسابات في تونس ـ إشاعات واتهامات تنقل الصراع السياسي والرياضي من الواقع إلى العالم الافتراضي، موقع العرب، متوفر على رابط: https://:uk.co.alarab/%D9%A7%D8%A7%D8%A8%D9%84
D8%%83%D8%AA%84%D9%84%D8%A5%D9%D8%A7%D9%-8%A8
-D8%A7%D8%A9%D8%A3%D8%AF%-8A%86%D9%88%D9%B1%D9
D8%A7%-D8%A9%8A%81%D9%D8%B5%D9%84%D8%AA%D9%
-D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA%84%D8%AD%%D9
86%D8%B3%88%D9%D9%D8%AA%-8A%81%D9%D9%

(107) جوني فخري، حزب الله ومعارضوه في لبنان.. ذباب إلكتروني يكمم الأفواه، موقع فضائية العربية، متوفر على رابط: https://:net.alarabiya.www/world-and-arab/2021/14/02
-D8%B2%D8%A8%D8%AD%-D8%A7%D8%B5%D8%AE%/
85%D8%%88%D9%D9%-87%84%D9%84%D9%D8%A7%D9%
81%-%D9%-87%88%D9%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D9
-86%86%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%D9%-8A%D9
84%D8%A7%D9%-D8%B0%D8%A8%D8%A7%D8%A8%
-8A%86%D9%88%D9%D8%B1%D9%83%D8%AA%%D9
84%D-%D8%A7%D9%-85%85%D9%83%D9%D9%8A%D9%
87%88%D8%A7%D9%81%D9%8%A3%D9

(108) الذباب الالكتروني ينشط والحكومة تتحدث عن 40 ألف حساب وهمي للشغب وترويج السلبية.. والأمن السيبراني يتابع، جفرا نيوز، متوفر على الرابط: https://:jo.com.jfranews/article/358140

حرية التعبير على الإنترنت في الدول الأربع

تثير حرية الإنترنت والرقابة عليه مشكلات وتحديات أمام المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان على نحو الأمم المتحدة وغيرها، وبحسب الأمم المتحدة، ومنظومة حقوق الإنسان فإن حرية الإنترنت أصبحت من ضمن الحقوق الأساسية للمواطنين، ويخشى ما يخشى منه أن أي تقييد لحرية الوصول إلى الإنترنت أن تمس بالحق الإنساني في التعبير، وتلقي المعلومات وحق الوصول إليها، مما يعني انتقاصا من حرية التعبير.

في المغرب، وتونس، ولبنان، والأردن يتم فرض رقابة على الإنترنت، وفي بعض الأحيان يتم حجب الخدمة عن الجمهور، وفي المغرب «قامت السلطات في أكثر من مرة بحجب بعض المواقع المحسوبة على تيارات سياسية معارضة كجماعة العدل والإحسان الإسلامية، وتكون رقابة السلطة مباشرة وغير مباشرة، وفي هذا السياق يقول عبد الحميد جبران «تضايق السلطات من بعض التيارات العلمانية أو الإسلامية كجماعة العدل والإحسان يجعلها تقوم بحجب مواقعها أو تسخير مجموعة من الشباب للقيام بذلك»[109].

وفي تونس لا يبتعد المشهد كثيرا عن باقي الدول العربية الأخرى فالحكومة التونسية تذهب إلى فرض المزيد من الرقابة على الإنترنت، بل ذهبت مجموعات مؤثرة في تونس للدعوة للتظاهر ضد توجهات حكومية تريد فرض المزيد من القيود من خلال مشروع قانون جديد لإنشاء هيئة حكومية لمكافحة «الجرائم الإلكترونية»[110].

أدخلت الأزمات الاقتصادية والسياسية في لبنان قطاع الاتصالات اللبناني في منعطف خطر وكاد أن يخرج لبنان من دائرة الاتصال مع العالم بسبب أزمة الإنترنت وارتفاع أسعاره.

وبالرغم من أن الإنترنت في الأردن لا يخلو من الرقابة الحكومية فقد قامت الحكومة بحجب تطبيق تيكتوك، وفي تقارير صحفية فقد لجأت الحكومة الأردنية لحجب خدمة الإنترنت عن المواطنين أربع مرات سنة 2022[111].

(109) دوتشه فيله، الإنترنت في المغرب بين حرية الاستخدام ورقابة السلطات، متوفر على رابط: https://:ar/com.dw.www/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%D8%A7%D9%86%D8%A7%D9%-8A%81%D9%D9%-86%D8%AA%D8%B1%D9%A
-86%D9%8A%D8%A8%D9%-D8%B1%D8%A8%85%D8%BA%4%D9
84%D8%A7%D8%D8%A7%D9%-D8%A9%8A%D8%B1%D9%D8%AD%
88%D8%B1%D9%-85%D8%A7%D9%D8%AF%D8%AE%%B3%D8%AA
%84%D8%B3%D9%D8%A7%D9%-82%D8%A7%D8%A8%D8%A9%%D9
16308989-a/84%D8%B7%D8%A7%D8%AA

(110) «انونيموس تونس» تحذر من رقابة الإنترنت وتدعو للتظاهر، http://:tv.saidatv.www/news.php?newsid=10109&fullnews=go

(111) الأردن أغلق الإنترنت 4 مرات في 2022 لهذه الأسباب ـ موقع البوصلة، متوفر على رابط: https://:com.albosala/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9
D8%A7%-82%84%D9%D9%D8%A3%D8%BA%-86%D9%8%AF
-86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AA%84%D8%A5%D9%D9
-2022-8A%81%D9%D9%-85%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%-4
/84%D8%A3%D8%A7%D9%-87%87%D8%B0%D9%84%D9%D9%

أولا: التضليل الإعلامي في المغرب

في مساء الجمعة 9 سبتمبر/أيلول 2023 تعرض إقليم الحوز في المغرب لهزة أرضية بلغت قوتها 6,8 درجات على مقياس ريختر مخلفة آلاف الضحايا بين قتلى وجرحى ومشردين بلا مأوى.

فتح هذا الزلزال المدمر شهية وسائل الإعلام لاختلاق الأقاصيص والأخبار الكاذبة والمضللة التي اجتاحت الجمهور المغربي، وأثرت فيه تأثيرا سلبيا كبيرا مما دفع بالحكومة المغربية ومؤسسات إعلامية للتصدي لتلك الشائعات والأخبار المضللة التي كان مصدرها منصات التواصل الاجتماعي، والتي ساهمت في صناعة ونشر عشرات القصص المزيفة والمضللة متخذة من زلزال الحوز مادة دسمة لا تنضب لصناعة القصص المضللة التي كان منها على سبيل المثال «تحطم مروحية كانت توصل المساعدات إلى ضحايا الزلزال، و أمطار عاصفة ستضرب مناطق مجاورة للحوز، وتصدع السدود بفعل الهزات الارتدادية، وتسونامي سيضرب سواحل المغرب بعد أيام قليلة»[112].

ويشير الصحفي مغربي أيمن العويدي إلى أن «من الأخبار المفبركة التي جرى تداولها تحطم مروحية كانت توصل لمساعدات إلى ضحايا الزلزال وأمطار عاصفة ستضرب مناطق مجاورة للحوز وتصدع السدود بفعل الهزات الارتدادية وتسونامي سيضرب سوحل المغرب بعد ايام قليلة»[113].

هذه الأضاليل تكشَّف تأثيرها سريعا على الجمهور خاصة جمهور المناطق القريبة من إقليم الحوز، وفي بيان صدر عن نقابة الصحفيين في حينه أكدت أن «الأخبار الكاذبة والإشاعات في مثل هذا الظرف العصيب لا تنتهك حق المواطنين في المعلومة الصحيحة فقط، بل تؤدي كذلك إلى إحداث الذعر والترويع، مما قد يؤدي إلى أشكال من الانفلاتات غير المرغوب فيها، كما قد تؤثر أحيانا سلبيا على عمليات الإنقاذ وإيصال المساعدات للمحتاجين»[114].

وبإخضاع هذا الخبر لمسطرة التحقق التي أشرنا إليها سابقا والتي تتضمن ستة مبادئ أساسية لمن أراد التحقق من مصداقية معلومة ما، وهي:

1. تسمية المصادر البشرية.
2. الاتصال بالناس والحديث معهم» الشهود «.
3. عدم الثقة بكل ما تراه أو تسمعه.
4. استشارة مصادر متعددة موثوقة.
5. التعرف على طرق وأدوات البحث والتقيب الجديدة.
6. التواصل مع محترفين آخرين واعمل معهم، فالتحقق (التمحيص ومراجعة المعلومات) رياضة جماعية.

ومن المفيد التأكيد هنا على أن الأسئلة الستة أو الشقيقات الست التي تمثل العناصر الأساسية في الخبر يجب أن تحضر في أية عملية تحقق، وهي: (من، متى، أين، كيف، ماذا، لماذا).

وباختبار هذا الخبر الذي شاع على منصات التواصل الاجتماعي في حينه، وأثار الرعب في نفوس أهالي منطقة الحوز وجوارها نجد ما يلي:

1. لم يُنسب الخبر لأي مصدر معرف أو مسؤول، وبقي المصدر مجهولا تماما.
2. لم يتحدث ناشر الخبر مع اي من الشهود، بل وغاب اي شاهد من مواطني تلك المنطقة.
3. لم يتأكد ناشر الخبر من مصداقية المعلومات التي نشرها، ولم يتحدث مع أية مصادر موثوقة تمتلك المعلومة أو مسؤولة.
4. غابت تماما عناصر الخبر الرئيسية، فلم يشر الخبر إلى من الذي أعلن عن تحطم الطائرة، أو من الذي توقع الزلزال المدمر والتسونامي الذي سيضرب المنطقة.
5. لم يشر الخبر إلى متى يمكن ان يحدث ذلك، ولماذا، وكيف، وأين يمكن أن يحدث، كما غاب الخبراء والمعنيين عن الخبر.
6. قامت بعض المنصات المختصة بتدقيق الأخبار، واختبار مصداقيتها بتكذيب كل ما ورد فيه، واعتبرته خبرا كاذبا ومضللا.

ومن الملاحظ هنا أن أحدا لم يرصد ردات فعل المواطنين في تلك المنطقة عما ورد في ذلك الخبر من معلومات مضللة كان من المحتمل أن تؤدي إلى أزمة اجتماعية، وإلى نزوح جماعي من المنطقة هربا من الأهوال التي تضمنها هذا الخبر الزائف.

ومن الملاحظ أن الأخبار المضللة والأكاذيب والتزييف ظاهرة تنشط في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي ظل الظواهر الطبيعية «زلزال الحوز مثالا»، وفي الحروب وغيرها من الأزمات التي تفرض نفسها على المجتمعات مما يتيح لهذه الظاهرة النشوء والتطور سريعا، خاصة أنها تجد لها جمهورا سريعا يؤمن بها ويحملها ويساعد على نشرها بل وحتى يدافع عنها باعتبارها حقيقة ثابتة.

(112) سيل من الأخبار المضللة يقض مضجع ضحايا زلزال المغرب، توفيق الناصري، سكاي نيوز عربية، متوفر على رابط: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1653461-%D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B6%D9%84%D9%84%D8%A9-%D9%8A%D9%82%D8%B6%D9%8A-%D9%85%D8%B6%D8%AC%D8%B9-%D8%B2%D9%84%D8%B2%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%B7

(113) أيمن العويدي، إجابات مكتوبة على اسئلة وجهتها الدراسة له.

(114) سكاي نيوز عربية، المصدر السابق.

وفي هذا السياق تقول الصحفية المغربية سناء القويطي إن « الإشاعات والأخبار الزائفة تظهر بشكل خاص وبشكل أكبر في زمن الأزمات، وقد عشنا الأمر بشكل مكثف في أزمة زلزال الحوز، وفي أزمة سقوط الطفل ريان في البئر، وغيرها من الأزمات»[115].

وليس بعيدا عن زلزال الحوز القصص العديدة المزيفة والمضللة التي رافقت عملية إنقاذ الطفل المغربي «ريان» سنة 2022 فقد تولت العديد من منصات التواصل الاجتماعي نشر أخبار وقصص وصور مضللة عن تلك الحادثة الأليمة التي تجاوب معها العالم[116].

فقد «تداولت صفحات عربية عبر منصات التواصل الاجتماعي خبراً مرفقاً بصور يتحدث عن عملية إنقاذ الطفل المغربي ريان العالق في بئر عمقه 32 متراً، وعند البحث العكسي للصور المتداولة تبين أنها قديمة وتعود لعملية إنقاذ الطفل السوري «حسن خضر الزعلان» في 17 آذار 2021، بعد سقوطه في بئر في بلدة كفر روحين في محافظة إدلب السورية، وكانت صفحة الدفاع المدني السوري أعلنت حينها عن انتشال جثته بعد محاولات استمرت ساعات طويلة لإنقاذه»[117].

وتحولت مأساة الطفل «ريان» إلى مجال مفتوح لسوق الأكاذيب والقصص المضللة على نحو عشرات «المواد المرئية والصور المضللة التي ادّعى متداولوها أنها لريان بعد خروجه من البئر، ولكنّ تحقيق «مسبار» كشف أنّ إحدى هذه الصور قديمة ومرتبطة بحادثة سقوط طفل عراقي في بئر في الموصل، كما تداول مستخدمون صورة أخرى، ادّعوا أنها لريان وهو في المستشفى بعد إنقاذه من البئر، لكن بالتحقق تبيّن أنها قديمة ومتداولة منذ عام 2018 وليس لها علاقة بالحادثة، كما انتشرت صورة لطفل يمنيّ في مستشفى، كان قد توفي بسبب خطأ طبيّ، لكنّ متداولو الصورة نسبوها للطفل المغربي ريان وادعوا أنّها التُقطت بعد خروجه من البئر»[118].

(115) سناء القويطي، مقابلة شخصية لصالح هذه الدراسة عبر منصة زووم.

(116) سقط الطفل المغربي ريان من مدينة شفشاون المغربية في بئر وعلق على عمق نحو 32 مترًا مطلع شهر شباط / فبراير 2022 وظلّ عالقًا ستة أيام، إلا أنه أعلن عن وفاته فور اخراجه من البئر بعد ان بذلت فرق الإنقاذ المغربية كل ما تملك من طاقة لإخراجه حيا وقد تابع قصته العالم أجمع.

(117) ما حقيقة صور عملية إنقاذ الطفل المغربي ريان!!، تقرير نشر بتاريخ 2022/2/4 على موقع شيك على رابط: 85%D8%A7%D8%D9%/48/page_news/com.chayyek.www//:https
+88%D8%B1%D8%B5%D9%+82%D8%A9%D9%8A%82%D9%D9%%AD
%86%D9%D8%A5%D9%+D8%A9%8A%84%D9%85%D9%D8%B9%D9%
D%+84%81%D9%84%D8%B7%D9%D8%A7%D9%+82%D8%A7%D8%B0
D8%B1%+8A%D8%B1%D8%A8%D9%85%D8%BA%84%D9%8%A7%D9
21%21%86%D8%A7%D9%8A%%D9

(118) أبرز الأخبار المضللة التي انتشرت عن حادثة الطفل ريّان، تقرير نشر بتاريخ 6 شباط 2022، موقع مسبار على رابط: D8%%/06/02/2022/editorial/com.misbar//:https
84%D8%A3%D8%A%D8%A7%D9%-A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2
85%D8%B6%84%D9%D8%A7%D9%-D8%A8%D8%A7%D8%B1%E
-8A%D9%84%D8%AA%D8%A7%D9%-84%D8%A9%84%D9%%D9
-D8%B4%D8%B1%D8%AA%86%D8%AA%D8%A7%D9%
-D8%A9%D8%AB%D8%A7%D8%AF%D8%AD%-86%D8%B9%D9%
-84%81%D9%84%D8%B7%D9%D8%A7%D9%
86%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D9%

ولعل من أبرز الكوارث التي ضربت المغرب والعالم كانت كارثة كورونا الذي فتح الشهية لصناعة الأخبار المضللة والزائفة على مستوى العالم قاطبة، وليس فقط على مستوى المغرب وهو ما سنلاحظه بوضوح وجلاء في تضاعيف هذه الدراسة.

تقول مراسلة قناة الحرة في المغرب فاطمة بوغنبور «كانت تجربة وباء كورونا فترة انتشار كبير للأخبار الكاذبة والمضللة للرأي العام مما ضاعف موجة الرعب والخوف والتأثير السلبي على السلامة النفسية كالتشكيك في فعالية اللقاح مثلا، إشاعة أخبار زرع شريحة في دم المغاربة عن طريقه مما تلته موجة اعتقالات واسعة في صفوف المغاربة»[119]، كما يؤكد الحقوقي والمحامي بهيئة المحامين بالرباط عمر خروج أنه «بتفشي وباء كورونا تفشت الشائعات والأخبار الزائفة عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات التراسل الفوري على الهاتف المحمول»[120].

وقد «تحوّلت الأخبار الزائفة على مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات التراسل الفوري على الهاتف المحمول إلى جبهة أخرى في معركة تصدي السلطات المغربية لفيروس كورونا المستجد، فمنذ إعلان تسجيل أول حالة إصابة في المغرب، شكل الفيروس القاتل مصدر سيل من الأخبار الزائفة المنسوبة إلى مؤسسات رسمية حول ما تصفه بإجراءات احترازية متخذة من طرف السلطات في إطار محاربة الفيروس، وعلى امتداد الأسابيع الماضية تعددت الأخبار الزائفة بين تداول خبر عن إصابة السفير المغربي بالصين بفيروس كورونا، ونشر مقاطع فيديو تتضمن معطيات مغلوطة وكاذبة عن تسجيل إصابات مفترضة في مناطق مختلفة من المغرب، و«فبركة» بيانات رسمية تخصّ مؤسسات الدولة واجتماعات على درجة عالية من الحساسية من الناحية الأمنية»[121].

ووفقا لما أشار إليه تقرير المجلس الوطني للصحافة في المغرب فإن «تنامي ظاهرة الأخبار الزائفة والمضللة ونظريات المؤامرة التي أطلقت عليها منظمة الصحة العالمية اسم «الوباء المعلوماتي» حيث اتسعت رقعته لتصل لبعض الصحف المغربية، كما تراجع منسوب ثقة الناس في وسائل الإعلام جراء عدم احترام بعض المنابر لأخلاقيات المهنة وعدم

(119) فاطمة بوغنبور، إجابات مكتوبة على أسئلة وجهتها لها هذه الدراسة.

(120) عمر خروج، إجابات مكتوبة على أسئلة وجهتها له الدراسة.

(121) عادل نجدي، «جائحة» الأخبار الزائفة... جبهة أخرى ضد كورونا في المغرب، العربي الجديد: D8%A7%D8%A6%%22%D8%AC%/uk.co.alaraby.www//:https
D%84%D8%A3%D8%AE%D8%A7%D9%-22%D8%A9%D8%AD
84%D8%B2%D8%A7%%D8%A7%D9%-8%A8%D8%A7%D8%B1
-87%D8%A9%D8%A8%D9%D8%AC%-81%D8%A9%D8%A6%D9
83%D9%D9%-D8%B6%D8%AF%-89%D8%B1%D9%D8%A3%D8%AE%
D8%A7%%-8A%81%D9%D9%-86%D8%A7%88%D9%88%D8%B1%D9%
D8%B1%D8%A8%85%D8%BA%84%D9%D9

التحلي بالمهنية في العمل الصحفي، في حين تحول اهتمام المواطن بالبحث عن الأخبار أو تقاسمها إلى وسائل التواصل الاجتماعي»[122].

وطالت الأخبار الزائفة والمضللة حسب الناشط الحقوقي كريم الشرقاوي «بعض المتابعات القضائية لبعض السياسيين والنافذين والبرلمانيين»[123]، بل يرى رئيس لجنة الحريات في نقابة الصحفيين المغربيين عبد الله البقالي أن «ظاهرة انتشار الأخبار الزائفة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالحياة العامة، خاصة فيما يتعلق بالشخصيات العمومية، كما لاحظنا بشكل بارز أن الأخبار الزائفة والكاذبة ترتبط بشكل أساسي مع هذه الشخصيات خلال السنوات القليلة الماضية، إن صح التعبير»[124].

وتأثرت مصداقية الإعلام المغربي بشكل كبير من اتساع رقعة التضليل والتزييف الإعلامي خاصة في منصات التواصل الاجتماعي ومنها بالطبع المنصات المختصة بالهواتف الخلوية ولعل «من مظاهر فقدان المصداقية والثقة هو ضعف القراءة والولوج للمواقع الإلكترونية الجمهور يضع الإعلام في سلة واحدة وهناك حالة عامة من استسهال الممارسة الصحفية من جهة، ومن جهة أخرى حالة من عدم الثقة في المؤسسات الإعلامية جميعها وتبخيس عملها بسبب ممارسات البعض منها، خاصة وأن ممارسة تدقيق الأخبار ما زالت ممارسة ناشئة في المغرب، ويتم الاعتماد على التكوين الذاتي والإمكانات الذاتية»[125].

وبحسب كريم الشرقاوي «فقد الإعلام شيئا من مصداقيته سيما الإعلام المعتمد على المنصات المعلوماتية ووسائل التواصل الاجتماعي»[126]، فيما ترى فاطمة بوغنبور أن «تعليقات الجمهور على مواقع التواصل الاجتماعي المذيلة للأخبار الكاذبة توضح سخط الجمهور وتعكس أزمة مصداقية من خلال الانتقادات الكبيرة الموجهة للمواقع الإخبارية المتورطة في نشر الأخبار الكاذبة»[127].

ووفقا للحقوقي وعضو نقابة المحامين في المغرب محمد شماعو فإن «الرأي العام المغربي تأثر كثيرا بسبب الأخبار الزائفة، وشاهدنا ذلك خلال الزلزال الذي أصاب المغرب، إذ تعددت التحليلات والأخبار غير الصحيحة، والتي أثارت الفزع وصدقها عدد كبير من الناس، كما أصبح هناك تدني في مستوى الخطاب، خاصة في ظل التطور الرقمي وتحول الإعلام إلى منصات التواصل الاجتماعي»[128].

ويعترف شماعو بأن ثقة الرأي العام في وسائل الإعلام تأثرت كثيرا، وأن نسبة الاهتمام بوسائل الإعلام الجادة تقلص، وهذا يعود لأن هذه الوسائل محرومة من الإشهار والدعم، ويتم التشويش عليها»[129].

ويشكو الصحفيون والإعلاميون في المغرب إلى تحول منصات التواصل الاجتماعي إلى منابر إعلامية غير مهيكلة وغير مراقبة، وأن الإشكاليات المتعلقة بالأخبار الزائفة تتمحور أساسًا خارج المؤسسات الإعلامية الكبيرة والمهيكلة، وذلك سواء في الصحافة المكتوبة أو المواقع الإخبارية أو الإعلام السمعي والبصري، ويلاحظ هنا وجود انفلات وهامش كبير غير مهيكل وغير منظم، الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على مصداقية الممارسة الصحفية التي بدأت تفقد مصداقيتها وسمعتها في وجه المجتمع[130].

وبالرغم من توفر منصات مغربية محلية وعربية ودولية مخصصة في التحقق من الأخبار المضللة والمزيفة إلا أنه «لا يوجد من يتحرى الدقة قبل نشر الأخبار إلا بعض الوسائل التقليدية التي ما زالت تحافظ على مهنيتها إذ تأخذ وقتها الكافي قبل نشر أخبارها، أما المواقع غير مهنية فلا علاقة لها بتحري الدقة وكل ما يهمها هو نشر الخبر بأسرع وقت»[131].

وفي الوقت الذي يرى فيه إعلاميون أن «من المهم تتبع المعلومات المضللة والأخبار غير الدقيقة قصد تصحيحها خصوصا أن تأثيرها قوي ويزرع الخوف والشك عند المواطنين»[132]، فإن «هناك عدة آليات من ضمنها دليل التأكد من الأخبار المقدم من مركز الصحافة الأوروبية»[133].

وهناك عدة آليات يمكن للصحفيين والإعلاميين المغاربة اعتمادها للتحقق مما ينشرونه من أخبار وقصص أشرنا إلى بعضها في صفحات سابقة، منها «اعتماد المواقع الرسمية المعتمدة التابعة للوزارات والقطاعات الحكومية، واعتماد مواقع وتطبيقات توضح مدى زيف الصور التي يتم تداولها على نطاق واسع وتنسب لجهات، والاتصال بشكل مباشر بالمصادر للتأكد من صحة المعلومات»[134].

(122) الصحافة المغربية وأثار الجائحة بعد رفع الحظر الصحي، تقرير «٢»، المجلس الوطني للصحافة، المغرب، يوليو 2020 – مايو 2021، ص 29، متوفر على الموقع الرسمي للمجلس على رابط: https://:cnp.press.ma/uploads/content-wp/2021/11/rapport_2021_VF_CNP.pdf
(123) كريم الشرقاوي، جلسة حوار مركزة أجريت لغايات الدراسة.
(124) عبد الله البقالي، مقابلة معمقة أجريت لغايات الدراسة.
(125) سناء القوطي، مصدر سبق ذكره.
(126) كريم الشرقاوي، مصدر سبق ذكره.
(127) فاطمة بوعنبور، مصدر سبق ذكره.
(128) محمد شماعو، مقابلة معمقة أجريت لغايات الدراسة.
(129) محمد شماعو، مصدر سبق ذكره.
(130) عبد الله البقالي، مصدر سبق ذكره.
(131) محمد شماعو، مصدر سبق ذكره.
(132) أيمن العويدي، مصدر سبق ذكره.
(133) عمر خروج، مصدر سبق ذكره.
(134) فاطمة بوغمبور، مصدر سبق ذكره.

ولمواجهة ظاهرة التضليل الإعلامي في المغرب التي تنامت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة أصدرت الحكومة المغربية دليلا لمحاربة التضليل الإعلامي والاستعانة بالمؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعي للترويج للتراث المغربي، ومحاربة الشائعات والتضليل اللذين ينتشران على منصات مواقع التواصل الاجتماعي، حمل عنوان «دليل محاربة التضليل الإعلامي: مرجعيات وأدوات وممارسات»، تضمن قوائم لتعلم كيفية تفكيك الخبر الزائف، ومعجماً موجزاً حول التضليل الإعلامي يساعد على الإلمام بما هو كاذب، ويزوّد المواطن بالمهارات اللازمة للعثور على الخبر الخادع، وتمييز الصحيح من الخاطئ، واعتماد التدابير الاحترازية عند مواجهة الأخبار المضللة[135].

وانتقد إعلاميون اهتمام الحكومة بما يسمى «المؤثرون » على وسائل التواصل الاجتماعي، بل وأصبحت الحكومة تنظم فعاليات لتكريم المؤثرين والمراد من ذلك جعلهم واحدة من الآليات لكسب وتوجيه الرأي العام، وهم في الواقع ليسوا إعلاميين وكل ما يتملكونه هو صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي ومتابعينهم، ونلاحظ اليوم أن هناك ملفات تسرب لهم، والإعلام التقليدي لا يعرف عنها، وغالبا ما تسرب بطرق غير مشروعة، وهذا يأتي في إطار التدافع السياسي وتصفية الحسابات، مما جعل الرأي العام يثق أكثر بهؤلاء المؤثرين من الإعلام المهني، كما أن الأخبار الصحيحة والتي تنشر بسرعة ولها سبق صحفي هي من المقربين من الحكومة وهم من المؤثرين وليسوا صحفيين، ولربما هم أربعة أسماء لهم علاقة مع الحزب الحاكم يقدموا المعلومة ويسربوها، وهناك سعي لتمييع العمل الإعلامي ودعم للمؤثرين الذين يخدمون جهة معينة ولا يقومون بعمل صحفي إطلاقا»[136].

«لا تتأتى محاربة ظاهرة التضليل الإعلامي إلا بانتهاج سياسة نشر الوعي وإدماج آليات التحقق في التعليم والمدارس والجامعات بتعليمهم التحقق من المصادر وطرح اسئلة من نشر الخبر؟ متى نشر الخبر؟ أين مكان القصة؟ وكيف نشرت على الإنترنت، وتفعيل قوانين الردع في حق ناشري الأخبار الكاذبة»[137]، و»إيجاد إطار تشريعي مانع للتضليل كذلك هناك دور للمجلس الوطني للصحافة، ويجب بداية حسم من هو الصحفي، فهل كل من له صفحة على فيسبوك صحفي»[138]، و»بتعزيز مهنية العاملين في الأخبار وتوضيح الأثر السلبي للأخبار الزائفة وتعزيز البرامج التربوية الإعلامية وتنمية الحس النقدي منذ سن مبكرة وتوعية منتجي المعلومات وتشجيع البحث العلمي وتطوير آليات الرصد والانخراط في الجهود الدولية لرصد ومكافحة الأخبار الزائفة»[139].

ويرى محمد بلقاسم مدير نشر موقع مدار21 الإخباري المغربي أن «الانتقال من الصحافة التقليدية إلى الصحافة الرقمية يتطلب تدريبًا مكثفًا، لا سيما على المستوى التقني، وهناك حاجة ملحة إلى تعزيز التكوين في هذا السياق، ويظهر أيضًا تحدي استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كحاملات للمعلومات، حيث يجب على المؤسسات الإعلامية التفاعل مع هذا التطور الذي يتطلب تحديثًا في الطرق التحريرية والتقنية، كما يتوجب على الصحفيين والإعلاميين الالتزام بممارسات صحفية أخلاقية ورفض نشر المعلومات دون التحقق الكامل، يجب أن تكون الصحافة قوة دافعة للتوعية والإلهام، وذلك عبر تعزيز التوجيهات الأخلاقية والتدريب المستمر على التكنولوجيا وأساليب التحقق»[140].

يحتاج الإعلاميون للتحقق من مصداقية الأخبار وتنقيتها من التضليل والتزييف إلى تمكينهم من الحق في الحصول على المعلومة، والحماية القانونية، والإيمان بدور الصحافة القوية وأهميتها في نهضة المجتمعات، كما أن الصحفي ينبغي أن يكون متمكنا من الآليات المهنية اللازمة للتحقق من المعلومات وتدقيقها حتى لا يقع في شرك الأخبار المضللة[141]، كما أن حماية الصحفيين من الأخبار الزائفة و المضللة رهين بخلق مصلحة في كل مؤسسة رسمية لمصلحة مختصة في تزويد الصحفيين بالمعلومات، واعتماد القوانين الزجرية واعتماد آليات لمعرفة الأخبار المضللة و الزائفة[142] .

ويجب «تقوية المنابر الإعلامية المحترفة والمهنية لكي يكون لها حضور مؤثر على مستوى منصات التواصل الاجتماعي ولكي تكون لديها القدرة على تعميم الأخبار التي تنتجها ومواكبة تقنيات التواصل للوصول إلى القراء سواء عبر الإنترنت أو من خلال إحياء الصحافة الورقية وهذا هام للغاية»[143] ، كما «يجب على الصحفي تطوير آليات للتحقق من مصداقية المعلومات والوقوف على صحتها، وأن يحسن مستوى اجتماعه لتجنب التأثيرات الخارجية والتلاعب بالمعلومات، كما أن الاستقرار الاجتماعي للصحفي يلعب دورًا حيويًا في منع تأثير الأخبار الزائفة، حيث يكون الصحفي الاجتماعي الثابت أقل عرضة للتأثيرات الخارجية، يجب أيضًا تنظيم العلاقة بين الصحفي ومصادر الأخبار، سواء كانت رسمية أو غير رسمية »[144].

(135) دليل محاربة التضليل الإعلامي: مرجعيات وأدوات وممارسات، الموقع الرسمي للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (الهاكا)، 2022، متوفر على رابط: https://www.haca.ma/sites/default/files/upload/Guide%20fake%20news%20VAR%20pdf.20
(136) محمد شماعو، مصدر سبق ذكره.
(137) كريم شرقاوي، مصدر سبق ذكره.
(138) محمد شماعو، مصدر سبق ذكره.
(139) أيمن العويدي، مصدر سبق ذكره.
(140) محمد بلقاسم، جلسة حوار مركزة أجريت لغايات الدراسة.
(141) سناء القويطي، مصدر سبق ذكره.
(142) كريم الشرقاوي، مصدر سبق ذكره.
(143) محمد شماعو، مصدر سبق ذكره.
(144) عبد الله البقالي، مصدر سبق ذكره.

ومن الضروري في هذا الإطار التحقق من مصدر الصور والفيديوهات لضمان دقة المعلومات، وتظهر هذه الآليات الضرورة الكبيرة للتحقق من مصادر الأخبار في حالات الكوارث والأزمات»[145]، فضلا عن ضرورة وجود «إطار تشريعي يحارب الأخبار الزائفة وتعزيز البرامج التربوية والتوعوية»[146].

ومن الواضح أن التشريعات المغربية لم تعالج مشكلة «التضليل الإعلامي» بمفاهيمه الجديدة الضاغطة مكتفية بتطبيق قانوني الصحافة والنشر، والقانون الجنائي اللذين لم يتضمنا أي نص مباشر عن «التضليل الإعلامي».

وبحسب محمد شماعو فإنه «لا يوجد تعريف واضح أو ذكر لهذه الظاهرة التي أصبحت منتشرة في كل الوسائل الإعلامية خاصة مواقع التواصل الاجتماعي، ولم يرد في قانون الصحافة والنشر أي تعريف للتضليل الإعلامي ولا حتى في القانون الجنائي، إلا أنه في قانون الجنح الجنائي في المادة 72 تتحدث عن نقل وقائع خاطئة بقصد إثارة الفزع بين الناس، وهذا يعود للصحفي وغير الصحفي، مؤكدا أنه لا يوجد إطار أو تعريف دقيق، وهذا النقاش لم يثر من قبل جائحة كورونا، مشيرا في الوقت نفسه إلى الفقرة 3 من المادة 447 من قانون الجنح التي تتحدث عن نشر معلومات عن أفراد دون موافقتهم مما يشكل تعديا على حياتهم الخاصة، وهذا أيضا لا يتعلق بالتضليل الإعلامي إنما هو لحماية الأفراد، وهذا القانون يغطي أيضا الصور المفبركة والتي تكون بقصد ضرر الأفراد»[147].

ويوافقه في ذلك مدير نشر الصحيفة الإلكترونية «العمق المغربي»، محمد الغروس، الذي يرى هو الآخر «أن مفهوم التضليل الإعلامي في المغرب لا يزال لم يحظَ بالاهتمام الكافي في التشريعات، ولا يزال تعريفه غير دقيق وغير محدد بشكل كافٍ، فالعقوبات المرتبطة به مشتتة في العديد من القوانين المغربية، مثل قانون الجنح الجنائي، وقانون الصحافة والنشر، حيث تشير بعض موادهما إلى العقوبات المتعلقة بالادعاءات الكاذبة ونشر الأخبار الزائفة، على سبيل المثال، ينص قانون الجنائي على عقوبات تتراوح بين السجن والغرامة لمن يقوم بنشر أخبار زائفة بقصد المساس بالحياة الخاصة للأشخاص أو التشهير»[148].

ويرى عبد الله البقالي أنه وبالرغم من «عدم وجود تعريف للأخبار الزائفة والكاذبة في التشريعات المغربية إلا أن تعريفهما يثير قضايا قانونية وأخلاقية، إذ يشكل مفهوم الأخبار الكاذبة تحديًا، حيث يظهر أنه يتأخر نسبيًا في التكيف مع التشريعات القديمة، مما يجعل من الصعب التحدث بدقة عن تشريع مناسب لمواجهة هذه الإشكاليات في السياق المغربي، ومن الصعب من الناحية العملية التحدث عن مقاربة قانونية دقيقة تتعامل مع تعقيدات وتحديات الأخبار الزائفة وتطوراتها»[149].

وفي الوقت الذي يدعو فيه محمد بلقاسم إلى تعزيز المسؤولية القانونية لمنصات ووسائل التواصل الاجتماعي التي تلعب دورًا كبيرًا في نقل المعلومات، فإنه يعترف بأنه «من الصعب تحديد المسؤولية والوصول إلى المدعين، خاصة مع وسائل التواصل الاجتماعي التي يمكن لأي شخص نشر معلومات من أي مكان والتأثير على السياق القانوني بشكل عام، ويواجهنا تحدي في التعامل مع ظاهرة لا يمكن مجرد التعامل معها بوسائل قانونية فقط، خاصة مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي التي تجعل التعامل القانوني بين الدول أمرًا صعبًا، كما ان التحدي الرئيسي يتمثل في محاولة تحديد الحدود القانونية للتعامل مع هذه الظاهرة، خاصة في ظل الأوضاع الجديدة وتطور وسائل الإعلام»[150].

وتشير سناء القويطي إلى أن المشرع المغربي «وضع عدة عناصر وشروط تحدد ماهية الخبر الزائف، وهي سوء النية، وعدم صحة الوقائع، وأن تخل بالنظام العام، أو تثير الفزع، ثم عنصر العلانية، مضيفة أن القانون الجنائي بدوره صنف هذه الأفعال بوصفها جنحا وخصص بنودا للعقوبات التي تتراوح بين الغرامة والسجن، كما اعتبر قانون الصحافة النشر ترويج الأخبار الزائفة على الإنترنت ضمن الأفعال الماسة بالنظام العام، حيث تأتي في الرتبة الثانية في باب العقوبات المتعلقة بهذه الأفعال، وذلك بعد تحديد عقوبة الإساءة للدين الإسلامي، أو النظام الملكي، أو التحريض ضد الوحدة الترابية للمملكة ما يحيل على وعي المشرع بخطورة هذه الأفعال التي تشكل جنحة يؤدي مرتكبها غرامة مالية»[151].

ويشير أيمن العويدي إلى توفر «مفهوم تشريعي واضح لمعالجة مشكلة التضليل الإعلامي والمعلومات الزائفة في المادة 474/2 من القانون الجنائي بالمعاقبة بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وغرامة مالية على كل من قام بأي وسيلة بما في ذلك الأنظمة المعلوماتية بث أو توزيع تركيبة مكونة من أقوال شخص أو صورته دون موافقته أو قام بث أو توزيع ادعاءات أو وقائع كاذبة بقصد المس بالحياة الخاصة للأشخاص أو التشهير بهم»[152]، بينما يرى عمر الخروج «ان قانون الصحافة والنشر هو الإطار القانوني الذي يؤطر مفهوم الأخبار الزائفة، وأنه لم يحدد تعريفا لها لكن ومع انتشار هذه الظاهرة وتأثيراتها أصبحت تشكل تحديا أمام المجتمع والسلطات وهي غير خاضعة للرقابة والتدقيق لأنها تجد التربة الخصبة في مواقع التواصل الاجتماعي بخلاف وسائل الإعلام التقليدية»[153].

(145) محمد بلقاسم، مصدر سبق ذكره.
(146) أيمن العويدي، مصدر سبق ذكره.
(147) محمد شباعو، مصدر سبق ذكره.
(148) محمد الغروس، جلسة حوار مركزة أجريت لغايات الدراسة.
(149) عبد الله البقالي، مصدر سبق ذكره.
(150)محمد بلقاسم، مصدر سبق ذكره.
(151) سناء القويطي، مصدر سبق ذكره.
(152) أيمن العويدي، مصدر سبق ذكره.
(153) عمر الخروج، مصدر سبق ذكره.

وترى فاطمة بوغنبور أن «المشرع المغربي يحاول معالجة مشكلة الأخبار الكاذبة في قانون الصحافة والنشر وفي مجالات قانونية أخرى، وأقر نصوصا قانونية تتلاءم مع مقتضيات العصر وتطور شبكات التواصل الاجتماعي بإقرار تشريعات وقوانين لمحاربة الإشاعة ونشر الأخبار الزائفة، وهو القانون الذي دخل حيز التنفيذ في 2018، ونص على يعاقب بالسجن من 6 أشهر إلى 3 سنوات وبغرامة مالية قدرها من 2000 إلى 20000 درهم، كل من قام عمدا وبكل وسيلة بما في ذلك الأنظمة المعلوماتية بالتقاط أو تسجيل أو بث أو توزيع أقوال أو معلومات صادرة بشكل خاص أو سري، دون موافقة أصحابها»[154].

ويرى الباحث في مجال الإعلام وحقوق الإنسان، أشرف طريبق، أن «هذا الوضع التشريعي في معالجة ظاهرة التضليل الإعلامي في المغرب لا يزال بحاجة إلى تحديث شريطة أن يتضمن مراعاة حقوق الإنسان، وضمان حرية التعبير، والحماية من التضييق والاضطهاد، ويجب أن تكون هناك جهود مشتركة لمواجهة هذه الظاهرة، تشمل التدابير القانونية، وتعزيز الوعي الشعبي، وتطوير الأمية الإعلامية والتكنولوجية»[155].

ولا بد من الإشارة إلى أن مجلس الحكومة المغربية تمكن «من تمرير مشروع قانون رقم 22.20 لتجريم نشر «الأخبار الزائفة وبعض السلوكيات الإجرامية الماسة بالشرف والأشخاص والقاصرين على شبكات التواصل الاجتماعي»، وخصّت النيابة العامة المغربية من يروّج أخبارًا زائفة ذات علاقة بموضوع كوفيد 19، ملوّحة بعقوبة السجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات، وغرامةٍ تصل إلى 20.000 درهم (حوالي 2000 دولار أميركي)، مستندةً في ذلك إلى مواد في القانون الجنائي المغربي»[156].

وفي ذات السياق التشريعي الذي يمكن من خلاله معالجة ظاهرة التضليل الإعلامي وطرائقه المتعددة فإن الاعلاميين والحقوقيين في المغرب يعتقدون «أن تطبيق قانون حق الحصول على المعلومات يمكن اعتباره بمثابة رادع للحد من المعلومات المضللة»[157]، وأنه « أفضل طريقة لمواجهة المعلومات الكاذبة والمضللة»[158]، وأنه سيقلل «من الاشاعات وكبح نشر التضليل»[159]، و»قد يساهم تفعيل هذا الحق في نشر الأخبار الحقيقية لو التزمت به الجهات الرسمية والقطاعات الحكومية»[160]، و»أن الحرمان من المعلومة بالتأكيد يساهم في انتشار الأخبار الزائفة، كما أن هناك تسريبات محددة تطلق وفق خطة معدة مسبقا تصب في مصلحة بعض الجهات سواء حكومية أو غيرها، وأصبحت الحكومة تعتمد هذا الأسلوب للتأثير على الرأي العام البسيط»[161].

وتؤكد سناء القويطي في هذا الصدد على أنه «لا يكفي وجود القانون بل المهم هو تنفيذه وتفعيله، وفي حالة المغرب لا يلجأ الصحفيون لهذه الآلية إلا بشكل محدود بسبب البيروقراطية وطول مدة تحصيل المعلومة، وليس لدى الصحفيين تكوين أو دراية حول كيفية التعامل مع هذه الآلية أو ثقة بجدواها»[162].

وهذا ما يعاود التأكيد عليه أشرف طريبق قائلا «إن الصحفيين والمواطنين العاديين يواجهون صعوبات كبيرة عند طلب المعلومات من الإدارات، حيث يتم الرد على طلباتهم بإجابات عامة وغير ذات مضمون، أو يتم تجاهل طلباتهم، مضيفا «نحن أمام مشكلة موضوعية أولاً في كيفية الحصول على المعلومات داخل الإدارة، ونحن نعلم أن الإدارة هي الجهة الأكثر تضررًا من تزوير الأخبار، حيث يمكن أن يؤثر ذلك على الرأي العام ويهدد الأمن العام، كما يواجه العاملون في مجال الصحافة صعوبات إضافية في بعض الأحيان، حيث يجدون أخبارًا ملوّنة بالتحامل أو تسويق لآراء شخصية، وقد شهدنا ذلك في حالات معينة، مثل قضية الصحفي بو عشرين، وبعض القضايا الأخرى التي تتعلق بحقوق الإنسان، والحق في الحصول على المعلومات داعيا إلى تنفيذ القوانين المرتبطة بحق الوصول إلى المعلومات، وتشجيع الشفافية داخل الإدارة، ويجب على الصحفيين، رغم صعوبات الإنتاج، أن يستمروا في السعي للحصول على الحقيقة ونشرها»[163].

ويلفت محمد الغروس «إلى أن 60% من المواطنين في المغرب لا يطلبون المعلومات من مؤسسات الدولة، مما يكشف عن وجود تحديات حقيقية في فهم وممارسة حق الوصول إلى المعلومات، فضلا عن إشكاليات تتعلق بتحديث المؤسسات لمواكبة التكنولوجيا الحديثة، ووجود إشكال حقيقي في تحقيق التوازن بين الثقة وحقوق الحريات العامة، مما يجعلنا اليوم أمام تحديات جديدة تتعلق بتوازن الحكومات ووسائل الإعلام، فعندما تتراجع الحكومات بشكل إرادي أو غير إرادي، يظهر الفراغ ويمتلئ بالتشويهات والتضليل»[164].

وهذا ما يشير ’ليه عبد الله البقالي قائلا «نحن في منطقة رمادية فيما يتعلق بحق الحصول على المعلومات في المغرب، حيث يشير الدستور إلى هذا الحق، ومع ذلك، تظل هناك تحديات وصعوبات في تطبيق هذا القانون، مما يتطلب تعديلًا وتطويرًا لتحسين فعالية حق الحصول على المعلومات في المغرب»[165].

(154) فاطمة بوغنبور، مصدر سبق ذكره.
(155) أشرف طريبق، جلسة حوار مركزة أجريت لغايات الدراسة.
(156) مكافحة التضليل الإعلامي في العالم العربي، جائحة كوفيد 19، نموذجا، شبكة أريج للصحافة الاستقصائية – ص 30، متوفر على رابط: https://:arij.net/wp-content/uploads/2020/12/AR-policy-Disinformation-pdf
(157) كريم الشرقاوي، مصدر سبق ذكره.
(158) عمر خروج، مصدر سبق ذكره.
(159) أيمن العويدي، مصدر سبق ذكره.
(160) فاطمة بوغنبور، مصدر سبق ذكره.
(161) محمد شماعو، مصدر سبق ذكره.
(162) سناء القويطي، مصدر سبق ذكره.
(163) أشرف طريبق، مصدر سبق ذكره.
(164) محمد الغروس، مصدر سبق ذكره.
(165) عبد الله البقالي، مصدر سبق ذكره.

ويدعو محمد بلقاسم إلى «مزيد من الآليات والتدابير لمكافحة ظاهرة التضليل الإعلامي من خلال التفاعل، والتعاون المشترك بين الحكومة والصحافة، ويتعين التركيز على تعزيز حق الوصول إلى المعلومات وتشجيع الشفافية، بعد أن أظهر الواقع غيابًا واضحًا في توفير المعلومات المتعلقة بالإدارة العمومية»[166].

وتطرح في هذا السياق قضية «الإفصاح الطوعي « أو «الذاتي» عن المعلومات باعتبارها أحد الأركان الرئيسية في تحقيق مبادئ الشفافية، فضلا عن كونها أحد أهم طرق تفعيل قانون حق الحصول على المعلومات، وإتاحتها للجمهور سريعا مما يحاصر الإشاعات والأخبار المضللة، ويحرم مروجي التضليل المعلوماتي من بيئة خصبة لأعمالهم.

«إن سياسة الإفصاح الذاتي تلعب دورا مهما في عقلنة العمل، وحماية المجتمع من كل الأخبار المضللة وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على المجتمع»[167]، «فللأخبار الكاذبة سحر وقبول يفوق الحقيقة لدى الجمهور»[168]، «فالصحفي يحتاج إلى المصادر، وانفتاح الحكومة والمؤسسات الرسمية وتنظيمها لمؤتمرات صحفية دورية وبلاغات توضيحية مستمرة»[169].

إن مطلب الإفصاح الطوعي عن المعلومات تمثل تحديا، «ويجب مواجهة هذا التحدي بمبادرات تطويرية ومستوى أفضل من المعلومات، ليس فقط توفير المعلومة على أهميتها، بل يجب أيضا تطوير وسائل التواصل والخروج للإعلام، وعدم ترك الفراغ ليكون مساحة خصبة للإبداع والابتكار حتى في التضليل والكذب أحيانا، وعلى الحكومة تقديم المعلومة لأنها إحدى السبل لمحاصرة الإشاعات والأخبار الزائفة التي نتعرض لها يوميا مما يزعزع الاستقرار ويؤثر على الأمن والثقة وغيرها من الجوانب»[170].

«إن غياب المعلومات الدقيقة والموثقة تبقى جزءا مهما في مكافحة ومحاربة ظاهرة التضليل الإعلامي، وتأتي أهمية تفعيل حق الحصول على المعلومات كأحد تلك الوسائل المهمة في هذه المواجهة بين الحقيقة والكذب وبين الثقة والشك والريبة، فعندما يتم إهمال هذا الأمر، سيستغل المستثمرون جهل الناس ويعملون على توجيههم نحو الأفكار الملتوية، ويبدو أن لوسائل التواصل الاجتماعي سلطة كبيرة على الناس، وهنا يكمن التحدي في تعزيز قدرتهم على التمييز بين المعلومات الموثوقة وغير الموثوقة»[171].

(166) محمد بلقاسم، مصدر سبق ذكره.
(167) أيمن العويدي، مصدر سبق ذكره.
(168) كريم الشرقاوي، مصدر سبق ذكره.
(169) فاطمة بوغمبور، مصدر سبق ذكره.
(170) محمد الغروس، مصدر سبق ذكره.
(171) محمد العروس، المصدر السابق.

إن منصات التواصل الاجتماعي تتصدر قائمة الجهات الأكثر إنتاجا للتضليل والتزييف الإعلامي، وهو ما اتفق عليه غالبية من تحدثوا لهذه الدراسة من إعلاميين، وصحفيين، وقانونيين مغاربة.

فيرى أيمن العويدي أن منصات التواصل الاجتماعي هي الأكثر صناعة ونشرا للأخبار المضللة، وكذلك سناء القويطي قائلة إن منصات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية الاكثر صناعة للأخبار المضللة بسبب كثرة المواقع، أو ما يسمى فوضى المواقع وضعف تكوين العاملين بها حتى أصبحت الصحافة مهنة مستسهلة يمارسها أيا كان، ويضيف كريم الشرقاوي الأحزاب المغربية إلى جانب منصات التواصل الاجتماعي باعتبارهما الأكثر صناعة للأخبار المضللة، فيما ترى فاطمه بوغمبور أن منصات التواصل الاجتماعي الأكثر تأثيرا لأنها تنقل الأخبار بشكل سريع وعنقودي من طرف الناس دون تحقق»[172].

ويشير محمد شماعو إلى أن «الأخبار المضلة تحظى بدعم وتمويل عدة جهات، وإيصال الأفكار المضللة يتم بطرق إبداعية وسريعة من خلال الصور والفيديوهات، والمجتمع البسيط يتلقى المعلومة من الصور والخطاب المختصر، لذا لم نعد نرى أي نوع من أنواع التحليل، والسياسيون هم المستفيدين بالدرجة الأولى لذلك هناك بعض الفرق المعارضة للحكم في اتجاه معين، ويلجأون بالتأكيد إلى الأخبار المضللة وفق أسلوب ممنهج، والفضاء الذي يشهد هذه الأخبار هي مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة انستغرام وفيسبوك من خلال صفحات المؤثرين التي بدأت الحكومة تتعامل معهم من أجل تأليب الرأي العام حول قضية معينة، وهناك آلاف المواقع الإلكترونية التي تبث أخبارا كاذبة ومضللة محاولة أن تكتسب السبق الصحفي، أو أنها مدفوعة الثمن خدمة لجهة معينة»[173].

ويرى عبد الله البقالي أنه «من الصعب التحدث بدقة حول المواقع المنتجة للمحتوى الإعلامي، أو تحديد الأفراد والجهات الواقفة وراءها بشكل دقيق، ولكن يبدو أن هناك أسئلة عميقة يجب رفعها حول كيفية افتعال هذه الأخبار ومن يقف وراء هذا الافتعال، وما هي الأهداف المرجوة منه، وعند قراءة النتائج، يظهر أن هذه الأخبار تستهدف مؤسسات الحياة السياسية، وتقلل من قيمة الخطاب السياسي وحتى من قيمة المؤسسات، ويبدو وكأن الهدف من نشر هذه الأخبار هو تشويه صورة المؤسسات، وتقويض الثقة في الممارسة السياسية في الحياة العامة بشكل عام»[174].

(172) أيمن العويدي، وسناء القويطي، وكريم الشرقاوي، وفاطمة بوغنبور، مصادر سبق ذكرها.
(173) محمد شماعو، مصدر سبق ذكره.
(174) عبد الله البقالي، مصدر سبق ذكره.

ووفقا لأشرف طريبق فإن «النهج في سياسة أو خطة التضليل الإعلامي هو نهج سائد وشامل لا يمكن تحديده كمسؤولية فعلية مرتبطة بجهة محددة، فالدولة تظهر ككيان يسيطر، وتُطبّق سياسة تسعى إلى فرض مصادر وأخبار معينة، وفيما يتعلق بالفاعلين الاقتصاديين فإننا نجد خطط تضليل تكون حاضرة في إطار التنافس بين القوى الاقتصادية المؤثرة، سواء كانت بحكم النفوذ السياسي أو الاحتضان الاقتصادي فيحاولون نشر أخبار زائفة ومضللة لصالحهم، ومن الواضح أن هناك رعاة يدعمون الفاعلين الإعلاميين لنشر هذه الأخبار بكل سهولة، والفاعلون السياسيون أيضاً يشهدون صراعات سياسية ومناورات، خاصةً مع اقتراب مواعيد الانتخابات أو تصاعد الصراعات الأيديولوجية»[175].

وفيما يدعو محمد الغروس إلى متابعة أصحاب هذه المنصات التي ينتشر عليها هذا النوع من الأخبار المضللة وتطبيق القانون عليهم، فإن محمد بلقاسم يرى أنه لا يمكن الحديث عن وجود أخبار مضللة وزائفة بدون قصد، قائلا إن المسؤولين يتحملون المسؤولية عن إصدار الأخبار الزائفة مسؤولية كاملة وفي هذا الإطار، يلعب الصحفيون دوراً رئيسياً في كشف الحقائق وتقديم معلومات صحيحة وموثوقة، كما يجب تعزيز التواصل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وتوفير موارد بشرية ومالية لمواجهة الأخبار الكاذبة، مشددا في الوقت على أهمية وجود منصات للتحقق من صحة المعلومات، وضرورة دعم التدريبات في المجال الرقمي لمواجهة هذه التحديات على جميع الأصعدة ولجميع الفئات العمرية[176].

إن ما يدعو إليه بلقاسم وآخرون من العمل على تنمية وعي الجمهور المغربي على الإعلام وكيفية التعامل مع منصات التواصل الاجتماعي والسيل الجارف للأخبار اليومية التي يتلقفها الجمهور بل ويشاركها مع أصدقائه وأهله، وجمهور بيئته دون التدقيق في مدى صحتها ودقتها مما يحول الجمهور برمته إلى متلقي لتلك الأخبار المضللة والزائفة التي تؤثر على وعيه، وربما في حالات كثيرة تعمل على توجيه آرائه ومواقفه تجاه كل القضايا المحيطة به وبما يحوله إلى ضحية سهلة للتزييف والخداع.

ولمعالجة هذه الظاهرة الممتدة فقد بدت التربية الإعلامية «صمام أمان لمهنة الصحافة والإعلام»، و«عامل مناعة ذاتية ضد الأخبار الكاذبة لكنها طويلة الأمد لأنها ترتبط بالمدرسة والأسرة» و «تجعل المواطن طرفا فاعلا في الحد من الأخبار الزائفة وليس مستهلكا هشا يمتص كل ما يروج في وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع ويعيد نشرها»[177].

(175) أشرف طريبق، مصدر سبق ذكره.
(176) محمد الغروس ومحمد بلقاسم، مصدران سبق ذكرهما.
(177) أيمن العويدي، وفاطمة بوغنبور، وسناء القويطي، مصادر سبق ذكرها.

وفقا لما يقوله عبد الله البقالي «فإن التربية على وسائل الإعلام هي جزء أساسي من التحسينات التي نسعى إليها هنا في المغرب، والهدف الرئيسي من هذه التربية هو تعزيز الوعي لدى المتلقي بالتحسين في فهمه وتقديره للمعلومات، ويمكن تجنب أن يكون ضحية للأخبار الزائفة، لهذا السبب، يجب أن تكون عملية التربية الإعلامية مدرجة في المناهج التعليمية، بدءًا من المستوى الابتدائي، إلى المراحل الثانوية والجامعية بهدف تأهيل المواطن بمهارات وفهم يمكنه من التمييز بين المعلومات الصحيحة والأخبار الزائفة»[178].

فـ «عموم المواطنين ليس لديهم علم بالنصوص القانونية التي من الممكن أن ترتب عقوبات عليهم، خاصة فئة الشباب، ويجب حظر كل المواقع التي تعمل دون ترخيص مع التركيز على تنشئة إعلاميين شباب قادرين على نقل الإعلام لمرحلة جديدة بعيدا عن التضليل والتزييف»[179]،و «يجب تكوين (تدريب) الصحفيين حول تقنيات وآليات التأكد من صحة الأخبار، ووضع منصات رقمية للتزود بالأخبار»[180].

ويرى أشرف طريبق أن التربية الإعلامية لا يمكن لنتائجها إلا أن تقاوم التضليل الإعلامي، ومحاربة الأخبار المضللة والأخبار الزائفة كوحدات أساسية يمكن تلقينها للتلاميذ بشراكة بين منظمة المجتمع المدني والمدارس، بين الصحافة المستقلة والمدارس، بين المؤسسات التي تعنى بالتنظيم الذاتي والمجلس الوطني والصحافة والهاكا، وغيرها كلها مؤسسات يمكن أن تسهم في ذلك»[181].

ثانيا: التضليل الإعلامي في تونس

حملت الجريدة الرسمية في تونس يوم 16 أيلول/ سبتمبر المرسوم الرئاسي رقم 54 لسنة 2022 تحت عنوان «مكافحة الجرائم المتعلقة بأنظمة المعلومات والاتصال» وهو القانون الذي وقفت ضده معظم مكونات المجتمع التونسي باعتباره قانونا يهدد حرية الصحافة، وحرية التعبير.

وخلا المرسوم الرئاسي من أي تعريف لمفاهيم «الإشاعة والأخبار الزائفة» باستثناء عنوان للقسم الفرعي الثالث من المرسوم تحت عنوان «في الإشاعة والأخبار الزائفة»، بينما تجاهل المرسوم في مادة التعريفات أية إشارة لهما[182].

ووفقا لنص الفصل 24 فإنه «يعاقب بالسجن مدة خمسة أعوام وبخطية قدرها خمسون ألف دينار كل من يتعمّد

(178) عبد الله البقالي، مصدر سبق ذكره.
(179) محمد شماعو، مصدر سبق ذكره.
(180) كريم الشرقاوي، مصدر سبق ذكره.
(181) أشرف طريبق، مصدر سبق ذكره.
(182) مرسوم رقم 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 «مكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال»، متوفر على رابط: https://:legislation-securite/tn/ar/law/105348

استعمال شبكات وأنظمة معلومات واتّصال لإنتاج، أو ترويج، أو نشر، أو إرسال، أو إعداد أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو وثائق مصطنعة أو مزوّرة أو منسوبة كذبا للغير بهدف الاعتداء على حقوق الغير أو الإضرار بالأمن العام أو الدفاع الوطني أو بث الرعب بين السكان، ويعاقب بنفس العقوبات المقررة بالفقرة الأولى كل من يتعمد استعمال أنظمة معلومات لنشر، أو إشاعة أخبار ،أو وثائق مصطنعة ،أو مزورة أو بيانات تتضمن معطيات شخصية أو نسبة أمور غير حقيقية بهدف التشهير بالغير أو تشويه سمعته أو الإضرار به ماديا أو معنويا أو التحريض على الاعتداء عليه أو الحث على خطاب الكراهية، وتضاعف العقوبات المقررة إذا كان الشخص المستهدف موظفا عموميا أو شبهه»[183].

ووصفت منظمة مراسلون بلا حدود هذا المرسوم الرئاسي بأنه يهدد حرية الصحافة في تونس مطالبة بإلغائه، قائلة في بيان لها «لا يمكن أن تسلك مكافحة التضليل والأخبار الزائفة طريق الرقابة وحظر نشر المعلومات، إنه قانون سالب للحرية ويهدف إلى ثني الصحفيين عن القيام بعملهم، بقدر ما يهدف إلى خلق مناخ يعمه الخوف والدفع بأهل المهنة إلى هاوية الرقابة الذاتية، إنه اختيار سخيف من شأنه أن يعزز تداول الأخبار الزائفة التي من المفترض أن يحاربها هذا القانون، ولذا تطالب مراسلون بلا حدود بإلغاء هذا المرسوم الرئاسي في أسرع وقت ممكن»[184].

وطالبت نقابة الصحفيين التونسيين مرات عديدة بإلغاء المرسوم لكونه مخالف للدستور ولالتزامات تونس الدولية في مجال حقوق الإنسان، وحرية الصحافة، ومبدأ تناسب الأحكام، ويؤكد على توجه السلطة في تونس نحو تكريس منظومة تشريعية وسياسية تضرب الحقوق والحريات.

وبالرغم من عدم الاستجابة لتلك المطالب فقد وصل الأمر بالحكومة التونسية في مطلع شهر كانون الثاني/ يناير سنة 2024 باتخاذ قرار بوقف رواتب، وإيقاف عمل أعضاء هيئة الاتصال السمعي والبصري «الهايكا» لمجرد طلب أعضاء الهيئة من الرئيس التونسي قيس سعيد إيقاف العمل بمرسوم 54 المتعلق بمكافحة الجرائم الإلكترونية[185].

(183) المصدر السابق.

(184) مراسلون بلا حدود، متوفر على الرابط: https://ar.rsf.org/85%D8%D9%-D8%B1%8A%D9%D8%BA%-85%88%D9%%B1%D8%B3%D9-82%88%D9%85%D8%B3%D8%A8%D9%D9%85%D8%A7%D8%%85%D9%D9%-D8%AF%87%D8%AF%D9%8A%D9%D8%A7%D%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%-B1%D8%B3%D8%A9-86%D8%B3%88%D9%D9%D8%AA%-8A%81%D9%D9%-81%D8%A9%9-84%84%D8%A7%D9%D9%D8%AE%-86%85%D9%D9%84%D8%D8%A7%D9%-85%D9%8A%D8%B1%D9%D8%AC%D8%AA%88%D8%A7%D9%-%A5%D8%B4%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AAD8%A7%D9%-D8%A8%D8%A7%D8%B1%84%D8%A3%D8%AE%%D981%D8%A9%84%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D9%

(185) عضو في هيئة الاتصال التونسية: راسلنا سعيّد حول المرسوم 54 فتم إيقاف عملنا، القدس العربي، عدد صدر بتاريخ 2024/1/5، متوفر على رابط: https://www.

وبحسب الصحفي عبد الرؤوف بالي عضو المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين فإن المرسوم رقم 54 جاء مصحوباً بإجراءات أخرى تم اتخاذها سابقًا، منها تقييد حق الوصول إلى المعلومات، ويتعرض الذين يحاربون الإشاعات للمتابعة القانونية في تونس وفقًا لهذا المرسوم ، مشيرا إلى أن التشريعات في تونس قبل الثورة أو بعدها لم يكن هناك ذكر واضح لمفهوم التضليل الإعلامي، بل كان يوجد الادعاء الكاذب أو الأخبار الخاطئة وحين نتحدث عن التضليل الإعلامي فإننا نقصد مفهوم أوسع بحيث تقوم مؤسسات إعلامية بنشر أخبار كاذبة لتضليل الرأي العام وليس شخصا محددا»[186].

ويشير نقيب الصحفيين التونسيين السابق مهدي جلاصي إلى «عدم وجود نص قانوني أو تشريع واضح يجرم التضليل الإعلامي لكن يوجد في قانون الصحافة المرسوم 115 عقوبات على من ينشر الأخبار الكاذبة والمزيفة، وهي ليست عقوبات كبيرة وأغلبها عقوبات مالية ولا تتحدث بطريقة صريحة وواضحة على التضليل الإعلامي بل تتحدث عن جرائم بسيطة»[187]، ففيما تشير رئيسة المجلس الصحافي التونسي اعتدال المجبري إلى «وجود قوانين أخرى، مثلا، السب والشتم والقذف والافتراء، وما إلى ذلك لكن لا يوجد قانون خاص بالتضليل الإعلامي»[188].

وترى عضوة النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، أميرة محمد، أن مرسوم رقم 54 قام بالزج بفصل يتعلق بالأخبار الزائفة، ولقد اعتبرناه في تونس أنه يهدف لضرب حرية التعبير وليس التصدي للأخبار الزائفة لأنه يحتوي على نصوص وعبارات فضفاضة، ويعتمد على عقوبات منها 5 و10 سنوات سجن في مفاهيم غير واضح ما هو المقصود منها، فعلى أرض الواقع أصبح النقد الموجه للسلطة بمثابة أخبار مضللة وزائفة وتتم ملاحقة الصحفيين بموجب هذا الفصل في قانون لا يمت لمهنة الصحافة بصلة»[189].

ويشير الهاشمي نويرة، الرئيس المؤسس لنقابة الصحفيين التونسيين، إلى عدم وجود نص قانوني يتناول التضليل الإعلامي إلا أن بعض القوانين عالجت قضايا التشهير، ويضيف «أن مرسوم 54 قد يؤثر حتى على حقوق الرأي والتعبير، وحرية الصحافة، ويظهر الجدل بين الحاجة إلى تنظيم لمكافحة التضليل الإعلامي وحماية حقوق الفرد وحرية الصحافة»[190]، فيما

(186) عبد الرؤوف بالي، مقابلة معمقة أجريت لغايات الدراسة.

(187) مهدي جلاصي، مقابلة معمقة أجريت لغايات الدراسة.

(188) اعتدال المجبري، مقابلة معمقة أجريت لغايات الدراسة.

(189) أميره محمد، مقابلة معمقة أجريت لغايات الدراسة.

(190) الهاشمي نويرة، مقابلة معمقة أجريت لغايات الدراسة.

ترى ريم السودي أن مرسوم 54 «اتجه نحو اعتماد القوانين لتقييد الأصوات المخالفة والآراء، بموجب الفصل 24 من المرسوم، وهذا الاتجاه يبدو وكأنه يهدف إلى قمع الأصوات غير المتماشية، مما يؤثر على الصحفيين والسياسيين والنقابيين، فضلاً عن المدافعين عن حقوق الإنسان والحريات»[191].

وترى د. نجوى الهمامي، مديرة البرمجة في إذاعة السيدة للمعهد العربي لحقوق الإنسان، أن «ظاهر المرسوم رقم 54 هو لمجابهة الأخبار الزائفة والمضللة لكن في باطنه هو مقيد لحرية التعبير والصحافة والهدف منه التعامل القضائي المباشر مع الصحفيين بالعقوبة الجزائية والسجن، لذا نجد هناك تحفظ كبير لدى الصحفيين والصحفيات، ونقابة الصحفيين أيضا حول هذا المرسوم وهناك مطالبات بسحبه، حيث يقوض حرية التعبير في تونس كحق من حقوق الإنسان، خاصة في ظل عدم النفاذ للمعلومة بسبب هذا المرسوم، ولهذا الأمر هناك انتشار كبير للأخبار المضللة والزائفة في تونس حتى من السلطة بحد ذاتها إذ تقدم معلومات مغلوطة ومضللة مروجة لها من خلال الخطابات والبيانات وحتى الصحف الرسمية»[192].

يتضح أن التشريعات والقوانين التونسية لم تعالج ظاهرة التضليل الإعلامي بمفهومها الخاص، لكن القضايا التي يشملها التضليل الإعلامي؛ كالإشاعة، ونشر البيانات والمعلومات غير الدقيقة، والتشهير واغتيال الشخصية عولجت في قوانين أخرى.

ومن الواضح أن المرسوم 54 قد أثر سلبا على حرية الصحافة في تونس، وعلى حرية التعبير وبما يخالف ليس فقط نصوص الدستور التونسي، وإنما المعايير الدولية، فيما تشير شهادات من تحدثوا لهذه الدراسة عن حجم التأثيرات السلبية على حرية الصحافة وحرية التعبير، وصولا إلى توجيه الاتهامات المباشرة إلى الدولة التونسية نفسها باعتبارها المستفيد الأول من هذا المرسوم، فضلا عن كونه لم يعالج ظاهرة التضليل والتزييف الإعلامي في المجتمع التونسي.

وتعترف اعتدال المجبري بوجود أخطاء في السنوات الثلاثة الأخيرة، لكنها ـ على حد قولها ـ لا تتخيل وجود تضليل إعلامي بمعناه الفعلي لكن هناك أخطاء، «إذ يتم تداول معلومات خاطئة في وسائل الإعلام دون التدقيق فيها، فتضرب مثالا بقولها: أتذكر إنه قبل وفاة الرئيس السابق قايد السبسي، وتحديدا في فترة مرضه خرجت أكثر من مرة إشاعات وأخبار إنه توفي، كذلك الأمر أيضا بالنسبة إلى بعض الفنانين وبعض الكتاب وبعض المناضلين في كل مرة هناك معلومة خاطئة تماما تشير إلى وفاتهم «[193].

ترى أميره محمد أن الأخبار الزائفة والمضللة انتشرت في تونس

(191) ريم السودي، مقابلة معمقة أجريت لغايات الدراسة.
(192) د. نجوى الهمامي، مقابلة معمقة أجريت لغايات الدراسة.
(193) اعتدال المجبري، مصدر سبق ذكره.

في السنوات الثلاثة الأخيرة وهي الفترة التي كانت كل السلطة في يد رئاسة الجمهورية، مما أثر على الحالة العامة في تونس بشكل كبير جدا في ظل عدم اعتراف السلطة التنفيذية بحق المواطنين بحق الحصول على المعلومة، فالصحفي هو المكلف بنقل المعلومة الدقيقة للمواطنين، وبالتالي ستكثر الأخبار المضللة والزائفة، وأكثر جهة تكثر بها الأخبار المضللة والزائفة هي وسائل التواصل الإعلامي»[194].

ولعل من أبرز الأخبار المضللة التي انتشرت في السنوات الأخيرة تلك الأخبار المضللة التي زعمت وجود احتفالات بالآلاف عقب انقلاب الرئيس التونسي قيس سعيد على السلطات الأخرى سنة 2021، وتبين لاحقا أنها أخبار مضللة، ويعود تاريخها لعامين ماضيين، وبعد فوز الرئيس سعيد بالرئاسة التونسية سنة 2019، كذلك نشر صور مضللة لحريق مقرات للإخوان المسلمين وتبين أنها صور تعود لمصر سنة 2013 إبان الاحتجاجات المصرية على الرئيس المصري محمد مرسي»[195].

ومن أبرز الأخبار المضللة تلك الأخبار التي نشرت حول المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين إلى جنوب صحراء تونس أواخر سنة 2022، مما دفع بالصفحة الرسمية للرئاسة التونسية يوم الثلاثاء 21 فبراير/شباط 2023، النشر حول «معالجة ظاهرة توافد أعداد كبيرة من المهاجرين غير النظاميين من أفريقيا جنوب الصحراء إلى تونس»، مما أثار موجة من الاستنكار والتنديد فاعتبره نشطاء وحقوقيون أنّه يحتوي على خطاب عنصري ونظرية مؤامرة، بينما قال الرئيس قيس سعيد «إنّ هناك ترتيبًا إجراميًّا تمّ إعداده منذ مطلع هذا القرن لتغيير التركيبة الديمغرافية لتونس، وأنّ هناك جهات تلقت أموالًا طائلة بعد سنة 2011 من أجل توطين المهاجرين غير النظاميين من أفريقيا جنوب الصحراء في تونس»[196].

وبحسب موقع مسبار المختص بتدقيق المعلومات فقد «نشرت على مواقع التواصل الاجتماعي، ادّعاءات مضللة وزائفة حولهم، معززة بمخاوف حول مشروع استيطاني في البلاد، بادعاء وجود 700 ألف إفريقي في جنوب صحراء تونس غير شرعي، بينما

(194) أميره محمد، مصدر سبق ذكره.
(195) أخبار مضللة انتشرت بالتزامن مع انقلاب سعيد، عربي 21، بتاريخ 5 /2 / 2013، متوفر على رابط: https://arabi21.com/story/1376880/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%B6%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D8%B1%D8%B4%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%AA%D8%A7%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D9%82%D9%86%D8%A7%D9%85-%D8%B9%D9%86%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%B3%D8%B9%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9
(196) الادّعاءات المضللة حول المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء في تونس، موقع مسبار، متوفر على رابط: https://misbar.com/editorial/2023/03/17/%D8%A7%D8%AF%D8%B9%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA%D9%85%D8%B6%D9%84%D9%84%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3

أشارت التقديرات للمنظمات غير الحكومية أن عددهم يتراوح ما بين 30 إلى 50 ألفا، كما نشرت صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، مقطع فيديو على أنّه يوثق اعتداءات على مهاجرين أفارقة في تونس خاصة من الجنسيتين السودانية والتشاديّة، لأن دولهم لم ترسل طائرات لإجلائهم، وأوضح تحقّق «مسبار» أنّه مضلّل ويعود تاريخه إلى يونيو/حزيران 2022، ويوثق تعامل السلطات الأمنية مع مهاجرين حاولوا اجتياز سياج مليلية، الذي يفصل بين المغرب وإسبانيا»[197].

مثل تلك الأخبار المضللة لم تتضمن مصادر معرفة أو معلومة، ولم تعتمد على أي شاهد، أو خبير، لكن الأهم أن مثل هذه الأخبار كادت أن تؤدي إلى أعمال عنف ضد اللاجئين الأفارقة بعد الذي تضمنه هذا الخبر المضلل من تحريض، وخطاب كراهية ضد اللاجئين، مما قد يؤثر مباشرة على السلم المجتمعي في تونس، في الوقت الذي تعيش البلاد فيه أزمات سياسية ساخنة.

وترى أميره محمد «أن هذه الأخبار المضللة والزائفة أثرت بشدة على الرأي العام في تونس فهناك العديد من الأخبار التي راجت في مواقع التواصل والتي لا يمكن وصفها بالأخبار لأنها ليست دقيقة ولم يكن لها أي علاقة بالواقع، وساهمت بتأجيج في الجهة التي تمركز فيها هؤلاء المهاجرين وساهمت في توتر الأوضاع، وأوشكت أن تتحول إلى أزمة وعنف وغيرها من المشاكل للمهاجرين غير النظاميين في تونس»[198].

ويلاحظ أن مواقع التواصل الاجتماعي هي التي ساهمت مساهمة مباشرة في تأجيج الرأي العام التونسي بسبب الأخبار والأرقام التي أوردتها وتبين أنها مضللة، بعد أن كادت ستؤدي إلى عنف ضد المهاجرين غير الشرعيين في تونس.

ومن المؤكد أن معاودة تدقيق المعلومات التي نشطت منصات التواصل وبعض المواقع الإخبارية لمجاراتها والنقل عنها لما نجح المجتمع التونسي في تجاوز هذه القضية، ويعود الفضل في ذلك لمناهضة الأخبار المضللة بكشف كذبها وتزييفها وتوجيه الرأي بمخاطبته بالحقائق وكشف أكاذيب المضللين.

وتأتي جائحة كورونا لتشكل بيئة خصبة مضافة إلى البيئة الصراعية السياسية في الداخل التونسي لتجد الأضاليل والتزييف الإعلامي بيئة اجتماعية وإعلامية حاضنة لتلك الجائحة التي اجتاحت العالم ليس فقط بسبب الوباء، وإنما بسبب ما أرفقه من إشاعات وتزييف وتضليل إعلامي واسع النطاق.

لقد «صاحب ظهور الفيروس الجديد انتشار الشائعات، وساهمت زيادة أعداد المصابين وحالة الخوف التي سببها في تزايد الأخبار المغلوطة عنه وسرعة انتشارها، ليس فقط في المنطقة العربية، بل حول العالم، وانتبهت «منظمة الصحة العالمية» لمسألة الشائعات واحتاطت لتأثيرها على انتشار الوباء، لتظل تحدّث صفحاتها بتوضيح حقائق الشائعات الأكثر تداولًا عن كوفيد- 19 35 وتنقلها وسائل الإعلام المختلفة. وتركزت أكثر موضوعات التضليل الإعلامي عن الجائحة حول ماهية الفيروس المستجد، وما إذا ظهرت تنبؤات به في المستقبل والتفسير الغيبي والديني لانتشاره، وكذلك ما إذا تم اكتشاف علاج له، مما دعا بعض المؤسسات الإعلامية إلى تدقيق الأخبار الأكثر شيوعًا وشرحها للجمهور، مثل إذاعة «الديوان إف إم التونسية «، التي بدأت - مع انتشار الجائحة- تخصيص فقرة لذلك، وحتى بعض المؤسسات التي لا يتوافر لديها محققون إخباريون، انتبهت إلى تكييف إمكانياتها البشرية مع سياسة مهنية تقلل احتمالية وقوعها في فخ الأخبار المغلوطة»[199].

وبسبب ما تم نشره من شائعات وأخبار مضللة عن الجائحة في منصات التواصل الاجتماعي ومواقع إعلامية أخرى امتنع المواطنون عن أخذ اللقاح، على نحو «أن هذا ليس لقاحا للعلاج بل يوجد به شريحة في يدك للمراقبة وغيرها، أو أنه سيسبب العجز الجنسي والسرطان، والكثير من الأخبار الزائفة غير العلمية التي راجت، وبطبيعة الحال كان لها انعكاس وتطلبت جهدا كبير جدا من وسائل الإعلام والجهات المختصة لتفنيد مثل هذه الأخبار الزائفة، إلى جانب العديد من الأخبار الزائفة حول عدد الوفيات نتيجة الجائحة، والغريب أيضا هو أن أحد النواب ساهم في نشر أخبار كاذبة إذ تحدث بأن هناك طبيب اخترع تلقيح في تونس، وأنه يمكن استخدامه، في الأزمات خاصة وحين تنقص المعلومات الرسمية الصحيحة وتنقص الإيضاحات الضرورية تكثر الشعوذة وليس فقط الأخبار الزائفة والهدف منها مزيد من تجهيل الشعوب»[200].

لقد شهد «الفضاء العام التونسي تواجدًا مكثفًا للمعلومات والأخبار، مما أدى إلى انفجار في مجال الإعلام، خاصة على وسائل التواصل الاجتماعي، وفي هذا السياق، فقد تم استغلال المواعيد الانتخابية لنشر الأخبار الزائفة والمضللة بهدف التأثير والتشويش على الرأي العام، وجاء تركيز النقابة الوطنية للصحفيين على تشكيل وحدة خاصة لرصد ومعالجة الأخبار الزائفة والمضللة بعد الثورة استجابة للتحديات التي ظهرت بشكل أكبر بعد 25 يوليو 2021 ويعود السبب في انتشار الأخبار غير الدقيقة والمضللة إلى النقص في الوصول إلى المعلومات الرسمية والتدقيق في المصادر، لقد ساهم هذا الانغلاق في الوصول إلى المعلومات الرسمية في انتشار المعلومات غير الدقيقة»[201].

(197) المصدر السابق.
(198) أميره محمد، مصدر سبق ذكره.

(199) مكافحة التضليل الإعلامي في العالم العربي، جائحة كوفيد 19، نموذجا، شبكة أريج للصحافة الاستقصائية، متوفر على رابط: https://net.arij.net/wp-content/uploads/2020/12/AR-policy-Disinformation-pdf
(200) أميره محمد، مصدر سبق ذكره.
(201) ريم السودي، مصدر سبق ذكره.

«وفي مواسم الانتخابات واشتداد الصراعات السياسية تصبح الأخبار السياسية هي المادة الأكثر تداولًا للأخبار المغلوطة، ويبرز الاستقطاب السياسي كأحد أهم أسباب انتشار الأخبار المغلوطة، ففي الأوقات التي يستفحل فيها التباعد بين فصيلين سياسيين، تتواتر الأخبار الملفقة عن كليهما، سواء تم ذلك بشكل مقصود من خلال الأحزاب الموالية لهما، أو بتطوير من الجماهير التي تطرح آمالها ومخاوفها في مبالغات تنتشر سريعًا، لذلك تبدو أوقات الانتخابات الأكثر زخمًا في شيوع الأخبار المزيفة، كذلك في أوقات الحروب، لوجود قطبين متناحرين»[202].

وفي الحالة التونسية «تتبع أحزاب المعارضة نهجًا مماثلاً للتأثير على الرأي العام والتلاعب بالحقائق لكسب دعم الجماهير، وبسبب وجود الفراغ الكبير في المشهد السياسي التونسي، مما يُشجع على انتشار الأخبار الزائفة، خاصة في ظل قلة التفاهم السياسي وزيادة الجهل السياسي بين المواطنين، يُظهر الواقع أن التضليل الإعلامي يتسارع بشكل كبير في ظل الفراغ السياسي المتزايد والجهل المتزايد بالشؤون السياسية، وهو ما يزيد من تأثير هذه الظاهرة الضارة»[203].

وتشير د. نجوى الهمامي إلى أن «الأخبار الزائفة والمضللة تكثر في الحملات الانتخابية باعتبارها المحطة الكبرى التي تمر بها تونس، حيث يتعمد رؤساء الأحزاب والمنتسبين لها نشر أخبار مضللة ضمن حملاتهم الانتخابية، أيضا هناك صحفيين وإعلاميين يتعمدون نشر المعطيات الشخصية وتشويه السياسيين وتقدم معلومات خاصة بهم، وهو ضد أخلاقيات الصحافة، كما أن هناك توجيه للرأي العام في المؤسسات الإعلامية الكبرى من خلال تمييز طرف على حساب طرف آخر أو تشويه صورة سياسي لحساب آخر، وفيما يتعلق بالإرهاب فهناك تضليل عمل عليه الداعمين لهذه التنظيمات الإرهابية في تونس من سياسيين وغيرهم من خلال تزييف الوقائع والحقائق ليخرج المتهمين من السجون، الأمر الذي أدى لاحقا لارتكابهم عمليات إرهابية في تونس، وهذا كله يخلق صعوبة لدينا في إيجاد المعلومة الصحيحة»[204].

ووسط هذا الخلاف السياسي في الداخل التونسي الذي ترافقه عادة الإشاعات، والأخبار المزيفة، وحملات التضليل الإعلامي التي تخدم أجندات أطراف الخلاف من أجل التأثير على الرأي العام التونسي فإن الضحية بالنتيجة سيكون الجمهور نفسه، ووسائل الإعلام على اختلافها خاصة تلك المنخرطة في خدمة تلك الأجندات.

ووفقا لتقييم نقيب الصحفيين التونسيين السابق مهدي جلاصي «فإن أكثر الجهات التي تنشر الأخبار المضللة بطريقة متعمدة في تونس هي الأحزاب السياسية سواء التابعة للسلطة، أو المعارضة وهذا يفهم في سياق توجيه الرأي العام باتجاه معين»[205].

واستنادا لدراسة من معهد الصحافة التونسي فإن مصادر الأخبار الزائفة تأتي من الأحزاب السياسية، ومن ثم الجهات الرسمية، وليس وسائل النشر، ففي طبيعة الحال نجد أن وسائل التواصل الاجتماعي، ومن ثم وسائل الإعلام هي التي تنشر الأخبار الزائفة والمضللة. كما تقول أميرة محمد والتي تشير أيضا إلى أن الأخبار المضللة والزائفة تكثر في الاستضافات التي تحدث في البرامج خاصة البرامج السياسية التي تعرض على وسائل الإعلام، فنجد أن الضيوف من السياسيين والمسؤولين وغيرهم يقدمون المعلومات الزائفة والمضللة للرأي العام، لأن هناك العديد من المعلومات الاقتصادية والسياسية غير الدقيقة بل والخاطئة التي تأتي على لسان مسؤولين، وقد رصدنا سابقا رئيس الجمهورية نفسه يقدم معلومات خاطئة إذ تبين بعد التحري والتدقيق أن هناك أرقاما اقتصادية ومعطيات غير صحيحة إطلاقا، خاصة وأنها أتت من أعلى سلطة في الدولة أي أن الناس ستصدق ما يأتي به»[206].

واتهام رئيس الجمهورية والسلطة السياسية في تونس بأنهما من أكثر الجهات إنتاجا ونشرا للأخبار المضللة يعكس تماما طبيعة وشكل الصراع، إذ ترى ريم السودي هي الأخرى «أن رئيس الجمهورية يمكن أن يكون أحد أبرز المصادر في هذا السياق، حيث يتواصل مع الجمهور عبر وسائل التواصل الاجتماعي، خاصةً الفيسبوك، دون وجود قنوات رسمية للتواصل مع المواطنين، ويُلاحظ أن هناك ارتفاعاً في تقديره كمصدر رئيسي للأخبار الزائفة والمضللة خلال الثلاث سنوات الماضية، وتضيف ان الحكومة والسلطات الرسمية تأتيان كمصادر مهمة للأخبار المضللة، وخاصةً فيما يتعلق بالفساد والمخالفات لذلك، يظهر أن التحديات التي تواجه مجتمع الإعلام في تونس تعتمد جزئياً على سلوكيات الجهات الرسمية وكيفية تفاعل الجمهور معها، مما يجعل استكشاف أسباب هذه الظاهرة وآثارها أمرًا حيويًا لفهم التطورات في المشهد الإعلامي التونسي»[207].

وفي الوقت الذي تؤكد فيه د. نجوى الهمامي أن «المشكل الرئيسي يكمن في السلطة ذاتها مع الأحزاب السياسية هما الجهتان اللتان تروجان للأخبار الزائفة اليوم حتى في ظل مشاكلها الداخلية»[208]، فإن عبد الرؤوف بالي يرى أنه مع بداية 25 يوليو 2021، أصبح هناك مجموعة واحدة تعمل على نشر

(202) مكافحة التضليل الإعلامي في العالم العربي، جائحة كوفيد 19، نموذجا، شبكة أريج للصحافة الاستقصائية، مصدر سبق ذكره.
(203) الهاشمي نويرة، مصدر سبق ذكره.
(204) د. نجوى الهمامي، مصدر سبق ذكره.

(205) مهدي جلاصي، مصدر سبق ذكره.
(206) أميره محمد، مصدر سبق ذكره.

(207) ريم السودي، مصدر سبق ذكره.
(208) د. نجوى الهمامي، مصدر سبق ذكره.

الإشاعات، وهي مرتبطة بقصر قرطاج، أي برئاسة الجمهورية، متهما قيس سعيد بتفويض هذه المجموعة للعمل بحرية في هذا السياق، ولم يكن هذا التحدي فقط أمام منافسيه السياسيين وآلاتهم الإعلانية، وإنما كان تحديًا للإعلام التونسي، حيث قام بتقييد الوصول إلى المعلومات وجعلها مهمة صعبة للصحفيين التونسيين، حتى أصبح الحصول على تصاريح من رئاسة الحكومة أمرًا صعبًا للغاية، وتم التقييد أيضًا بالمسؤولين الجهويين من التحدث مع الصحفيين، وحتى قدمت منشورات رسمية من رئاسة الحكومة لمنع الحصول على المعلومات وبدأت هذه الخطوات بمرسوم رقم 54، الذي فرض الصمت على الكثيرين، حيث يتم إحالة من يرفضون الصمت إلى المحكمة، وبالتالي هذه الممارسات تشير إلى أن حرية التعبير تتعرض للتقييد بشكل كبير تحت رئاسة الجمهورية في تونس، حيث يتم استخدام الإشاعات لتحقيق أجندات سياسية، وفي نفس الوقت يتعرض الصحفيون ومنافذ الإعلام للقمع والتقييد»[209].

ويؤكد الهاشمي نويرة «أن الخلفية الأساسية لظاهرة التضليل الإعلامي هي خلفية سياسية، ويتم تنفيذ هذه الخلفية السياسية بواسطة بعض الصحفيين المحترفين الذين يختارون التضليل، سواء كانوا عديمي الوعي أو يمارسون هذا العمل بمقابل مادي، ويتم ذلك أيضا بواسطة بعض وسائل التواصل الاجتماعي التي تنقلب بشكل كبير لأسباب سياسية، فمنصات التواصل وحتى بعض الإعلام المهني يحملون نصيبًا من الإثم في هذا المجال، فعندما تنقطع أساليب المراقبة الذاتية والرقابة القانونية، يصبح مجال التصدير الإعلامي واسعًا جدًا ويفتقد إلى الإطار الذي يحد من التضليل بشكل كبير»[210].

وفي هذا المشهد التونسي تبرز منصات التواصل الاجتماعي باعتبارها «المصدر الأول للأخبار بالنسبة للتونسيين، فالسوشيال ميديا أصبحت تؤثر حتى في قرارات الدولة»[211]، فيما يشير رئيس المركز العربي لحقوق الإنسان، عبد الباسط بن حسن، إلى أن «مواقع التواصل الاجتماعي تلعب دورًا كبيرًا في نشر المعلومات، ولكنها أيضًا تشهد تحديات ومشاكل العديدة فمن خلال تبادل المعلومات والآراء، يمكن أن تؤثر هذه المنصات على تكوين الرأي العام وتوجيه اتجاهات المجتمع، التحقق من الحقائق والحفاظ على المعلومات الصحيحة يتطلب جهدًا مشتركًا، وهنا تلعب وسائل الإعلام دورًا هامًا في توجيه الضوء على الأخبار الدقيقة وتصحيح المعلومات الخاطئة»[212].

ومن الملاحظ ـ كما تقول ريم السودي ـ «أن هناك تحولاً يجري في العلاقة بين الجمهور ووسائل الإعلام في ظل التقدم التكنولوجي وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، مما يجعل استكشاف تلك الديناميكيات أمرًا هامًا لفهم التطورات الحديثة في المشهد الإعلامي التونسي، فوجود خطأ واحد في نقل المعلومات قد يؤدي إلى هجوم عنيف من قبل الجمهور، مما يُظهر تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على ديناميكيات التفاعل بين الجمهور ووسائل الإعلام»[213].

ويعتبر الهاشمي نويرة «وسائل التواصل الاجتماعي مصدرًا للفوضى، حيث يتم تداول الأخبار دون التحقق الكافي من صحتها، مما يزيد من التحديات التي يواجهها الإعلام المحترف، ويُظهر الواقع الإعلامي التونسي تحديات كبيرة تتطلب التركيز على تطوير المهنة وتعزيز الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية»[214].

ومن الواضح أن وسائل الإعلام التونسية قد تأثرت بشكل كبير من تلك الحالة السياسية الصراعية التي تبدو وكأنها ناشبة بين فريقين أحدهما مؤسسة الرئاسة والحكومة وأدواتهما الإعلامية بما فيها منصات التواصل الاجتماعي، وبين الصحافة والإعلام، وأصبحت الهيمنة من نصيب السلطات الرسمية بما تملكه من أدوات على نحو ما يشبه تعطيل قانون الحق بالحصول على المعلومات، أو مرسوم 54 الذي تجمع معظم منظمات المجتمع المدني التونسي على رفضه لما له من تأثيرات سلبية خانقة على حرية الرأي والتعبير ومحاربة الفساد.

«لقد أصبح التضليل الإعلامي والإشاعات جزءا من حياة التونسيين اليومية سواء عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو وسائل الإعلام، وحرم الناس من الوصول إلى الحقيقة والمعلومات، والتي أدت إلى تزايد ظاهرة الكراهية والعنف، وشكلت تهديدًا للعلاقات بين الأفراد والمجموعات، كما أصبح هذا الوضع يشكل خطرًا كبيرًا على نظام الحقوق والحريات، حيث يُستخدم في تغذية الصراعات وتفاقم الأزمات لذلك، يمكن القول إن هذه المسألة أصبحت واقعًا يتعين على المجتمع التعامل معه، لما يشكله من تهديد للنظام الاجتماعي والقيمي»[215].

وتؤدي الأخبار الزائفة والمضللة إلى فقدان الثقة ما بين الجمهور ووسائل الإعلام، وفي تونس ثمة أزمة الثقة بين الجانبين صنعتها تلك الأضاليل الإعلامية، خاصة وأن الجمهور التونسي يساهم هو الآخر في نشر الأخبار المضللة عبر منصات التواصل الاجتماعي التي صار يعتمد عليها في نشر وتلقي المعلومات غير الدقيقة، فقد «استبدل الجمهور التونسي وسائل الإعلام التقليدية بوسائل الإعلام الرقمية خاصة مواقع السوشيال ميديا، وهذه مشكلة أخرى إذ أن نشر وسائل الإعلام لأخبار غير دقيقة أو مضللة أقل بكثير مما ينشر ويتداول على منصات التواصل الاجتماعي»[216].

(209) عبد الرؤوف بالي، مصدر سبق ذكره.
(210) الهاشمي نويرة، مصدر سبق ذكره.
(211) أميره محمد، مصدر سبق ذكره.
(212) عبد الباسط بن حسن، مقابلة معمقة أجريت لغايات الدراسة.
(213) ريم السودي، مصدر سبق ذكره.
(214) الهاشمي نويرة، مصدر سبق ذكره.
(215) عبد الباسط بن حسن، مصدر سبق ذكره.
(216) مهدي جلاصي، مصدر سبق ذكره.

« لقد فقد معظم التونسيين الثقة في وسائل الإعلام التقليدية، وأصبحت مواقع التواصل الاجتماعي تمثل تحديًا كبيرًا، ويظهر هذا الفقدان في صورة انعدام الثقة في المعلومات التي يتم تبادلها ونشرها، ويمكن أن تؤثر سلبًا على دور وسائل الإعلام كركيزة أساسية في توجيه الرأي العام وتقديم المعلومات الصحيحة، مما يستدعي من الصحفيين الالتزام بالأخلاقيات الصحفية، والتحقق الجيد من المعلومات قبل نشرها كما يتطلب الأمر جهودًا من الحكومات والمؤسسات لضمان حرية الصحافة والدعم اللازم للصحفيين، على حد قول عبد الباسط بن حسن»[217].

ووصلت أزمة الثقة إلى مرحلة لم يعد الإعلام الذي يتميز بالمهنية والمصداقية ولديه غرف تحرير تضبط الأخبار المنشورة أو المنقولة وتخضع للرقابة والمواثيق يصدق فيها، وأصبح الفيسبوك ووسائل التواصل الاجتماعي التي تفتقر وكأنها المصدر الرئيسي والرسمي للأخبار في تونس كما تقول أميره محمد[218] ، فيما يرى الهاشمي نويرة أن عدم وجود حركة سياسية تقوم بتوجيه الفهم ورفع مستوى الوعي بين الجمهور، يُشجع على انتشار الأخبار المضللة»[219].

ولعل من أبرز استحقاقات انتشار المعلومة المضللة والمزيفة وغير الصحيحة ـ حسب ريم السودي ـ أن تؤدي إلى ارتفاع نسق العنف، ويمكن أن تؤدي إلى احتجاجات أو حركات اجتماعية، وأتذكر العديد من الأحداث، حيث كان هناك خطاب شبه رسمي على المستوى الجهوي ولعدم الدقة التي حملها هذا الخطاب تسببت بتحركات احتجاجية، على سبيل المثال، في منطقة صفاقس بسبب قضايا بيئية وفي أحداث أخرى، كان هناك نقص في عدد من المواد الاستهلاكية، مثل المحروقات ومنتجات الألبان والسكر، وادى غياب المعلومات الرسمية حول هذه المواد إلى حالات فوضى أمام محطات الوقود، فهذه الأحداث يمكن مراقبتها مباشرة في الميدان نتيجة لغياب الخطاب الرسمي والمطمئن والهادئ بتقديم معلومات رسمية واضحة»[220].

ومن أهم وسائل مجابهة التضليل والتزييف الإعلامي توفير المعلومة الدقيقة والموثوقة التي تشيع الثقة لدى المواطنين بمصدرها، خاصة إذا كان هو المصدر الأول لها، مما ينعكس إيجابا على منسوب الثقة بالمعلومة أولا، وبوسائل الإعلام ثانيا، وبالدولة والحكومة ثالثا، وبالتالي تختفي المعلومات والأخبار المزيفة.

وكانت تونس من أوائل الدول العربية التي أقرت قانون حق الحصول على المعلومات بعد الأردن واليمن ـ وكما هو الحال في معظم الدول العربية ـ يعاني من مشكلات في التطبيق تحول عادة دون تامين المعلومات في وقتها، اضافة إلى زهد الصحفيين والاعلاميين باستخدام هذا القانون، وجهل المواطنين بفوائد القانون، قد أشرنا إلى ذلك في فصل سابق.

ووفقا لاعتدال المجبري، واستنادا لملاحظات الصحفيين فإن هذا «الحق في الممارسة غير مضمون أو فيه تعثرات كبيرة جدا، ففي الفترة الأخيرة، كثرت شكوى الصحفيين حتى على الأثير، ويقولونها بصراحة، وحتى على برامج التليفزيون المباشرة إننا لم نتوصل إلى المعلومة، ولم نتوصل إلى الشخص المكلف الذي من الممكن أن يفيدنا في هذا الشأن، فنحن منذ سنتين إلى 3 سنوات نعيش في حالة تعتيم إعلامي كبير من الجهات الرسمية والمؤسسات الحكومية في موضوع تقديم المعلومات للمواطنين ووسائل الإعلام، وبالتالي غياب المعلومة الرسمية من مصادرها، مما يؤدي إلى انتشار الأخبار والمعلومات المضللة والزائفة»[221].

ووفقا للهاشمي نويرة فقانون حق النفاذ للمعلومات «لا يزال حبرا على ورق، ولم يرى له أي مفعول وتأثير على جودة المنتج الصحفي، ومن يطبق القانون إنما يطبقونه وفقا لما تقتضيه وسلطتهم التي يمثلونها»[222].

وتقول د. نجوى الهمامي «إننا في تونس نواجه مشاكل عدة في الحصول على المعلومات من مصادر موثوقة، ونجد صعوبة في الوصول إلى المعلومات داخل مجلس النواب والهيئات الدستورية، والرواية الرسمية دائمًا موجودة ولكنها تتحكم في كل ما ترغب فيه السلطة، وعلى الرغم من وجود مصادر بديلة من المجتمع المدني والمنظمات والحقوقيين والصحفيين، إلا أن هذا لا يكفي ولا تزال الرواية الرسمية تغيب، والتي لا تحضر ولا ترغب في الحضور أبدًا فلدينا تحديات كبيرة في الوصول إلى المعلومات، ونحن نحاول جاهدين في مؤسساتنا الإعلامية لنوفر حق المواطن في المعلومة، ولكننا لم نحقق حقنا في المعلومة بشكل كامل، وتسيطر رئاسة الجمهورية على السلطة القضائية والأجهزة الأمنية، وتتداخل مع الدفاع الداخلي والبرلمان، هناك سيطرة تامة من جهة واحدة، وتُروِّج المعلومات الزائفة، لأنها المصدر الرسمي الوحيد الذي يسيطر على الوضع في هذا البلد»[223].

ويؤكد عبد الرؤوف بالي على أن وجود القانون وحده لا يكفي، بل نحتاج إلى سلطة تلتزم بهذا القانون أو إلى مؤسسات تجبر السلطة على احترامه، واليوم نجد أن الفرد الواحد قادر على حكم البلاد وإلغاء القوانين، حتى وإن لم يكن الإلغاء ظاهرًا، إلا أنه اليوم، على سبيل المثال، قوانين الصحافة لم تعد ملزمة في تونس، على الرغم من أنها لا تزال قائمة، فالمرسومان 115 و 116 ما زالا قائمين، ولم يتم إلغاؤهما بواسطة قانون آخر،

(217) عبد الباسط بن حسن، مصدر سبق ذكره.
(218) أميره محمد، مصدر سبق ذكره.
(219) الهاشمي نويرة، مصدر سبق ذكره.
(220) ريم السودي، مصدر سبق ذكره.
(221) اعتدال المجبري، مصدر سبق ذكره.
(222) الهاشمي نويرة، مصدر سبق ذكره.
(223) د. نجوى الهمامي، مصدر سبق ذكره.

ولكن في المقابل، السلطة لا تعترف بهذه القوانين الأمر نفسه ينطبق على المرسوم 54، والذي يعارض حرية التعبير وحق الحصول على المعلومات، وكذلك المنشورات غير الدستورية التي تصدرها السلطة لمنع حصول الصحفيين على المعلومات، ويجب أن تكون هناك سلطة تؤمن بسيادة القانون وتلتزم بتطبيقه حتى وإن كان يتعارض مع مصالحها»[224].

ويدعو عبد الباسط بن حسن الجهات الرسمية للتحلي بالشفافية وتقديم معلومات دقيقة وموثوقة، حيث يمكن للمعلومة الرسمية أن تلعب دورًا مهمًا في تصحيح الأخبار الزائفة والتشكيك في الشائعات، ويتطلب التصدي لهذه الظاهرة تكامل جهود المجتمع بأسره، وضمان حقوق الإعلام بموازاة حماية حقوق الأفراد ومكافحة انتشار المعلومات الكاذبة.

ترى أميرة محمد أن قانون حق النفاذ للمعلومة منصوص عليه في الدستور التونسي ولدينا هيئة مستقلة مختصة بحق النفاذ إلى المعلومة، لكن للأسف لا يتم التعامل به الان وكأنه ترك جانبا وهناك انغلاق تام في الحصول على المعلومة الرسمية تحديدا التي يجب أن توفرها السلطات الرسمية كرئاسة الجمهورية والحكومة والبرلمان، مشيرة إلى أن رئاسة الجمهورية لا يوجد لديها مستشار إعلامي أو ناطق رسمي، ولا أي شخص يمكن أن يتعامل مع الصحفيين للحصول على المعلومة، خاصة في الفترة التي كانت كل السلطة في الرئاسة وهذه الفترة انتشرت بها أخبار زائفة ومضللة بشكل كثيف مما أثر على الحالة العامة في تونس بشكل كبير جدا، فالسلطة التنفيذية بجزئيها لا تعترف بحق المواطنين بحق الحصول على المعلومة حيث أن الصحفي هو المكلف بنقل المعلومة الدقيقة للمواطنين بالتالي ستكثر الأخبار المضللة والزائفة، اكثر جهة تكثر بها الأخبار المضللة والزائفة هي وسائل التواصل الإعلامي»[225].

وتحتاج مجابهة التضليل والتزييف الإعلامي باعتماد الدقة وتدريب الصحفيين على التحقق من المعلومات، خاصة مع انتشار الذكاء الاصطناعي الذي يساعد في تفحص أي معلومة ـ كما تقول اعتدال المجبري[226] ـ وتوفر المعلومة الدقيقة في توقيتها لكونها اهم وسيلة وآلية للتصدي للأخبار المضللة والزائفة، وفي هذا التعتيم الموجود فحتى منصات التحري تجد صعوبة في التحري عن بعض الأخبار لأنها لا تجد من يوفر لها المعلومة الصحيحة خاصة من الجهات الرسمية، ونشعر وكأن هناك إرادة من الجميع في ترك الأخبار المضللة تنتشر، وأن احترام القانون الموجود في تونس واحترام عمل الصحفيين وحق المواطن في المعلومة هو الآلية الأهم والأصح في التصدي للأخبار المضللة ـ حسب أميره محمد ـ[227].

وتؤكد أميره محمد على «وجود جهات إعلامية تتعمد نشر أخبارا مضللة أو غير دقيقة لخدمة أهداف خاصة لدى الدخلاء على المهنة الذين يمتلكون أجندات خاصة بهم ونجدهم اليوم في أبرز البرامج الاقتصادية والسياسية، كما ان هناك مؤسسات إعلامية خاصة تنشر الأخبار المضللة لتخدم أهدافا وأجندات خاصة بها، والمحافظة على علاقتها وحماية نفسها من إشكاليات، وغيرها من المبررات التي تعتبر غير مهنية وغير أخلاقية»[228].

وبسبب فوضى المعلومات وانتشار الأخبار المضللة والمزيفة في وسائل التواصل الاجتماعي ذات الهيمنة الواسعة في المجتمع التونسي، والتي تؤثر سلبا على الإعلام التقليدي والمهني أصبحت الحاجة أكثر من ضرورية وضاغطة لوجود آليات للتحقق واختبار المصداقية لحماية المجتمع أولا، ولحماية الإعلام المهني من سيل الأضاليل والأكاذيب والمعلومات المزيفة.

لقد وجد الصحفيون والإعلاميون التونسيون أنفسهم متوسطين بين الإعلام الحكومي، الذي يتبع سياسات السلطة ويروّج فقط لأخبار تناسب مصالحها، وبين الإعلام الخاص الذي يواجه مصاعب اقتصادية ومالية واجتماعية صعبة، إذ يعانون ظروفا معيشية صعبة للغاية بسبب المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن وجود الإعلام البديل الذي يسعى هو الآخر للعثور على توازن بين مختلف وسائل الإعلام، وقد نجحت عدة تجارب في تحقيق ذلك حتى اليوم وفقا لما تقوله نجوى الهمامي[229].

ويستعير الهاشمي نويرة من الفيلسوف الفرنسي ديكارت تعبير «الحس السليم» ليدلل ـ حسب قوله ـ «على التفكير الصحيح والأخلاق السليمة، في سياق مهنة الصحافة، حيث يتعين على الصحفي أن يكون متأصلًا في التكوين السليم والأخلاق السامية، وإذا لم يتمتع الصحفي بالتكوين السليم، والأخلاق العالية، والحس السليم، الذي يمكنه من التفريق بين الصحيح والضلال، فإن تحقيق أهداف العمل الصحفي يصبح أمرًا صعبًا»[230].

و»يجب على كل صحفي متخصص في المجال الذي يعمل فيه أن يكون على دراية بالجهات التي يجب الاتصال بها لإثبات مدى صحة الخبر أو اكتشاف أي تزوير، مما يفرض الحاجة لأن يكون التدريب الأساسي للصحفيين على كيفية وآليات تدقيق الأخبار والتحقق منها قبل نشرها وإتاحتها أمام الجمهور»[231].

ويوضح عبد الباسط بن حسن ما يواجه الصحفيين التونسيين وجميع مستخدمي وسائل الإعلام من تحديات كبيرة في إيجاد سبل قانونية تمكنهم من ممارسة مهنتهم والوصول إلى

(224) عبد الرؤوف بالي، مصدر سبق ذكره.
(225) أميره محمد، مصدر سبق ذكره.
(226) اعتدال المجبري، مصدر سبق ذكره.
(227) أميره محمد، مصدر سبق ذكره.
(228) أميره محمد، مصدر سبق ذكره.
(229) نجوى الهمامي، مصدر سبق ذكره.
(230) الهاشمي نويرة، مصدر سبق ذكره.
(231) عبد الرؤوف بالي، مصدر سبق ذكره.

المعلومات، ويرى «أن التحدي الأكبر يكمن في إيجاد سبل لكتابة القوانين التي تضمن حرية التعبير والنفاذ إلى المعلومات لكل مواطن ومواطنة، كما يجب الانفتاح على التحديث والتغيير، والتخلص من العقوبات والتقييدات القديمة التي تعيق حرية الصحافة وحرية النشر، كما نحتاج إلى التربية حول المواطنة الرقمية، على أن تتضمن مكونات متعددة، بدءًا من رفع مستوى الأمية التكنولوجية وصولاً إلى فهم كيفية التعامل مع المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي»[232].

وتولت نقابة الصحفيين التونسيين العمل على تدريب الصحفيين على وسائل التحقق ليتمكنوا من استخدام هذه الأدوات بالشكل الصحيح إضافة إلى رفع الوعي بأهمية تحري الأخبار، وأهم ما في الأمر هو أن نوجد ثقافة بين الصحفيين بتحري الأخبار ودقتها خاصة لدى وسائل الإعلام الجماهيرية بحيث تستحدث وحدات خاصة تعمل على تدقيق المعلومات وتحري دقتها بالإضافة إلى توفير التقنيات الحديثة الغير مكلفة - كما يقول مهدي جلاصي-[233] .

ويضيف جلاصي أن الإشكالية ليست في الآليات والأدوات لسببين؛ أن قضية التحقق من المعلومات هي مسألة جديدة في تونس، ولا يوجد لدى مؤسسات الإعلام التونسية أو التونسيين ثقافة تحري الأخبار والمعلومات، إضافة لوجود مؤسسات إعلامية ليست كبيرة مثل المواقع الإخبارية وما شابهها مهمتها تحري الدقة والأخبار الزائفة ومنها موقع تابع لنقابة الصحفيين اسمه «تونس تتحرى» وغيرها من المواقع والمؤسسات»[234].

وفي هذا السياق الذي يؤشر على مباشرة بعض الصحفيين التونسيين ممن يملكون الخبرة والمهارة إلى جانب بعض المؤسسات الإعلامية في انتهاج سياسة التحقق وتدقيق المعلومات وهذا ما تعترف به أميرة محمد لكنها تستدرك بالقول «إن هناك نقصا عاما في هذا المجال بسبب هشاشة المؤسسات الإعلامية وضعف الإمكانيات، والعدد القليل من الصحفيين التي يعملون في المؤسسات مشيرة إلى جهود نقابة الصحفيين في هذا المجال، ومقرة بوجود مؤسسات أخرى لتدقيق الأخبار على نحو المنصة التي أنشأتها الهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري لتحري الأخبار الزائفة، كما يوجد أيضا منصات فردية تقوم بنفس العمل، وتجدر الإشارة إلى أن هناك منصات أخرى فردية أو في بعض وسائل الإعلام التي لديها مبادرات بالتدقيق خاصة في الأخبار التي تشهد انتشارا ويكون لديها تأثير على بعض القرارات أو السياسات»[235].

يشير عبد الباسط بن حسن في هذا الصدد إلى أن الآليات والمبادرات التي يمكن أن تساهم في مكافحة التلاعب الإعلامي وانتشار الإشاعات في المقام الأول، وكذلك وسائل الإعلام، بما في ذلك المدونات والمؤسسات الإعلامية الخاصة، وحتى المرصد الإعلامي في نقابة الصحفيين في تونس، أن تلعب دورًا هامًا في تحديد خطط تحريرية ومعايير أخلاقية للتأكد من نشر معلومات دقيقة»[236].

أن تونس اليوم «تواجه تحديات كبيرة في صحافة التحري نتيجة لصعوبة الوصول إلى المصادر الرسمية، مما يتطلب التحقق من مصادر متعددة، وهناك جزء كبير من الأخبار التي يتم التحقق منها ولكن لا يمكن تأكيدها، مما يؤدي إلى عدم نشرها في بعض الأحيان، كما يوجد قسم آخر يعنى بالتحقق من المعلومات التي ترد في المقالات مثل جريدة الصباح، والشروق، والتلفزة التونسية، وهناك البرامج الأسبوعية في الإذاعة الوطنية التي تسلط الضوء على مجهودات صحفيين يتناولون هذا النوع من القضايا، ولكن دائماً يكون ذلك بصورة فردية وليس ضمن خط تحريري عام، إضافة إلى محاولات عدد من الصحفيين الشبان أو الحديثي التخرج في إطلاق مواقع أو صفحات مخصصة للصحافة التحقيقية، سواء كانت بالفيديو أو الكتابة»[237].

يؤكد الهاشمي نويرة ان القطاع الصحفي التونسي يعاني من وجود أشخاص يُعتبرون صحفيين دون تدريب مهني كافٍ، مما يسهم في فقدان السيطرة على جودة الأخبار، كما أن الفوضى في مجال الإعلام تنشأ من تراكم الأوضاع القانونية، حيث لا يلتزم الجميع بالتقيد بالأنظمة والقوانين المهنية، وتُعزز هذه الفوضى أكثر فأكثر بسبب الانفلات في حقل حرية الإعلام بعد الثورة، والتي تمثل قيمة مركزية في المشهد الإعلامي التونسي ـ على حد قوله ـ »[238].

ويرى الصحفيون التونسيون أن أحد الحلول الناجعة التي يمكنها المساهمة في معالجة حالة الفوضى الإعلامية ومجابهة التضليل الإعلامي لحماية المجتمع بالدرجة الأولى من مخاطر ظاهرة التزييف والإشاعات الكاذبة التوجه لإقرار التربية الإعلامية في المدارس والجامعات لما لها من تأثير إيجابي على المواطنين لتحصينهم من سيل البث التضليلي، وتوجيههم نحو استخدام منصات التواصل الاجتماعي الاستخدام الأفضل بدلا من تحولهم إلى ضحايا لتلك المنصات ولما ينشر فيها من تزييف ومعلومات مضللة.

ترى اعتدال المجبري «أن التربية على وسائل الإعلام مهمة جدا، ويجب أن تدرج ضمن المناهج التربوية في العالم العربي، لأنه حتى ولو أن لم نصل إلى مستوى تفحص الأخبار الكاذبة على الأقل تعطي حصانة للمتلقي، وحتى يتسلح المشاهد ببعض

(232) عبد الباسط بن حسن، مصدر سبق ذكره.
(233) مهدي جلاصي، مصدر سبق ذكره.
(234) المصدر السابق.
(235) أميرة محمد، مصدر سبق ذكره.
(236) عبد الباسط بن حسن، مصدر سبق ذكره.
(237) ريم السودي، مصدر سبق ذكره.
(238) الهاشمي نويرة، مصدر سبق ذكره.

المعطيات التي تمكنه من فرز الغث من السمين في وسائل الإعلام»[239].

ويعتقد عبد الباسط بن حسن أن التربية الإعلامية وتعزيز الوعي بحقوق الإنسان يلعبان دورًا أساسيًا في مواجهة التحديات الإعلامية الحديثة، وأن إدماج التربية على حقوق الإنسان في المناهج التعليمية يمكن أن يساهم في تشكيل طبائع المواطن الواعي القادر على التفكير النقدي وفحص المعلومات بشكل منطقي، وفي هذا السياق، يمكن تطوير برامج تدريبية للمعلمين والمعلمات لنقل مفاهيم حقوق الإنسان والوعي الإعلامي بطرق مبتكرة وجذابة، كما يجب تشجيع المؤسسات التعليمية على تكوين شراكات مع وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية لتعزيز هذه المفاهيم بشكل فعّال»[240].

وتشدد ريم السودي على وجوب «توجيه الاهتمام إلى مستوى التوعية سواء كانوا أطفالًا أو مواطنين، سواء تونسيين أو أي جنسية أخرى، ينبغي تزويدهم بوسائل لاستقبال ومعالجة الأخبار منذ الصغر، ويجب على الأفراد تطوير آليات بحثهم لضمان الحصول على معلومات دقيقة، ويجب على المواطن أن يتثبت من المعلومات ولا يتفاعل مباشرة دون التحقق من صحتها، لأن تربية المواطن منذ الطفولة على المشاركة في الحياة العامة وتلقي المعلومات بشكل نقدي تعتبر مسألة حيوية، بناءً على ذلك، يصبح المواطن أكثر وعيًا ومتابعة للشأن العام، مما يسهم في تطوير مجتمعات تتمتع بالوعي والنقدية تجاه الأحداث الجارية»[241].

يفضل الهاشمي نويرة هنا استخدام مصطلح «التنشئة» بديلا عن «التربية»، داعيا للحذر لأن بعض عمليات التربية أو التنشئة الإعلامية قد تُفهم على أنها تهدف إلى توجيه الناس نحو وجهات سياسية، سلطوية، أو صحفية معينة، مما يؤدي إلى انقلاب المفهوم، فأنا ضد فكرة التربية في هذا السياق، ولكن التنشئة الإعلامية يمكن أن تلعب دورًا هامًا في بناء مجتمع صحي، بينما قد يؤدي التوجيه السلبي للتنشئة إلى تعزيز الاستبداد والأفكار المتخلفة»[242].

وبحسب مهدي جلاصي فلا يوجد في تونس مناهج خاصة بالتربية الإعلامية ولكننا بصدد دراسة هذا الأمر، ويتم الحديث مع وزارة التربية والتعلم بحيث يستحدث منهج خاص بالتربية الإعلامية، واعتقد أن هذا إيجابي فمثلما هناك منهج للتربية المدنية والوطنية والدينية والأخلاقية يمكن أيضا تربيتهم إعلاميا بحيث يصبحوا قادرين على التمييز بين الأخبار الزائفة والمضللة والحقيقية»[243].

(239) اعتدال المجبري، مصدر سبق ذكره.
(240) عبد الباسط بن حسن، مصدر سبق ذكره.
(241) ريم السودي، مصدر سبق ذكره.
(242) الهاشمي نويرة، مصدر سبق ذكره.
(243) مهدي جلاصي، مصدر سبق ذكره.

وقال عبد الرؤوف بالي لقد قدمنا مقترحا بهذا الخصوص منذ بداية الألفية الجديدة لتدريس مادة حول وسائل الإعلام، وكيفية التفاعل معها للطلاب من المرحلة الثانوية وحتى الجامعات، والهدف الرئيسي هو تمكين الشباب التونسي من التمييز بين المعلومات الصحيحة والمغلوطة، خاصة في ظل تأثير وسائل التواصل الاجتماعي الكبير في حياتنا اليومية، ويتضمن المقترح توفير الأساسيات للتمييز بين وسائل الإعلام والمواقع، بحيث لا يقتصر على وسائل التواصل الاجتماعي فقط، حيث تظهر التحديات التي تواجه الشباب في العالم الافتراضي، مثل الألعاب التي أدت إلى وفاة بعض الأطفال»[244].

ثالثا: التضليل الإعلامي في لبنان

في شهر تموز يوليو سنة 2020 أطلقت وزيرة الإعلام اللبنانية آنذاك د. منال عبد الصمد «منتدى مكافحة الأخبار الزائفة»، واصفة في كلمة لها حملات التضليل والإشاعات التي تتناول الحكومة بالمعيبة والمميتة، والهدف منها جعل مهمة الإنقاذ أصعب من أن تتحقق، ومؤكدة على أهمية الرقابة الذاتية ومحاربة التضليل والأخبار الزائفة، متمنية أن يقدم هذا المنتدى للجميع معلومات وافية وأفكارا قيمة تساهم في مساعدة الإعلاميين[245].

وكان هذا الموقع هو الموقع الحكومي الرسمي الأول لرصد ومراقبة الأخبار المضللة والزائفة في الإعلام اللبناني، لكن سبقه قبل ذلك إطلاق منصة «تحقق» سنة 2019 التي اختصت برصد ومراقبة الأخبار الزائفة على الفيسبوك، ثم اتسعت دائرة تأسيس منصات التحقق اللبنانية في السنوات التالية على نحو منصة «صواب» لمحاربة الأخبار الزائفة، ومنصة «شيّك»، لتتسع دائرة تلك المنصات في مواجهة انتشار ظاهر الأخبار الكاذبة والمزيفة والمضللة في الإعلام اللبناني.

وفي دراسة بحثية نوعية معمّقة، تناولت جمهوراً مؤلّفاً من رجال ونساء لبنانيين من مختلف الطوائف والفئات العمرية، على مستوى القاعدة الشعبية لدراسة فهم تأثير الخطاب الإعلامي، لا سيّما ذلك الذي يُسهم في تعميم الأخبار الكاذبة، والتي يتلقّفها المستهلك، وفي كيفية وقوع المواطن أو المستخدم النهائي على الأخبار الكاذبة، وكيفية تلقّيها، وتصوّرها ذهنياً، وفهمها، والتفاعل معها، لتظهر النتائج أن التلفزيون لا يزال يتصدّر مصادر الأخبار الرئيسية، لكنّ وسائل التواصل الاجتماعي، مثل إنستغرام وفايسبوك، فضلاً عن الصفحات المحلية، تحظى بشعبية واسعة أيضاً بفضل سهولة الوصول إليها وقدرتها على

(244) عبد الرؤوف بالي، مصدر سبق ذكره.
(245) الوكالة الوطنية للإعلام لبنان: https://www.nna-leb.gov.lb/ar/pictures/121030/

تقديم آخر الأخبار، لا سيّما على المستوى المحلي الضيّق»[246].

ويعاني لبنان من حجم ظاهرة التضليل الإعلامي لأسباب سياسية، واقتصادية، وطائفية، ولتعدد المنصات الإعلامية التي تنطق وتحمل رسالة ووجهة نظر الجهات المتصارعة سياسيا، وحزبيا، واقتصاديا، وطائفيا، وحتى تمويليا.

والحال التشريعي في لبنان لمعالجة هذه الظاهرة الضاغطة لا يختلف بالمطلق عن حال الدول العربية الأخرى، فلا يوجد في لبنان تشريع خاص لمعالجة هذه الظاهرة، لكن قوانينه المعمول بها عالجت بعض ظواهر تلك الظاهرة، ففي لبنان «مجموعة قوانين تدخل في إطار خصوصية المعلومات وهناك مكتب مكافحة الجرائم الإلكترونية لكن نعتمد على قانون العقوبات، فجرائم مثل القدح والذم والتحقير جميعها موجودة في قانون العقوبات اللبناني ولا يوجد لدينا تشريعات تنظم وسائل التواصل الاجتماعي والتي تلعب الدور الأكبر في نشر الأخبار الزائفة»[247].

ووفقا للإعلامية والكاتبة غادة عيد «فإن الأخبار المضللة قد تنطوي على خطاب تحريض وكراهية، وان قانون العقوبات الحالي، يجرم كل نشر لأخبار كاذبة، فيجرم القدح والذم، يجرم الافتراء، لكنها ليست محددة بقانون خاص للمطبوعات أو للإعلام، والقوانين في لبنان جيدة لكن ينقصها التطبيق، وينقصنا قضاء نزيه مستقل عن السلطة السياسية، ولا أحد يستطيع أن يعاقب أحدا على نشر أخبار كاذبة في هذا الفساد الذي نعيشه، وكل مواطن أصبح في هذا الزمن، إعلامي بحد ذاته، فلا نقدر ضبط التضليل الإعلامي، والخطورة اليوم ليست من تضليل إعلاميين وحتى وسائل إعلامية، بل الخطورة هي من التضليل ممن يمسكون قبضتهم على الإعلام ومن المال الذي يفعل فعله أيضا في الإعلام»[248].

وبحسب الصحفية ومنتجة البرامج، إليسار الكيسي، فإنه في غياب نص قانوني خاص يعالج هذه الظاهرة فإن التشريعات اللبنانية عالجتها من جوانب أخرى فأي معلومة ترى أنها غير دقيقة لا يوجد نص قانوني بهذه الدقة وتم معالجتها بجوانب أخرى فيما يسمى حق الرد في حال نشر أخبار كاذبة أو مضللة حول أي جهة أو شخص وتستطيع التقدم بشكوى في محكمة المطبوعات ضد أي خبر غير صحيح نشر من شأنه أن يسبب الضرر لك، لكن لا تتم ملاحقة قانونية للناشر أو الجهة الناشرة أن لم يكن هناك ادعاء بحقه»[249].

ويشير نقيب المحررين اللبنانيين جورج قصيفي إلى أن قانون الإعلام اللبناني قديم ويعود تاريخه لسنة 1962، وهناك مشروع قانون في أدراج مجلس النواب ويجري النقاش حوله ويتضمن في بعض مواده إلى معالجة هذه الظاهرة، ومع ذلك فإن القانون اللبناني الحالي المعمول به لم يشر إلى موضوع التضليل الإعلامي وكيفية مكافحته سوى أنه يشير في بعض بنوده إلى أنه إذا كان ثمة خبر قد نشر وهو غير صحيح لصاحبه الحق في ملاحقة من نشر أو في طلبات»[250].

وترى منسقة تجمع نقابة الصحافة البديلة، إلسي مفرج، أن ما يتعلق بالسب والشتم والذم والتحقير موجود في قانون العقوبات، ولا يوجد نص تشريعي في لبنان حول مفهوم التضليل الإعلامي، مشيرة إلى مشروع قانون جديد للإعلام وفيه ما يتعلق بالخبر الكاذب لكن ما زال هناك جدل كبير حوله، حيث ما زال موجود في مجلس النواب منذ 13 عاما ولم يقر حتى الآن[251]، وينص على عقوبة مقترحة على نشر الأخبار الكاذبة بغرامة 15 ضعف الحد الأدنى للأجور»[252].

وانتقد «تحالف حرية الرأي والتعبير في لبنان» مشروع القانون الجديد بعد أن أقرّته الهيئة العامة للمجلس النيابي في صيغته الحالية، لأن يحدّ بشدّة من حريتَيْ التعبير والصحافة في لبنان ويقوّض ضمانات أساسية لحقوق الإنسان، لما يتضمنه من أحكام مثيرة للقلق والتي من شأنها خنق حريتَيْ التعبير والصحافة، ويؤيّد القانون العقوبات الجزائية، وفي بعض الحالات يزيد من عقوبات السجن والغرامات على القدح والذم، وفي السنوات الأخيرة، استخدمت السلطات اللبنانية قوانين القدح والذم بشكل متزايد لإسكات المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، وغيرهم من المنتقدين السلميين، كما يُبقي مشروع القانون على عقوبات بالسجن تصل إلى ثلاث سنوات بتهمة تحقير الأديان المعترف بها»[253].

وكانت اليونسكو قد قدمت مبكرا العديد من المقترحات والتعديلات[254] على القانون إلا أنه لم يؤخذ بها مما دفعها لتجديد مطالبتها بتعديل قانون الإعلام اللبناني وبما يراعي المعايير الدولية وأفضل الممارسات، ولتعزيز المشهد الإعلامي في لبنان»[255].

وشهد لبنان في السنوات الأخيرة مئات الأخبار والصور والفيديوهات المصورة المضللة والمزيفة على نحو قضية

(246) نضال أيوب، تقرير «التضليل الإعلامي: استهلاك الأخبار الكاذبة في لبنان»، متوفر على الرابط: https://www.skeyesmedia.org/News/Reports/10678/06-01-2023

(247) وداد جربوع، مقابلة معمقة أجريت لغايات الدراسة.

(248) غادة عيد، جلسة حوار مركزة، أجريت لغايات الدراسة.

(249) إليسار الكيسي، مقابلة معمقة أجريت لغايات الدراسة.

(250) جورج قصيفي نقيب المحررين اللبنانيين، جلسة حوار مركزة أجريت لغايات الدراسة.

(251) قدمه النائب ابراهيم مخيبر من مؤسسة مهارات سنة 2010 ولا يزال محل جدل ونقاش.

(252) إلسي مفرج، مقابلة معمقة أجريت لغايات الدراسة.

(253) لبنان، قانون الإعلام المقترح يشكّل تهديدًا خطيرًا لحرية التعبير، منظمة العفو الدولية، متوفر على رابط: https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/11/lebanon-proposed-law-media-poses-grave-threat-to-freedom-of-expression/

(254) تم توقيع اتفاقية شراكة بين البرلمان اللبناني وفريق الأمم المتحدة القطري في حزيران/ يونيو 2022 لدعم الجهود التشريعية، وبناءً على طلب وزارة الإعلام وبدعم من الخبير القانوني لليونسكو والشريك الاستراتيجي توبي مندل.

(255) نحو تعديل قانون الإعلام في لبنان، اليونسكو، نشر بتاريخ 12 أيار مايو 2023، متوفر على رابط: https://www.unesco.org/ar/articles/nhw-tdyl-qanwn-alalam-fy-lbnan

انفجار مرفأ بيروت، وجائحة كورونا، وقضايا اللاجئين السوريين، والقضايا المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والمالية وقضايا البنوك، والفراغ الرئاسي والصراعات السياسية والحزبية التي تبدو وكأنها لن تهدأ في لبنان.

فبعد حادثة انفجار مرفأ بيروت سنة 2020 لجأت وسائل إعلامية إلى استخدام صور وفيديوهات لحوادث جرت في بلدان أخرى وزعمت أنها في لبنان نتيجة انفجار المرفأ، ـ على قول وداد جربوع ـ، والتي تشير أيضا إلى التزييف والتضليل الإعلامي الذي رافق جائحة كورونا، وبشكل كبير خاصة فيما يتعلق بأعداد الضحايا والمصابين وحول المرض مما خلق حالة من الخوف بين الناس وأدت إلى حدوث مشاكل بين الناس خاصة فيما يتعلق بتعاملهم مع بعضهم البعض»[256].

لقد عكست حادثة المرفأ صورة الصراع السياسي، والطائفي في لبنان، إذ تصدرت الأخبار المضللة التي تتهم حزب الله بالوقوف وراء هذا الانفجار المأساوي، بحيث أصبح حزب الله المتهم الأول الرئيسي بعد الانفجار مباشرة، وقبل أن ينجلي الدخان عن مرفأ بيروت.

وقف خصوم حزب الله السياسيين وراء الأخبار المضللة التي تناقلتها وسائل الإعلام الحزبية التابعة لخصوم الحزب، والتي وجدت طريقها سريعا لمنصات التواصل الاجتماعي، بينما كانت كل تلك الأخبار تخلوا من أدنى شروط الخبر الدقيق إذ خلت من المصادر الموثوقة، أو الوثائق التحقيقية، أو شهود عيان، أو مطلعين على الحادثة ليؤكدوا ضلوع الحزب في ذلك الانفجار المأساوي.

وكادت تلك الاتهامات أن تزيد في عمق الصراع السياسي، والطائفي لبنان المنقسم على نفسه، وكادت تلك الأخبار في بواكيرها تؤثر سلبا على السلم المجتمعي اللبناني، بسبب حساسية الاتهام الكاذب والمضلل، أو لأن حجم الكارثة التي أودت بحياة عشرات اللبنانيين.

ووفقا للصحفية مارلين خليفة، ناشرة موقع مصدر دبلوماسي، فإن ظاهرة التضليل الإعلامي في لبنان موجودة في كل بلدان العالم، وفي لبنان وبسبب طبيعته السياسية الحيوية فإن هذه الظاهرة تترافق مع الحملات السياسية، وبين محاور الفرقاء، وتنشط كذلك حين يثار الحديث عن الفساد بكل جوانبه وأشكاله بحيث ينشط التضليل والتزييف الإعلامي بشكل كبير»[257].

يشير رئيس لجنة الحريات في نقابة المحررين اللبنانية، علي يوسف، إلى أن الإعلام ومع تأثيرات العولمة أصبحت صانعا للحدث وليس ناقلا له، وهذا ما نراه في وسائل الإعلام اللبنانية التي أصبحت تدعوا للمظاهرات بدل من أن تنقلها، وهذا ما حدث في لبنان خلال ما يسمونه الثورة، إذ ساهمت المئات من الوسائل الإعلامية بإنتاج فيديوهات لدعم هذه الثورة والدعوة للتظاهر كصانعين للحدث، مما وضع أمام المواطنين كمّا هائلا من التشويه والتزييف والنيل من شخصيات وأحزاب عبر وسائل الإعلام لتنفيذ سياسات معينة»[258].

وحول حادثة مرفأ بيروت وما رافقه من أخبار مزيفة ومضللة تقول إلسي مفرج «لقد تم نشر العديد من الأخبار الكاذبة والمضللة خاصة حول القضاة المسؤولين عن التحقيق، مما أدى إلى إقالة القاضي فادي الصوان، وكانت فحوى هذه الأخبار التشكيك من خلال طرح أسئلة مثل: لماذا لم يتم التحقيق مع جميع المتهمين بنفس الوقت؟، وأيضا عن مسارات القضية، علما بأن القاضي لم يكن قد بدأ عمله، كذلك موضوع سعر صرف الليرة اللبنانية حيث تم نشر أخبار مثل أن الليرة بخير، وما إلى ذلك بينما الليرة كانت تنهار ومفهوم أن هذه الأخبار تأتي بهدف طمأنة الناس كي لا يسحبوا ودائعهم لكن كان لا بد من تصرف جدي بدلا من التضليل بهذا الخصوص»[259].

ومن بين الأخبار المضللة التي تجد لها رواجا في بعض وسائل الإعلام اللبنانية ومنصات التواصل الاجتماعي قضية التحريض على اللاجئين السوريين، وبما يتضمن خطاب كراهية وتحريض واضحين، وقد كشفت منصة «تأكد» أن حملة التحريض وخطاب الكراهية ضد اللاجئين السوريين في لبنان ترافقت مع ادعاءات كاذبة ومعلومات مضللة على منصتي X والفيسبوك، خصوصاً بعد بدء الجيش اللبناني حملات ترحيلهم إلى سوريا بحجج منها مخالفة البعض للقوانين اللبنانية، وعدم امتلاك آخرين أوراق إقامة قانونية، كذلك أخبار عن سيطرة اللاجئ السوري ومنافسته للمواطن اللبناني على سوق العمل، وأنه يقبض أموالاً بالدولار من مفوضية اللاجئين»[260].

وفندت منصة (تأكد) بعض تلك الادعاءات الكاذبة استناداً إلى مصادر رسمية وتقارير منظمات دولية وحقوقية وناشطين في الشأن المدني، منها أن (اللاجئ السوري ينافس اللبناني في سوق العمل)، حيث أكد المجلس العالمي للاجئين والهجرة في دراسة بعنوان «الأثر الاقتصادي لأزمة اللاجئين السوريين في لبنان» نُشرت في أيلول/ سبتمبر من العام 2021، أن اللاجئين السوريين لا يؤثرون على العمالة اللبنانية ومعدلات البطالة بين اللبنانيين.

(256) وداد جربوع، مصدر سبق ذكره.
(257) مارلين خليفه، مقابلة أجريت لغايات الدراسة.
(258) علي يوسف، مقابلة أجريت لغايات الدراسة.
(259) إلسي مفرج، مصدر سبق ذكره.
(260) آرام العبد الله، اللاجئون السوريون في لبنان ضحية المعلومات المضللة والكاذبة، متوفر على رابط: https://verify.com.sy/9955/details/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B4-%D8%A6%D9%88%D9%86%D8%AC%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%-%D9%81%D9%8A%-%D9%88%D9%86%1%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%-%D8%A9%D9%8A%D8%B6%D8%AD%-%A7%D9%86%D8%A7%D9%%-%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%8-%-84%D9%85%D8%B6%D9%84%D9%84%D8%A94%D9%83%D8%A7%D8%B0%D8%A8%D8%A9

ومن بين الأخبار الأخرى المضللة الخبر الذي نشر عبر منصات التواصل الاجتماعي وتناقلته وسائل إعلامية عربية أخرى في شهر آب/أغسطس سنة 2022 يزعم أن الحكومة اللبنانية فرضت رسوم مغادر للمسافرين من مطار رفيق الحريري بقيمة 100 دولار، ليقوم موقع «شيّك» بتدقيق مصداقية الخبر ليتبين أنه من الأخبار المضللة مستندة بذلك إلى نفي رسمي موثق من «المديرية العامة للطيران المدني» لتنفي بالمطلق مصداقية ذلك الخبر واعتبار ما ورد فيه تزييفا وأن مصدره قديم يعود إلى سنة 2019 ونشره في حينه موقع اليوم السابع المصري»[261].

وكشفت منصة «شيك» أيضا عن تضليل وادعاءات زعمت أن سعر ربطة الخبز في لبنان وصل إلى 30 دولار أمريكي بعد أن عادت لتدقيق الخبر من مصدره وهو نقابة الأفران والمخابز العربية في بيروت وجبل لبنان، مؤكدة أن سعر الربطة لا يزال بسعره المعمول به للمستهلك وهو 39 سنتا من الدولار، مشيرة في تقريرها إلى أن ما قاله المؤثرون في مقاطع الفيديو أخبار مضللة»[262].

وفيما يتعلق بجائحة كورونا وما أثارته من أضاليل وتزييف في الإعلام اللبناني جعلت من الجائحة نفسها مصدرا للقلق والتخوفات وصناعة الأقاصيص المضللة بدءا باعتبارها مؤامرة كونية، وانتهاء بالتخويف والتحذير من النتائج التي قد تترتب على تناول اللقاحات التي قد تؤدي الوفاة أو الاصابة بأمراض مزمنة، والعقم، والعجز الجنسي وغيرها من التلفيقات الأخرى.

ومن الأسباب التي عززت من سوق الإشاعات والأكاذيب غياب المعلومات العلمية الموثوقة، ولعدم ثقة الجمهور بما يصدر من معلومات عن الحكومة، ولاعتبار الفيروس لا يزال مجهولا لمراكز الأبحاث الدوائية والصيدلانية، مما خلق بيئة ملائمة تماما لانتشار الإشاعات والتضليل الذي عززته وسائل الإعلام، وبالأخص نصات التواصل الاجتماعي الأكثر جماهيرية واستخداما وهما؛ الواتساب والفيسبوك.

ومن المؤكد في هذا السياق أن عدم معرفة الصحفيين لأية معلومات موثقة عن الجائحة، ولعدم تلقيهم أية تدريبات حول تغطية مثل هذا الحدث الطارئ والمفاجئ، ولعدم توفر المصادر المختصة في هذا الجانب، ولارتفاع منسوب الرعب والخوف لدى الجمهور اللبناني كلها عوامل ساعدت في توليد وصناعة الشائعات والأخبار المضللة حول الجائحة التي دفعت بمنسوب الخوف والرعب إلى مستويات مرتفعة.

لقد «وقع الإعلام اللبناني في فخ التضليل ونشر الأخبار الصحية المغلوطة المتعلقة بكورونا، ومن هنا تبين أن غالبية المواقع اتّبعت سياسة جذب القراء عبر أسلوب طرح عناوين جاذبة دون أن تراعي الأسلوب الصحافي العلمي أو استخدام المصطلحات العلمية، فبعض المضمون يكون صحيحا أو قد لا يكون للعنوان أي صلة مباشرة بمضمون المقال»[263].

إن تأثيرات التضليل الإعلامي على الجمهور تشكل خطرا واضحا، خاصة إذا كان موضوع تلك الأخبار المضللة تتناول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الأمن المجتمعي والأمن الوطني، خاصة في ظل بلد مثل لبنان لا يزال يعيش وسط صراعات سياسية وحزبية وطائفية عميقة الجذور في مجتمع متنوع الثقافات والولاءات السياسية، مما يؤثر على الرأي العام وتوجهات الجمهور اللبناني.

لقد «انخرط الإعلام اللبناني وبعض المؤسسات في مسألة التضليل الإعلامي، إما عن قصد أو عن غير قصد أحيانا، وأحيانا بخطة منظمة بهذا الموضوع وبمواضيع كثيرة يمكن استحضار هذه الأمور، لكنها تحتاج لدراسة عينية، والمشكلة أن الإعلام اللبناني للأسف ينخرط في هذا التضليل، وللأسف أكثر فإن الجمهور اللبناني ينساق وراء هذا التضليل خصوصا إذا تم تنظيم حملة لا تقوم بها فقط وسيلة إعلامية واحدة بل عدة وسائل، وبسبب ضعف التدقيق بمواقع التواصل الاجتماعي ينساق إليه المواطنون، أما عن رغبة ونتيجة يعني شعورهم بأهمية ما ينشرونه أو أن ما ينشرونه ينسجم مع مشاعرهم وعواطفهم أو بسبب عدم الوعي أحيانا، فضلا عن انسياق بعض مؤسسات الإعلام وبعض الإعلاميين ليصبحوا جزءا من حملات التضليل، إما لسبب سياسي أو بسبب مالي، إذ يتم دفع أموال لتشويه صورة معينة أو جهة معينة أو أحيانا لأخطاء مهنية، يتم تبني خبر بدون تدقيقه»[264].

ومن نافلة القول إن «العديد من المؤسسات الإعلامية اللبنانية تحولت إلى أبواق تنشر دعاية محددة لخدمة طرف دون آخر، بل وتقوم بالتزوير الإعلامي لمصلحة هذا الطرف، وأصبحنا نرى مؤسسات إعلامية تسب بعضها وتتبادل الاتهامات بشكل غير مهني وغير مقبول وتحولت إلى صراعات بين مؤسسات الإعلام وهذا الوضع شاذ، لذا نحن نحاول في الاتحاد الدولي العمل

(261) لا رسوم خروج على المسافرين عبر مطار رفيق الحريري في لبنان، موقع شيك، متوفر على رابط: https://www.chayyek.com/news/page_133/D8%B8%+84%D8%A7%D9%+88%D8%AC%D8%B1%D9%D8%AE%+85%88%D9%1%D8%B3%D985%D8%B3%D8%A7%84%D9%D8%A7%D9%+89%84%D9%D8%B9%D9D9%+D8%B9%D8%A8%D8%B1%+86%D9%8A%81%D8%B1%D9%%D9+82%D9%8A%81%D9%D8%B1%D9%+85%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D9%+8A%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%86%86%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%D9%+8A%81%D9%

(262) هل وصل سعر ربطة الخبز في لبنان إلى 30 دولار؟، موقع شيك، متوفر على رابط: https://www.chayyek.com/news/page_196/D9%D9%87%D9%+84%D8%B5%D9%+84%D8%B3%D8%B9%D8%B1%+84%D9%88%D8%A8%D8%B7%D8%%+D8%A9%D8%B2%84%D8%AE%D8%A7%D9%+8A%81%D9%D9%+D8%A8%D8%B2%84%D8%AE%D8%A7%D9%+A9%84%D9%D8%A5%D9%+86%86%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%D9%9F%84%D8%A7%D8%B1%D8%88%D9%D9%D8%AF%+30+89

(263) دراسة عن التضليل الإعلامي خلال جائحة كورونا في لبنان وسوريا واليمن، ص 24، مؤسسة سمير قصير، متوفرة على رابط: https://www.skeyesmedia.org/documents/filemanager_bo_1__03_19-Covid_Disinformation.pdf

(264) الصحفي قاسم قصير، جلسة حوار مركزة أجريت لغايات الدراسة.

على مواجهة هذه المشكلة التي تواجه الإعلام من خلال إعداد تقارير لتقييم الإعلام في العالم بدلا من أن نعتمد على تقارير للأغلب قد لا تكون دقيقة مثل التي تصدر عن مراسلون بلا حدود، بحيث تراعي هذه التقارير المعايير المهنية دون النظر إلى الأهداف السياسية وما إلى ذلك، في الحقيقة هناك مجموعة من التشوهات التي تحتاج منا إعادة النظر بها والعمل على مواجهتها وحلها ونحتاج إلى العديد من المؤتمرات والنقاشات حتى نحقق هذا الهدف»[265].

وفقا لأليسار الكبيسي فإنه لا يمكننا تحديد مدى تأثير ظاهرة التضليل على الرأي العام في لبنان الذي لديه أكثر من مصدر، لذا فإن الشعب بحد ذاته لديه القدرة على تمييز الأخبار الكاذبة، ويتم نفيها بنفس السرعة التي تنتشر بها فلا يوجد قضية بنيت على وقت طويل، وهذا يختلف عن المعارك الإعلامية التي تستخدم بها الخطابات السياسية، لكن يجب الاعتراف بأن هناك أزمة ثقة بالإعلام ليست مبنية فقط على الأخبار الزائفة والمضللة فمعظم القنوات الإعلامية اللبنانية لها أجندات سياسية داخلية أو خارجية، وهذا ما يعرفه جيدا الجمهور اللبناني إذ أن هناك مستوى وعي مرتفع يصعب أن يتم تزييف المعلومات، حين يختار اللبناني وسيلة إعلامية فهو يختار ما يريد أن يسمعه»[266].

وفي المشهد الإعلامي اللبناني الذي يعيش في مناخ استقطابي سياسي، وحزبي، وطائفي، ومالي تتعدد الجهات الأكثر تأثيرا في هذا المشهد، كما تتعدد أيضا الجهات الأكثر تأثيرا في صناعة الأخبار المضللة والإشاعات وحتى الحملات السياسية والحزبية التي ينخرط فيها الإعلاميون ومؤسساتهم الإعلامية بهدف صناعة رأي عام وموقف شعبي نحو قضية بعينها تحتاج للمزيد من المؤيدين والمناصرين.

«وفي ظلّ غياب الإعلام الرسمي القوي وانتشار الوسائل الإعلامية الخاصة التي تملكها مجموعات اقتصادية وحزبية، أصبح المواطن اللبناني عُرضةً للمعلومات المُضلّلة التي جعلته ضحيّة هيمنة الرأسماليّة التي تتقاضى مبالغ كبيرة، خدمةً لأجندات خاصّة على حساب مصلحة استقرار الوطن، وهنا تقع مسؤوليّة الإعلامي والمؤسسة الإعلامية في نشر وخلق حالة ضياع تجاه قضية وطنية محورية، تشكّل أزمة وجودية مصيرية»[267].

ترى الصحفية، والباحثة في مؤسسة سمير قصير، وداد جربوع، أن «الأحزاب السياسية ومناصريها وجيوشها الإلكترونية هم أكثر الجهات نشرا للأخبار الكاذبة والمضللة في لبنان، ولا يمكن معرفة من وراء الأخبار بمعنى أن هناك صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي والمنصات المختلفة تقوم بنشر هذا النوع من الأخبار خدمة لمصالحهم خدمة لأهداف ربما تكون انتخابية أو للتأثير على الحكومة تجاه سياسة معينة أو لنيل من شخوص سياسية بينهم عداوة خاصة في ظل سهولة نشر المعلومات دون تحقق على المنصات الإلكترونية المختلفة، لا سيما الأخبار التي تخلق صدمة لدى المتابعين، كما أن هناك عدد كبير من وسائل الإعلام تبث أخبارا كاذبة ومضللة لتزيد من عدد قراءها وتجذبهم إليها[268].

تؤكد إليسار الكبيسي «عدم وجود أي جهة بريئة، فالحكومة تقوم بتسريب معلومات مضللة، وهناك بعض الإعلاميين الذين ينشرون أخبار مضللة وكاذبة وفقا لأجنداتهم الخاصة، وهناك الأحزاب السياسية التي تستخدم هذا الأسلوب، وإضافة للازمة السياسية تشهد لبنان أيضاً أزمة اقتصادية لذا فهناك الكثير من الشائعات التي انتشرت عن إغلاقات للبنوك، إضافة إلى أسعار صرف الدولار، ولا يعرف من الجهة المسؤولة عن ذلك، لكن بمجرد أن ينتشر خبر إغلاق لبنك ترتفع أسعار الدولار، كما كان ينخفض عند انتشار أخبار بأنه سيتم التوافق على رئيس وزراء، ولا يوجد معلومات عن مقدار احتياطات الدولار في لبنان، وحتى البنك المركزي معلوماته لا تكون دقيقة فنحن نتحدث ليس فقط عن أخبار مضللة، بل لأن هناك أكثر من مصدر لنفس المعلومة وكلها تتقاطع في أماكن معينة لذا لا يمكن اعتبار أنه أحد المصادر صحيحة أو خاطئة»[269].

يعتقد مسؤول الإعلام في مؤسسة سمير قصير، جاد شحرور، «أن الحدث السياسي يفرض الخطاب التضليلي وخطاب الكراهية، ولا يمكن حصر ذلك في جهة واحدة، حيث يمكن أن يكون هناك خطاب تضليلي وكراهية من كل الجهات المعنية، وقمنا في مؤسسة سمير قصير بتحليل حادثي اغتيال لقمان سليم، الكاتب اللبناني، وإقالة القاضي طارق بيطار من التحقيق في ملف تفجير مرفأ بيروت، فوجدنا خطاب كراهية من جهة، وخطاب تضليلي ينشر معلومات من جهة أخر، كان هناك اهتمام بنشاط المستخدمين على وسائل التواصل الاجتماعي، والتواجد في فقاعات اجتماعية مختلفة، وعلى مدى السنوات السابقة، انتشرت أخبار مضللة ومقالات مزيفة حول هذا الموضوع، وتم استخدام برامج لاستقطاب مغردين معينين واستهدافهم باستمرار باستخدام وسوم محددة»[270].

وتتوافق مارلين خليفة مع ما قاله جاد شحرور، مؤكدة أن خطاب التضليل يظهر بشكل صحيح حسب الحدث ولكن الجميع، بكل تأكيد، مشاركون في جريمة التضليل، يعني في لبنان، جميع الأطراف، بغض النظر عن مصالحها السياسية أو المالية،

(265) علي يوسف، مصدر سبق ذكره.
(266) إليسار الكبيسي، مصدر سبق ذكره.
(267) د.ليليان قربان عقل، التضليل الإعلامي والشعور الرئاسي اللبناني، مقالة رأي، متوفرة على رابط: https://www.annaharar.com/arabic/makalat-opin/ions_27012023025017897
(268) وداد جربوع، مصدر سبق ذكره.
(269) إليسار الكبيسي، مصدر سبق ذكره.
(270) جاد شحرور، جلسة حوار مركزة أجريت لغايات الدراسة.

شاركت في التضليل، سواء بعد انتفاضة 17 و 20 أو في المجال المالي أو المصرفي أو الأعمال، فكلهم متورطون في التضليل، وهناك بعض الناشطين الموضوعيين وبعض الصحفيين الذين يعملون بنزاهة، ولكن هؤلاء قلة، لأن التضليل الإعلامي، كما هو معروف، يتسبب في خسائر مالية ويحقق مكاسب سياسية، ويمكن أيضًا استخدامه لتشويه صورة منافسيك السياسيين أو لتحقيق مكاسب شخصية، وتختم بالقول: عندما يكون هناك فراغ رئاسي لأكثر من عام، يحدث التضليل بكل اتجاه، حيث تلقي كل جهة باللوم على الأخرى، ويظهر التضليل في محاولة لتحميل المسؤولية على جهة خارجية، بينما يكون الخلل في الداخل اللبناني، والتقصير موجود في كل الأطراف، بما في ذلك مثل هذه الجهات»[271].

ويقدر رئيس تحرير موقع جنوبية، علي الأمين، «أن حزب الله هو الأقدر، ليس فقط بسبب القدرة العسكرية، بل لأنه يستخدم ما يسمى بالجيش الإلكتروني، يُلاحظ أن حجم الهجمات على الشخص الذي يستهدفه حزب الله أكبر بكثير، وقد يكون من الصعب العثور على هجمات بنفس المستوى تجاه الأفراد الآخرين، مما يعني أن من يكون النافذ والمتحكم في السياق السياسي والسلطوي يكون الأقدر على إدارة مثل هذا الملف بشكل أفضل من الآخرين، لا نتحدث هنا عن الأخلاق أو الاحتراف فقط، بل عن القدرة على الإدارة بمعنى واسع، بناءً على السؤال الذي طرحته، يبدو أن حزب الله هو الأقدر في هذا السياق»[272].

وتبتعد إلسي مفرج عما قاله علي الأمين موضحة أن من يصنع هذه الظاهرة هم «مزيج من تحالف رؤوس الأموال لا سيما المصرفية مع السياسيين المتضررين وأغلبيتهم في السلطة، لذا هناك مطبخ بشكل ما يسيطر على الأخبار يعمل على تمرير الأخبار وإيصالها، أعطي مثالا على موضوع جورج سورس، حيث خرج خبر أن هناك مؤسسات يتم تمويلها من قبله، الموقع الذي نشر الخبر تابع لأحد كبار المصرفيين في البلد الداعم بشكل أساسي لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، خرج الخبر في وقت محاكمة رياض سلامة في فرنسا لذا حدث هناك ابتعاد عن موضوع المحاكمة لصالح الخبر الزائف الذي تم نشره، إذ انتشر في أكثر من مؤسسة إعلامية، كان من الممكن تكذيبه بكل بساطة لكن تم نشره على أوسع نطاق وتداوله على أنه حقيقة، وهذا أدى إلى ضرب سمعة العديد من المؤسسات دون التحقق من صحة الخبر»[273].

ويعتقد علي يوسف «أن أبرز الجهات هي وسائل التواصل الاجتماعي بالنظر إلى حجمها وسرعة انتشارها، والمشكلة أنه بدل أن تشكل المؤسسات التعليمية رادع وبديل عن الأخبار الزائفة والمضللة التي تنتشر عبر وسائل التواصل دخلت إلى نفس المجال لتحصد عدد أكبر من المتابعين، اضافة إلى الوسائل الإعلامية التي تتعمد نشر أخبار زائفة ، يليهم الإعلاميين أنفسهم والذين انخفض مستوى مهنيتهم ليس فقط في لبنان بل حول العالم، ولم يعد الصحفي ذو ثقافة وفهم كالسابق، لذا نحتاج إلى إعادة النظر في العديد من الأمور التي تتعلق بالمؤسسات والصحفيين انفسهم من حيث طبيعة عمل المؤسسات والمعايير المهنية المطلوبة وأيضا إعطاء الصحفيين دورات تدريبية»[274].

ومن المؤكد في هذا السياق الذي اشار اليه علي يوسف فإن احتياجات الصحفيين للتدريب على أدوات التحقق واستخدامها أصبح أكثر من ضرورة ملحة في ظل تنامي واتساع ظاهرة التضليل الإعلامي، خاصة في ظل ما يشبه هيمنة منصات التواصل الاجتماعي، ودخول أجيال من الصحفيين الناشئين الجدد الذين يحتاجون للمزيد من تلقي التدريب ومراكمة الخبرات في التطورات التقنية السريعة في أدوات الاتصال والذكاء الصناعي.

تشير وداد جربوع إلى هذه الحاجات الأساسية اليوم لكل المؤسسات الصحفية والإعلامية للتحقق من مصداقية الأخبار والمعلومات قبل نشرها، مؤكدة على أهمية التدريب للصحفيين على أدوات التحقق اللازمة للتحقق من الأخبار الكاذبة والمضللة والمواد المرفقة معها من صور وفيديوهات[275].

وتؤكد إليسار الكبيسي «أن لبنان يشهد اليوم نشاطا كبيرا في مجال التحقق من المعلومات وتقدم جريدة النهار هذه الخدمة فهي ترصد الأخبار المضللة والمزيفة وتنشر تصحيحا لها حتى بما يخص الصور إن كانت قديمة وما إلى ذلك، لذا فإن الموضوع مفعل بشكل كبير في لبنان ولا يوجد مجال لأن تنتشر أخبار زائفة على مدى أيام لأن وسائل الإعلام التي تتحقق من المعلومات تصدر توضيحا وتصحيحا بشكل مباشر فور انتشار الخبر»[276].

نتحدث في لبنان عن فوضى بالمعنى السياسي وبالمعنى الدولي، أي غياب المعايير الضابطة للقانون العام والحياة العامة وإدارة المؤسسات، خاصة إنه الغالب الأعم من المؤسسات الإعلامية في لبنان هي مؤسسات ترتبط بشكل وثيق باتجاهات سياسية أو حزبية، مما ينعكس على العملية الإعلامية وتنتشر الأخبار لكاذبة والمضللة والتي تلقى رواجا بسبب هذه الظروف والبيئة المحيطة، كما أننا نفتقد للمرجعيات الرقابية المعنية على المستوى الإعلامي، فضلا عن وجود مؤسسات إعلامية تحظى بحماية حزبية سياسية، فتكون مطلقة اليد أو القلم أو الكلمة

(271) مارلين خليفة، مصدر سبق ذكره.
(272) علي الأمين، جلسة حوار مركزة أجريت لغايات الدراسة.
(273) إلسي مفرج، مصدر سبق ذكره.
(274) علي يوسف، مصدر سبق ذكره.
(275) وداد جربوع، مصدر سبق ذكره.
(276) إليسار الكبيسي، مصدر سبق ذكره.

في أن تقول ما تشاء، ولو كان كاذبا أو مضللا، لأنها محمية سياسيا، وبالتالي لا تخضع لأي محاسبة[277].

وتتحدث إلسي مفرج عن المشكلات التي يواجهها قطاع الإعلام اللبناني في الأخبار الزائفة على مستوى البلد قائلة «نواجه مشكلة كبيرة في السيطرة عليها لأن الإعلام مختلف حولها والجمهور أيضا ويتم شيطنة من يحاول توضيح زيف هذه الأخبار، لذا على مستوى الأخبار البسيطة والصغيرة هناك مؤسسات تقوم بالتحقق من المعلومات، وأيضا في تجمع نقابة الصحافة البديلة نقوم بتوضيح الأخبار الكاذبة، لكن تبقى لدينا مشكلة في مواجهة الأخبار الكبيرة والضخمة»[278].

وبحسب علي يوسف فإن نسبة الصحفيين اللبنانيين الذين يتحققون من معلوماتهم قبل النشر لا تتجاوز 10% ومعظمهم من الجيل القديم، بينما الأجيال الجديدة فإنهم متأثرون بالفوضى الفكرية المنتشرة سواء على المستوى الإعلامي أو السياسي، خاصة ونحن في عصر وسائل التواصل الاجتماعي التي يرافقها فوضى كبيرة على مختلف الأصعدة الإعلامية والتعليمية والسياسية وغيرها، وبالتالي هناك إلغاء للتخصصية لصالح مجموعة من الأفكار والممارسات الفوضوية وهذا الخطر لا يواجه لبنان فقط بل العالم أجمع»[279].

ويشير جاد شحرور في سياق تدريب الصحفيين ورفع مهاراتهم في إجراء عمليات التحقق من المعلومات قبل نشرها إلى العديد من الأدوات والبرامج المتاحة عبر الإنترنت يمكن شراؤها، والمشكلة أن الصحفيين ما زالوا يعتمدون على فكرة التحقق من ثلاثة مصادر موثوقة، كما يمكنه استخدام الأدوات لفحص متى نُشرت جملة معينة وأين تم نشرها وفي أي دولة وفي أي صحيفة مع ذلك، يظل لديك الأداة الأساسية، وهي العقل، يجب أن يكون لدى الصحفي ذهنية مرتبطة بمعايير وأخلاقيات المهنة، مما يجعله يتحقق من المعلومات بعناية ويتجنب نشر أي خبر يتضمن تضليلًا»[280].

وتركز وداد جربوع على «أهمية التدريب والتعليم والتوعية بحيث يستطيعوا فهم أهمية الأمر ويزودوا بالأدوات والمهارات اللازمة حتى يستطيعوا العمل على التحقق وتدقيق المعلومات المستخدمة في الأخبار، كما يجب أن يكون من ضمن السياسات التحريرية ما يعزز فكرة التحقق والتدقيق لرفع المهنية والمصداقية، وبالتالي نكثف جهودنا لمحاربة ظاهرة التضليل الإعلامي»[281]، فيما ترى إليسار الكبيسي «أهمية تفعيل قانون حق الحصول على المعلومات، وتدريب الصحفيين حتى يصبحوا على قدر عالي من الحرفية في التحقق من المعلومات وكشف الأخبار الكاذبة كي لا يكونوا جزء من الأخبار المضللة بل يعملوا على وقفها»[282].

ومن المؤكد هنا أن أحد أسباب انتشار التضليل والإشاعات والتزييف في الإعلام هو غياب أو تغييب أو حجز المعلومة عند من يمتلكها، والجهة الأكثر امتلاكا للمعلومات هي الدولة والحكومة باعتبار الدولة بسلطاتها الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية خزان المعلومات ومصدرها الأول.

إن إخفاء المعلومات وحجبها عن الصحفيين فيما يعرف بـ «حراس البوابات» يمنعون الجمهور من حقه في الوصول إلى المعلومات، كما يحرمون الصحفيين ووسائل الإعلام من نقل تلك المعلومات إليهم، مما يفتح المجال واسعا أمام صناعة الإشاعات والأكاذيب والتضليل، وقد انتشرت هذه الظاهرة حين تحولت منصات التواصل الاجتماعي إلى المصدر الرئيسي والأكثر تأثيرا على الجمهور الذي أصبح يتولى بنفسه صناعة الأخبار وبث المعلومات وتلقيها دون تدقيق، أو تحري، وتصبح أكثر انتشارا وتأثيرا مما تنشره حتى وسائل الإعلام ذات المصداقية.

ومن يتحمل مسؤولية ذلك بالدرجة الأولى الدولة التي لم تفعل قانون حق الحصول على المعلومات، ولم تعمل على تطويره ليتناسب ومتطلبات العصر وتطور التقنيات ووسائل الاتصال والتواصل.

لقد أقر مجلس النواب اللبناني القانون رقم 28 قانون الحق في الوصول إلى المعلومات بتاريخ 10 شباط فبراير سنة 2017 «لكن المشكلة في البيانات الغير موجودة والمشكلة الأكبر في البيروقراطية الموجودة في المؤسسات الرسمية، إضافة لذلك فإنه في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها لبنان لا يوجد عدد كافي من الموظفين الذين يعملون في المؤسسات الرسمية، كما أن هناك معلومات لا يفصحون عنها لانها تضرهم وقد لا يردوا على المراسلات أو يعطوك معلومات منقوصة ولا توجد شفافية في نشر المعلومات وبالتالي زيادة انتشار المعلومات والأخبار الزائفة»[283].

واستنادا لجوزيف قصيفي «فإن جميع المعلومات الرسمية الخاصة بالدولة وإداراتها تخضع لسجلاتها، وهي تحظر بشكل طبيعي وتتطلب إذنًا مسبقًا للوصول إليها، وقد فتح هذا القانون النوافذ أمام المعلومات والوثائق التي تخص الدولة وإداراتها بطريقة تسمح للمعنيين بالحصول على المعلومات بسهولة، دون الحاجة إلى اللف والدوران أو استخدام وسائل غير مشروعة، باستثناء تلك التي تتعلق بأسرار الأمن القومي الأعلى للدولة اللبنانية، لكن وبسبب الأوضاع السياسية المعقدة والانقسامات الحادة التي أثرت بشكل كبير على الساحة الإعلامية اللبنانية

(277) علي الأمين، مصدر سبق ذكره.
(278) إلسي مفرج، مصدر سبق ذكره.
(279) علي يوسف، مصدر سبق ذكره.
(280) جاد شحرور، مصدر سبق ذكره.
(281) وداد جربوع، مصدر سبق ذكره.
(282) إليسار الكبيسي، مصدر سبق ذكره.
(283) المصدر السابق.

فمن النادر اليوم أن نجد صحفيين أو إعلاميين يستطيعون القول بأنهم مستقلون تمامًا، أو استفادوا من القانون»[284].

وتصف إلسي مفرج «الإجراءات المرتبطة بحق الحصول على المعلومات بالمعقدة بعض الشيء إذ يجب تقديم طلب للإدارة ولديهم 15 يوم للرد ويمكن تجديدها، والملاحظ أن هناك تراجع كبير في استجابة الإدارات منذ الثورة، فهي إذن إجراءات طويلة تحتاج إلى تفرغ لمتابعتها للوصول إليها على العكس من الأخبار الكاذبة التي تنتشر كالنار بالهشيم، فضلا عن أن القانون الذي يناقش حاليا وسع موانع النشر، إذ طالبنا باعتماد المادة 5 من قانون حق الحصول على المعلومات والتي توضح موانع النشر لكن تم زيادة هذه الموانع لتشمل جلسات مجلس الوزراء والنواب والقضاء»[285].

ويتبنى علي يوسف الدعوة إلى «الإعلام العمومي باعتباره الاتجاه الأفضل لخلق إعلام عمومي موثوق بحيث يبدأ الناس بالتجربة والممارسة، ومعرفة أن وسائل الإعلام الاخرى هدفها الدعاية لأطراف محددة بحيث يبدأوا بتمييز الأخبار الزائفة والمضللة من الصحيحة، وإن وجود قانون ينظم الحصول على المعلومة يساهم بشكل كبير في الحد من الأخبار الزائفة والمضللة، ولكن أيضا هناك دور على المسؤولين في نشر المعلومات ضمن معايير محددة حتى تنشر المعلومات الصحيحة دون تزييف، وأن يكون هناك عقوبة على المسؤولين الذين ينشرون أخبارا زائفة، فالقانون اللبناني بما يخص حق الحصول على المعلومة بحاجة إلى الخوض في تفاصيل أكثر لضمان وجود منافسة في نشر الحقيقة وليس قمع الحقيقة بالطبع»[286].

وبالنظر لتأثيرات منصات التواصل الاجتماعي على صناعة وانتشار الأخبار الزائفة في لبنان يكفي النظر لموقع لبنان في ترتيب الدول من حيث استخدام مواطنيها لتلك المنصات حيث احتل لبنان المرتبة السادسة عالميا في استخدام تلك المنصات قياسا بعدد السكان وبنسبة مستخدمين بلغت (90.5 %) وهي نسبة عالية جدا تكشف عن حجم استقطاب تلك المنصات للجمهور اللبناني ومدى تأثيرها على سيل المعلومات الصادرة والراجعة[287].

بحسب د. ماريز يونس، رئيسة الشبكة الدولية لدراسة المجتمعات العربية، فإن لبنان ليس دولة قانون، فالقانون ـ حسب قولها ـ بأيدي الجماعات المحلية، الجماعات الحزبية، الجماعات الطائفية، والإعلام هو جزء من قضايا عدة، ولدي دراسة عن الحراك الرقمي خاصة بوسائل التواصل الاجتماعي وكيفية التشويه لا سيما في وقت الثورات ووقت الحركات الاجتماعية، فوقت التحركات الاجتماعية يتم بسهولة تشويه الإعلامي واتهامه، أيضا يجب أن يكون الصوت الأقوى للهيئات وللمجتمع المدني والمجتمع الإعلامي والمنظمات الإعلامية ونقابة الصحافة وكل ما يسمى بالحركات المدنية بحيث تتصدى وتواجه التضليل الإعلامي مع التأكيد على ضرورة عدم انقسام هذه الجهات وفق رغبة سياسية معينة أو بسبب المال بحيث تكون موضوعية ولا يتم مصادرة الحرية من احد فالتعبئة من قبل المجتمع المدني، ومن قبل النقابة الصحفية، ومن قبل النقابات الإعلامية، وأقصد كل الحركات الإعلامية والجمعيات الإعلامية والمنظمات والأفراد والإعلاميين أنفسهم، هنا يبدأ العمل على إيجاد منظومة تلعب بها مؤسسات المجتمع المدني دورا كبيرا في مواجهة التضليل الإعلامي الناجم بالأصل عن الصراعات الطائفية والسياسية وحتى الشخصية خاصة في الحالة اللبنانية»[288].

ولعل المطالبة بإدخال التربية الإعلامية إلى المناهج التعليمية في لبنان لرفع مستوى الوعي الإعلامي لدى المواطنين لم تتحقق حتى الآن لكن مع ذلك فقد تم تنظيم عشرات الدورات التدريبية لطلبة الجامعات وغيرهم من قبل منظمات المجتمع المدني لهذه الغاية.

وتعترف إلسي مفرج «بأن وزارة التربية ليس لديها لاستحداث مادة كهذه لعدم وجود إمكانيات لديهم، مؤكدة أن أول شيء هو أن المناهج التربوية اللبنانية لم يتم مراجعتها منذ العام 2000، وبالتالي لم تكن لدينا هذه المعايير والقضايا، لذا المسعى في هذا السياق هو مجهود فردي من قبل بعض المؤسسات التربوية الكبيرة أو بعض الأساتذة الواعين لأهمية هكذا مواضيع أو من خلال دورات للطلبة لكنه لم يدخل ضمن المناهج التربوية، وكانت هناك محاولات لإدخال مثل هكذا مواضيع لمعهد القضاء لكن لم يكن هناك تعاون من قبلهم على ادخالها، الوضع في البلد يذهب باتجاه سيء بسبب الوضع المالي»[289].

«والتربية الإعلامية مسألة غاية في الأهمية ونحاول أن نطبقها في المدارس والجامعات لكن للأسف لم يتم تحقيق ذلك حتى الآن، ويتم تطبيق مفاهيم التربية الإعلامية في المؤسسات الصحافية ووسائل الإعلام إذ تلعب دورا هاما في محاربة ظاهرة التضليل الإعلامي، وتعزز التفكير النقدي خاصة في التحقق من المعلومات وتعزز الوعي الإعلامي والشفافية والمسألة وبالتالي تعطي الصحفيين إطارا أشمل للنظر وفهم السياقات وبالتالي التحقق من الأخبار بحيث تكون دقيقة»[290].

(284) جوزيف قصيفي، مصدر سبق ذكره.
(285) إلسي مفرج، مصدر سبق ذكره.
(286) علي يوسف، مصدر سبق ذكره.
(287) 5 دول عربية بين الأعلى في نسبة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، متوفر على الرابط: https://:www.cnn.arabic/com/middle-east/24/04/2023/article/media-social-top-infographic-2023-usage
(288) د. ماريز يونس، جلسة حوار مركزة أجريت لغايات الدراسة.
(289) إلسي مفرج، مصدر سبق ذكره.
(290) وداد جربوع، مصدر سبق ذكره.

ونحتاج إلى تعزيز التربية الإعلامية لدى الجمهور ـ حسب غادة عيد ـ حيث يتم تزويدهم بالمهارات الضرورية لفحص وتقييم المعلومات التي يتلقونها، فالتربية الإعلامية تلعب دورًا حيويًا في محاربة التضليل الإعلامي، حيث تمنح الأفراد القدرة على تحليل المعلومات بشكل نقدي وتكوين وعي حول أهمية الحصول على مصادر موثوقة، فإذا كانت هناك جهود جادة لتعزيز التربية الإعلامية في المجتمع، فإن ذلك سيساهم في خلق جيل يفهم القيم الأخلاقية لوسائل الإعلام ويستطيع التصدي لمحاولات التضليل[291].

ويرى علي يوسف بأن على الجامعات تحسين برامجها مع التأكيد على أهمية التدريب المهني المستمر خاصة في ظل التغيير السريع لوسائل الإعلام، لذا يجب أن يكون هناك مؤسسات تدريب بشكل مستمر يخضع لها جميع من يعملون بالمهنة لبناء قدراتهم ومعرفتهم ليواكبوا التطورات التي تحدث على الإعلام[292].

وتؤكد إليسار الكبيسي أنه «لا توجد مشكلة من ناحية التدريب والتنشئة في لبنان، لكن بما يتعلق بالأخبار المضللة والزائفة فيجب التوسع في تطبيق قانون حق الحصول على المعلومات وتدريب الصحفيين على التحقق من المعلومات مع مراعاة إعطائهم الوقت الكافي للقيام بذلك»[293].

رابعا: التضليل الإعلامي في الأردن

أخذت قضية التضليل الإعلامي في الأردن اهتماما واضحا في السنوات القليلة الماضية، وذهب الأردن لتأسيس أول منصة محلية لتدقيق وفحص المعلومات «أكيد» سنة 2014.

تحولت قضية التضليل الإعلامي في الأردن إلى قضية ضاغطة ليس في الإعلام المحلي، وإنما لدى السلطة الحكومية التي ترى أن التضليل الإعلامي يستهدف تشويه مواقف الأردن الرسمي، ووفق لوزير الاتصال الحكومي، د. مهند مبيضين، فإن «مصادر الشائعات والتضليل الإعلامي التي تحدث في الأردن هي من جهات خارجية»[294].

ووفقا لحسين أبو رمان، رئيس تحرير مرصد الإعلام الأردني «أكيد»، فإن أكثر الجهات إنتاجا للأخبار الزائفة والمضللة هي منصات التواصل الاجتماعي، ويفسر أسباب ذلك بأن 75% من الأردنيين يعتمدون على تلك المنصات، وخاصة الفيسبوك، والواتساب، لكن يبقى الإعلام التقليدي الأكثر مصداقية، وبنسبة تصل إلى 61%، ويقصد به الصحف الإلكترونية، وتبلغ نسبة من يتابعون الفيسبوك 43,6% وهو مصدر المعلومات الأول لديهم يليه، الانستغرام، والواتساب، وهذه هي البيانات المتاحة حتى الآن[295].

وفي تصريحات نشرت في شهر شباط فبراير 2022 لرئيس هيئة الإعلام الأردنية طارق أبو الراغب عن وجود نحو 40 ألف حساب وهمي تتحرّش في الأردن، وتنشر الأخبار الكاذبة عنه، بينما كان رئيس الوزراء د. بشر الخصاونة يكشف سابقا عن وجود نحو 10 آلاف حساب وهمي وقبل ذلك تحدّث الناطق الرسمي باسم الحكومة وزير الاتصال الحكومي السابق فيصل الشبول عن أكثر من 70 ألف حساب وهمي بعضها من مصدر له علاقة بدول مُصنّفة باعتبارها صديقة أو شقيقة»[296] ، لكن الوزير الشبول وبعد مرور أكثر من سنة على تصريحه السابق هذا أعلن في تصريحات صحفية عن وجود» نحو 220 ألفاً من الحسابات الوهمية، قائلا: إنها تستهدف بلاده ومن جهة خارجية، داعيا إلى عدم الاستسلام للفوضى في هذا الملف الحساس، ومعبراً عن ثقته في أن معيار التميز والغربلة ضد السموم الإلكترونية يفترض أن يأخذ بالاعتبار دعم وتعزيز حريات التعبير وليس العكس»[297].

يرى حسين أبو رمان أن الأردن شهد انخفاضا في عدد الشائعات في عام 2022، وخاصة في المجال الاقتصادي، مما قد يرتبط بتعميق الأزمة الاقتصادية، ويبدو أن هناك تحولات في الأولويات والمواضيع المتداولة، وأضاف «نحن نركز على تقديم تقارير دقيقة ومتوازنة، ونتابع التطورات في وسائل الإعلام بشكل حثيث، وهذه التقارير لا تشبه تقارير الفيديو أو الأخبار القديمة، بل تتعامل مع الإعلام التقليدي المرخص وتحلل المخالفات بناءً على معايير محددة»[298].

ويقول أبو رمان «لقد ظهر لي أن الإشاعات التي تصنف سياسية كانت في عام 2019 الأكثر شيوعًا، وهي الأولى في التصنيف، وفي عام 2020، ارتفعت الإشاعات في المجال الصحي بشكل كبير نتيجة لتفشي جائحة كورونا، حيث احتلت المرتبة الأولى في التصنيف، بعد رفع القيود وعودة الحياة إلى طبيعتها بعد فترة الإغلاق، شهدنا انخراطًا أقل وتراجعًا في حالات التضليل، وفي عام 2021، ارتفعت الإشاعات في قضايا الشأن العام، وهو تصنيف مرتبط بحركة الناس والأحداث الجارية»[299].

(291) غادة عيد، مصدر سبق ذكره.
(292) علي يوسف، مصدر سبق ذكره.
(293) إليسار الكبيسي، مصدر سبق ذكره.
(294) وزير الاتصال الحكومي د. مهند مبيضين، مقابلة معمقة أجريت لغايات الدراسة.

(295) حسين ابو رمان، مقابلة معمقة أجريت لغايات الدراسة.
(296) الذباب الإلكتروني ينشط والحكومة تتحدث عن 40 ألف حساب وهمي للشغب وترويج السلبية.. والأمن السيبراني يتابع، موقع جفرا متوفر على رابط: https://jfranews.com.jo/arti-cle/358140
(297) بسام بدارين، حكومة الأردن في تبرير تقليص الحريات: سموم إلكترونية و220 ألف حساب وهمي والمعتدي مجهول، القدس العربي، متوفر على رابط: https://www.alquds.uk.co/%D8%AD%D9%D9%D8%83%D9%88%D8%A9-%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%85/
(298) حسين ابو رمان، مقابلة خاصة لغايات هذه الدراسة.
(299) المصدر السابق.

يعتقد رئيس تحرير جريدة الغد الأردنية اليومية مكرم الطراونة «أن حجم التضليل الموجود في مؤسساتنا الإعلامية سواء في المواقع الإخبارية أو الصحف محدود، لكن يبقى بأن لكل مؤسسة صحفية مصالحها ورؤيتها الخاصة التي تتماشى معها، دون تضليل أو تجنّي على الدولة، كان يجب أن يتم التركيز في قانون الجرائم الإلكترونية على التضليل والتزييف الذي يحدث على مواقع التواصل الاجتماعي مع توضيحهم بشكل كامل، أيضا لا يمكن إهمال أن هناك جهات توظف التضليل والتزييف الإعلامي كأسلحة تخدم أهدافها ومصالحها والتي من الممكن أن تضر بالدولة بالدرجة الأولى»[300].

ووفقا لنتائج دراسة أجريت في شهر تموز سنة 2020 فإن 55% من مستخدمي الفيسبوك في الأردن هم ضحايا التضليل الإعلامي، وأن ما نسبته 10.6% نشروا أخبارا على مواقع التواصل الاجتماعي كان هدفهم التلاعب والتشويه، في حين كانت ما نسبته 7.4% تعنى بالصراعات السياسية، وأن الثقة بالمصدر أو الشخص أحيانا هي الدافع الذي يجعل هؤلاء يقومون في نشر أخبار مضللة ومشاركتها»[301].

وتأتي أهمية هذه الدراسة «من خطورة الانتشار المتسارع للأخبار المضللة في وسائل الإعلام المختلفة، لاسيما منصات الإعلام الاجتماعي وشبكاته، حيث بدأت الظاهرة تتخذ أبعادا أخلاقية/مهنية تمس بمصداقية الممارسة الإعلامية والعمل المؤسسي، وأيضا ذات أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية، وهو ما جعل بعض الدول تسارع إلى سن تشريعات قانونية لاحتواء تداعيات ظاهرة الأخبار المزيفة والمضللة»[302].

ومن الملاحظ أن قضية التضليل الإعلامي أخذت اهتمامها من الجامعات الأردنية مبكرا، وقبل الاهتمام الحكومي بها، وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد نوقشت سنة 2015 في جامعة واحدة[303] رسالتي ماجستير هما درجة إدراك الرأي العام الأردني للتضليل الإعلامي من وجهة نظر قادة الرأي» واعدتها لارا خالد طماش، و»الشائعات في المواقع الإخبارية الأردنية وتأثيرها في نشر الأخبار من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين» من إعداد رضا عيد حموده كحيل[304]، وفي معهد الإعلام الاردني نوقشت سنة 2019 رسالة ماجستير ـ ليست الوحيدة بطبيعة الحال ـ بعنوان «إدراك الصحافيين الأردنيين معالم التضليل الإعلامي» للباحث محمد نور الكردي، والتي أوصت الدراسة فيها بأن «يحظى موضوع التضليل الإعلامي باهتمام أكبر من قبل الباحثين؛ لأهميته البالغة، والعمل على توعية الصحافيين، والجماهير بخطورته، وأساليبه، وأشكاله المختلفة؛ ليكونوا قادرين على اكتشافه[305].

ومن الملاحظ أن التشريعات الأردنية لم تتضمن أية اشارة إلى كلمة التضليل الإعلامي لكون معظم مضامينه معالجة في قوانين عديدة على نحو قانون المطبوعات والنشر، وقانون العقوبات، وتتعلق بالذم والتحقير، ونشر الأخبار الكاذبة وغيرها من القضايا الأخرى التي تمس مباشرة الحقوق الشخصية للأفراد وكرامتهم.

وأعاد المشرع الأردني معظم تلك القضايا بالنص عليها في قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 [306]، على نحو اغتيال الشخصية والذم والتحقير والاخبار الكاذبة وازدراء الأديان والتحريض على العنف والكراهية.

وأثار القانون وتعديلاته حملات واسعة ناقدة له ورافضة لحجم العقوبات التي نص عليها، فضلا عن تحصينه لرجال وموظفي ومسؤولي الإدارة العامة، واعتبره ناقدوه أنه مقيد تماما لحرية الرأي والتعبير بسبب القيود العديدة التي وضعها المشرع، وبالغ في وضع العقوبات عليها.

وبحسب المتحدّثة باسم مفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان، ليز ثروسل، فإنها تتخوف من القانون «نظرًا لتزايد الترهيب والمضايقة واعتقال النشطاء وسط تقلص الفضاء المدني في الأردن. تم استخدام قانون الجرائم الإلكترونية السابق لعام 2015، والذي يحل محله هذا التشريع، لاعتقال العديد من نشطاء حقوق الإنسان والصحفيين بتهم «التشهير، وداعية السلطات الأردنية على إعادة النظر في هذا التشريع بهدف ضمان الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه الأردن»[307].

ولعل أول تطبيقات لهذا القانون تلك القضية التي قررت فيها محكمة صلح جزاء عمان تغريم ناشري أخبار كاذبة عبر منصات التواصل الاجتماعي حول وشوك تعرض الأردن لزلازل وهزات أرضية 10 آلاف دينار مناصفة عليهما قابلا للاستئناف[308].

(300) مكرم الطراونة، رئيس تحرير جريدة الغد اليومية الأردنية، مقابلة معمقة أجريت لغايات الدراسة.
(301) بترا ـ وكالة الأنباء الاردنية الرسمية: تقرير: دراسة تظهر وقوع 55 بالمئة من مستخدمي الفيسبوك ضحايا للتضليل الإعلامي، توفر على رابط: https://www.petra.jo.gov.jp/InnerPage.jsp?ID=143827&lang=ar&name=news
(302) مدير مشروع التربية الإعلامية عون الكفيري، المصدر السابق.
(303) جامعة الشرق الاوسط.
(304) نوقشت الرسالتين في شهر أيار مايو 2015.

(305) نشرت جريدة الدستور الأردنية مراجعة لهذه الدراسة على رابط: https://www.addustour.com/articles/1050737-%D9%84%D8%A9%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D8%A7%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B4%D8%AA%D9%8A%D9%85%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%B9%D8%%D9%84%D8%B6%D9%84%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%AA%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A
(306) صدر القانون في عدد خاص من الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من صباح يوم 9/13 /2023.
(307) ليز تروثل: الأمم المتحدة ـ مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ـ متوفر على رابط: https://www.ohchr.org/ar/press-briefing-notes/2023/08/jordan-over-concerns-cybercrime-legislation-shrinking-civic-space
(308) تغريم ناشري أخبار كاذبة عبر التواصل الاجتماعي حول الزلازل 10 آلاف دينار، وكالة الأنباء الأردنية بترا، متوفر على رابط: https://www.petra.jo.gov.jp/InnerPage.jsp?ID=60623&lang=ar&name=news

وتوصلت المحكمة في قرارها إلى تحديد «مفهوم الأخبار الكاذبة عبر الشبكة المعلوماتية بأنه الخبر أو مجموعة من الأخبار الزائفة وغير الصحيحة التي تنتشر عبر الشبكة المعلوماتية ولا يكون لها مصدر موثوق، ويجري تداولها بين الناس بهدف التأثير على الأمن والسلم المجتمعي، وقد تكون ذات طابع عسكري أو سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي»[309].

ويرى الاتصال الحكومي، د. مهند مبيضين، «أن المادة 15 من قانون الجرائم الإلكترونية تحدثت عن الأفعال التي تعتبر جرائمًا، حيث تشمل نشر الأخبار الكاذبة التي تستهدف الأمن الوطني والسلم المجتمعي، أو التي تسيء وتحقر شخصًا ما وتفرض عقوبات على نشر مثل هذه الأخبار»[310].

تقول الكاتبة الصحفية سهير جرادات إن الحكومة «أصدرت العديد من القوانين، خاصة في ميدان الصحافة ومنها قانون الجرائم الإلكترونية دون توفير تفسير واضح لمصطلحات مثل «الأخبار الزائفة» و«الخبر المضلل»، فالأمر يعود إلى تعريف الأخبار الزائفة والمضللة ومدى تنوعها، سواء كانت تتسبب فيها الصحافة بدون قصد أو نتيجة غياب المعلومات، خاصة في حالة استخدام المواطن لمنصات التواصل الاجتماعي التي تعتمد على سرعة البث والنشر دون تدقيق»[311].

ويدعو مدير التحرير في جريدة الغد، عبد الكريم الوحش، «لإخضاع قانون الجرائم الإلكترونية للمزيد من الدراسة والتحديث لأنه يعاني من مشكلة في تحديد نطاق الجريمة وأركانها فقد قُدِّمت بعض النصوص العامة والإشارات بخصوص التضليل والتزييف دون توضيح للحدود الفعلية لتلك الجرائم، وتظهر المشكلة في عدم مراعاة التشريع للتطور التكنولوجي، حيث يبدو أن هناك حاجة لتحديث التشريعات لتعكس التقدم التكنولوجي الحديث، خاصةً مع ظهور تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، قد يؤدي هذا إلى تعديلات على التشريع قريبًا لتلبية متطلبات الوضع الراهن»[312].

ومن الواضح مدى تأثير ظاهرة التضليل الإعلامي في المجتمع وعلى حرية الرأي والتعبير والصحافة، وبالرغم من تعدد التشريعات الأردنية التي تنظم عملية النشر وحرية الصحافة، إلا أن قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية أصبح يأخذ نصيب الأسد في إثارة التخوفات على حرية الرأي والتعبير، وحرية الصحافة في المملكة، ومدى ثقة الجمهور الأردني في وسائل الإعلام.

يشير حسين أبو رمان إلى دراسة نشرت في نهاية العام الماضي بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية، حول اعتماد الأردنيين على وسائل الإعلام، ومدى الثقة بها، وتم استخدام

(309) بترا، المصدر السابق.
(310) مهند مبيضين، مصدر سبق ذكره.
(311) سهير جردات، جلسة حوار مركزة أجريت لغايات الدراسة.
(312) عبد الكريم الوحش، جلسة حوار مركزة أجريت لغايات الدراسة.

خمس مؤشرات فرعية، مثل معدل الاعتمادية الذي يقيس مدى اعتماد الأردنيين على وسائل الإعلام التقليدية والرقمية في ظروف صعبة وأزمات، هناك أيضاً مؤشر يتعلق بثقة الجمهور بمصداقية وسائل الإعلام، والنتائج تظهر اختلافًا ملحوظًا مقارنة بنتائج الاعتماد، فنسبة 46.3% في مؤشر الثقة بوسائل الإعلام ككل، تعتبر منخفضة ووصفت بأنها غير مفاجئة، وتشير إلى اتجاه عام في العالم نحو تراجع الثقة في وسائل الإعلام، يظهر أيضاً اعتماد الأردنيين على وسائل التواصل الاجتماعي في أوقات الطوارئ في المرتبة الأولى بنسبة 45.6% وهي نتيجة فرعية تعكس تفضيل استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في مثل هذه الظروف «[313].

رئيس تحرير جريدة الغد الأردنية مكرم الطراونة يرى «جوانب إيجابية في القانون الذي يصفه بأن أسبابه الموجبة تهدف لمحاربة الفوضى الناشئة عن مواقع التواصل الاجتماعي بدرجة كبيرة ووضع حد لاغتيال الشخصية، والابتزاز، والذم والقدح، والجرائم الأخرى، وهذا السبب الرئيسي لا يتعارض أبدا مع حرية التعبير وحرية النقد القائمة على البعد المهني والأخلاقي، فحرية التعبير سقفها القانون وليس السماء كما هو مشاع، وتخوفاتي من القانون ليست في تأثيره على حرية التعبير والرأي ولكن الخوف من تعميم النصوص التي تحتمل مزاجية التطبيق»[314].

يؤكد ممثل منظمة مراسلون بلا حدود في الأردن، محمد شما، أنه «يمكن أن يكون هناك تأثير إيجابي للقوانين إذا تم التعامل معها بشكل فعّال وتحسين الأوضاع والتحولات في قانون الجرائم الإلكترونية، فضلاً عن فعالية وسائل الإعلام وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي على المحتوى الإعلامي فجميعها تشكل تحديات تستدعي التفكير فيها، خاصة ما يتعلق بانسيابية المعلومات، فالتضليل يحدث نتيجة للأخطاء التي تنشأ من نقص المعلومات، وبعض الصحفيين يلعبون دورًا كبيرًا في ذلك»[315].

وفيما يرى وزير الاتصال الحكومي، د. مهند مبيضين، «أن الأخبار الزائفة تشكك ثقة الناس بالدولة ورسالتها[316]، فإن مؤسسة مدرج، روان الجيوسي، تشير إلى «أنه عندما تقوم الدولة بإخفاء المعلومات عن الجمهور، مثل قصص كورونا، وأحداث الفتنة، وإضراب المعلمين، أو قصة أوراق بندورا، فإن الإعلام المحلي يغيب، فالإعلام الأردني يعاني من نقص الإمكانيات والاستراتيجيات، والصحافة تتناول قضايا عالمية بدلاً من القضايا المحلية»[317].

(313) حسين ابو رمان، مصدر سبق ذكره.
(314) مكرم الطراونة، مصدر سبق ذكره.
(315) محمد شما، جلسة حوار مركزة أجريت لغايات الدراسة.
(316) مهند مبيضين، مصدر سبق ذكره.
(317) روان الجيوسي، جلسة حوار مركزة أجريت لغايات الدراسة..

«ويؤثر هذا الوضع على الرأي العام مما يزيد في ضحالة الرأي العام؛ فلم يعد لدى الاشخاص القدرة على التمييز بين الحقيقة والشائعة، خاصة أن الشائعات تنتقل بسرعة كبيرة، وذلك بسبب تأثير السوشيال ميديا على المجتمع، لأن الإعلام يأخذ التغذية الراجعة من السوشيال ميديا، كأن يتابع ردود الأفعال على القضية حيث تعتبر جزءا من المصادر[318].

ويحتاج هذا الأمر لاعتماد مسطرة وآلية للتحقق من المعلومات لكن لا يلجأ الصحفيون لهذه الآلية بسبب ضعف الصحفيين لكونهم لا يمتلكون أدوات كافية للقيام بالتحقق والتحقيق كما أن هناك استسهال من فئة كبيرة منهم حيث تغيب المهنية عند كتابتهم للأخبار الصحفية، كما توجد مشكلة غياب المعلومات وعدم القدرة على تفسيرها وتحليلها بما يجعلها تخضع للاجتهاد بدل خضوعها للمعرفة وبالتالي حمل رسالة الدولة بما يتعلق بالملفات السياسية والاجتماعية والاقتصادية[319].

ويشير د. مهند مبيضين إلى المنصة الحكومية «حقك تعرف» لكنها غائبة الآن وعلينا استعادتها لتساعدنا في رصد ومكافحة الشائعات والتضليل الإعلامي. كوزارة[320]، فيما تشير الصحفية عطاف الروضان إلى آليات التحقق العديدة والمتوفرة على شبكة الإنترنت، ويمكن للصحفيين والمؤسسات الإعلامية الاعتماد عليها في التحقق من المعلومات، وهناك آليات تعلمناها منذ بداية عملنا في المجال الصحفي، وفحص الحقائق يظل من المعايير الأساسية التي ينبغي علينا كصحفيين الالتزام بها، ونحن كإذاعة مجتمعية، يجب أن يكون معيار التحقق لدينا أعلى من المؤسسات الإعلامية التقليدية، فنحن نتعامل مع تحديات نقص المعلومات بشكل عام، ويظهر ذلك بوضوح في تغطيتنا للأحداث الحساسة التي تؤثر على المشهد الأردني»[321].

يؤكد الصحفي في جريدة الغد، محمود الشرعان، على الحاجة لمنصة للتحقق من المعلومات، حيث يمكن للشباب الحصول على معلوماتهم من مصادرها والتحقق من صحتها، اليوم، يعتمد الكثيرون على تطبيقات مثل تليغرام للحصول على معلومات دقيقة[322].

وبحسب خليل قنديل رئيس تحرير موقع البوصلة «فهناك تحديات في موارد المؤسسات الإعلامية، مما يؤثر في القدرة على إجراء تحقيقات استقصائية، وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع الأردني يعتمد على الأخبار من وسائل الإعلام الرسمية والمواطنين خارج الأردن يلجؤون أيضًا إلى وسائل التواصل الاجتماعي والصحف الخارجية للحصول على معلومات موثوقة»[323].

(318) مكرم الطراونة، مصدر سبق ذكره.
(319) المصدر السابق.
(320) د. مهند مبيضين، مصدر سبق ذكره.
(321) عطاف الروضان، مصدر سبق ذكره.
(322) محمود الشرعان، جلسة حوار مركزة أجريت لغايات الدراسة.
(323) خليل قنديل، جلسة حوار مركزة أجريت لغايات الدراسة.

وفي غياب المعلومات وعدم توفيرها فإن الأضاليل والشائعات تنمو وتنتشر في ظل سهولة استخدام منصات التواصل الاجتماعي، فيما تبقى معظم مصادر تلك المعلومات مجهولة وأهدافها أيضا مثيرة للشك والريبة، وهذا ما دفع بوزير الإعلام د. مهند مبيضين ليقول بوضوح «إن مصادر الشائعات والتضليل الإعلامي التي تحدث في الأردن هي من جهات خارجية»، بينما ترى سهير جرادات «أن الحكومة تقوم بدورها في نشر الأخبار الزائفة لتوجيه رسائل محددة للتأثير على الرأي العام وخلق جو من الخوف بين الناس، هذه الحملات تسهم في نشر أفكار معينة، ويكون دورنا في تحديد الزوايا التي نرغب في استكشافها وفهمها بشكل أفضل[324].

والجهة التي تمتلك أكبر خزان للمعلومات هي الأكثر قدرة على صناعة الأخبار الزائفة وتوجيهها، كما يقول عبد الكريم الوحش مضيفا «أن هذه الجهة تتمتع بصلاحيات الوصول إلى المعلومات وتمتلك أجندة، مما يسمح لها بتوجيه الرأي العام وتوجيهه نحو فهم معين أو دعم قرارات محددة، وبناءً على ذلك، يمكنك تصنيف وتقسيم العديد من الجهات وفقًا لهذا المعيار، ومن خلال التحليل، يمكن أن نستنتج أن الجهة التي تمتلك المعلومات هي الجهة الأكثر قدرة على إثارة الارتباك في الأخبار أو توجيهها بشكل معين، بناءً على أجندتها وأهدافها، يتضح أن تصنيع الأخبار المضللة أو الموجهة يعتمد على مدى استفادة الجهة من المعلومات»[325].

وبالرغم من الأردن كانت الدولة العربية الأولى في إقرار قانون حق الحصول على المعلومات سنة 2007، إلا أن تطبيقات القانون وأحكامه تثير الكثير من الجدل وحركات المطالبة بتعدي بعض بنوده التي تم تعديل بعضها بالفعل إلا أن تلك التعديلات لم ترقَ إلى مطالب الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني، من حيث تصنيف المعلومات واختصار مروحة الممنوعات واختصار المدة الزمنية للإجابة على اسئلة طالبي المعلومات وغيرها من المطالب والملاحظات الأخرى.

ويلاحظ أن حالة تطبيق القانون في الأردن لا تختلف كثيرا عن حالة تطبيقه في المغرب، أو تونس وحتى لبنان، فمن الواضح أن المشكلات متوافقة تماما، وكذلك التشابه في العديد من مروحة الممنوعات، مما يقود إلى التساؤل عن مدى استفادة السلطات السياسية في تلك الدول من عرقلة تطبيق القانون حرصا على إخفاء المعلومات عن الجمهور، وقد استعرضنا بشكل سريع جملة إشكاليات تطبيق هذا القانون في الدول موضوع هذه الدراسة.

ومن المتفق عليه دوليا أن إتاحة المعلومات للجمهور وسياسة الإفصاح الطوعي عن المعلومات تمثل أحد أهم العوامل

(324) سهير جرادات، مصدر سبق ذكره.
(325) عبد الكريم الوحش، مصدر سبق ذكره.

الرئيسية في مكافحة الشائعات والأخبار المضللة والتزييف، لأن مثل هذه المشكلات تظهر وتتسع في البيئة التي تخفي المعلومات وتتكتم عليها، بالرغم من توق الجمهور للمعلومات خاصة في ظل اعتماد المواطن على منصات التوصل الاجتماعي، ولما شهدته وسائل الاتصال والتواصل من تطورات تقنية جعلت المواطن نفسه يتحول من متلقي للأخبار والمعلومات إلى صانع ومنتج وناشر لها.

وفي الأردن فإن حجب المعلومات تكرست باعتبارها سياسة معتمدة في القضايا الرئيسية التي تشغل الرأي العام الأردني، وحتى يشبع الأردنيون توقهم للمعلومات فقد لجأوا لصناعة الإشاعات والأخبار والمعلومات المضللة، وبثها عبر منصات التواصل الاجتماعي.

ولعبت أوامر تقييد ومنع النشر في تلك القضايا دورا أساسيا في انتشار الإشاعات والمعلومات المزيفة والمضللة، وهو ما أثر سلبا على مصداقية الإعلام المحترف، فضلا عن تعزيز عدم الثقة بالحكومات وما يصدر عنها من معلومات تظل بالنسبة للجمهور الأردني مصدر شك وريبة.

وفي هذا الصدد يؤكد مركز حماية وحرية الصحفيين «أن أوامر منع النشر في قضايا ووقائع معينة دون مراعاة لمقتضيات المشروعية، والملاءمة، والغاية، بل والشروط أو الضوابط القانونية المتعلقة بذلك، فالسلطات العامة في الأردن تعسفت في عدم إتاحة المعلومات للجمهور ووسائل الإعلام، ومن أبرز ذلك التعسف باستخدام منع النشر في القضايا الحساسة أو التي تهم الرأي العام»[326].

ومن القضايا التي شغلت الرأي الاردني ونسجت حولها الكثير من الإشاعات والأخبار المضللة تلك القضية التي عرفت بـ «قضية الفتنة»، خاصة على منصات التواصل الاجتماعي، بحيث حظر النائب العام الأردني في 6/4/2021، نشر أي معلومات على جميع وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي تتعلق بالخلافات بين الملك عبد الله وأخيه غير الشقيق الأمير حمزة بن الحسين مبررا ذلك بالحفاظ على سرية التحقيقات التي تجريها الأجهزة الأمنية»، المرتبطة بالأمير حمزة بن الحسين وآخرين، وحظر النشر في كل ما يتعلق بها في هذه المرحلة من التحقيقات»[327].

هذه القضية التي شغلت الأردنيين حامت حولها الكثير من القصص والروايات غير الصحيحة التي نسجت على هامش المعلومات الرسمية التي نشر حول القضية وتفاصيلها، وبما يمثل وجهة نظر واحدة ومصدر واحد، مما دفع بالمواطنين والناشطين على منصات التواصل لنسج روايات وأقاصيص لغايات تعبئة الفراغ الذي يعتقدون انه يحتاج إلى تكملة لا تتوفر في المعلومات الرسمية المعلن عنها.

ومن القضايا الأخرى التي فتحت الباب على مصراعيه لانتشار أخبار وقصص مزيفة، وغير حقيقية، وفيها الكثير من التضليل جائحة كورونا، سواء ما يتعلق بالفيروس نفسه وخطورته، أو ما يتعلق باللقاحات وتأثيرها على الإنسان.

لقد تحولت الجائحة في الأردن إلى بيئة مفتوحة للتضليل الإعلامي والتزييف، وتحولت منصات التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص إلى وسائل نشر مفتوحة لكل تلك الإشاعات والمعلومات المضللة، في ظل عدم توفر جهة ثانية تمتلك المعلومة باستثناء الحكومة وأجهزتها التنفيذية التي احتكرت كل ما يتعلق بالجائحة من معلومات، بما في ذلك احتكارها لحق الرد، فيما كانت الإجراءات الأخرى المتعلقة بحظر التجوال والإغلاقات وتقييد حتى حركة الصحفيين إلا عبر تصاريح مرور أمنية كلها أدت بالنتيجة إلى انتشار الأخبار المضللة طيلة فترة الجائحة»[328].

وبلغت الإشاعات، والتضليل إلى الحد الذي وصلت فيه إلى تحذير المواطنين من تلقي اللقاحات، وأن لها تأثيرات صحية بعيدة المدى، وأنها ستؤدي إلى السكتات الدماغية، والوفاة، وإلى العقم وعدم الانجاب، والتأثيرات الجنسية الأخرى، بل ذهبت شائعات إلى أبعد من ذلك حين اعتبرت تلك اللقاحات مؤامرة دولية على المواطنين بهدف تعقيمهم، وحرمانهم من الإنجاب.

وقد سرت تلك الشائعات في الناس الذين تأثروا بها، ورفضوا تلقي اللقاحات، في الوقت الذي خلت فيه تلك الأخبار المضللة من أية مصادر طبية وعلمية وموثوقة، وربما لانعدام الثقة بين المواطنين والحكومة فقد استجاب الكثير من المواطنين لتلك الشائعات رافضين تأكيدات الحكومة بأن تلك اللقاحات آمنة ولا تأثيرات سلبية لها، ولولا لجوء الحكومة إلى اعتماد تلقي اللقاح للدخول الى المناطق العامة لكانت نسبة رافضي تلقي اللقاح مضاعفة.

ومن القضايا الأخرى التي رافقتها الكثير من الأخبار المضللة والمزيفة إضراب أصحاب الشاحنات في معان، وما خلفته من أثار اقتصادية واجتماعية وسياسية بسبب رفع أسعار الوقود

(326) صمت الإعلام.. حالة حرية التعبير والإعلام في الأردن 2022، ص 136، مركز حماية وحرية الصحفيين.

(327) حمزة بن الحسين: النيابة العامة في الأردن تقرر حظر النشر في قضية الأمير، متوفر على رابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-56641628

(328) مؤتمرون: جائحة كورونا زادت التضليل على وسائل التواصل الاجتماعي، جريدة الغد، متوفر على رابط: https://alghad.com/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%%D9%85-%D8%A4%D8%A6%D8%AD%D8%AC%-86%88%D9%B1%D9%A9%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%AC%-86%D8%A7%88%D9%88%D8%B1%D9%83%D9%D9%D8%84%D8%AA%D8%A7%D9%-D8%AA%D8%B2%D8%A7%D8%AF%89%84%D9%D8%B9%D9%-84%D9%8A%84%D9%%B6%D9

مما رفع من كلفة تشغيل الشاحنات الأردنية التي يقدر عددها في الأردن بحدود 26 ألف شاحنة.

ووسط امتداد فترة الإضراب وبالرغم من اتخاذ الحكومة لعدة قرارات للتوصل إلى حلول مع أصحاب الشاحنات، إلا أن الإضراب استمر واتسع لينتقل من معان إلى بعض المحافظات الأخرى، إلى جانب إغلاق طريق العقبة -عمّان، ومنع مروراي شاحنة قادمة من الاتجاهين.

هذا الحدث دفع بمنصات التواصل الاجتماعي تحديدا لنسج الكثير من الأخبار المضللة في ظل عدم قيام وسائل الإعلام بالمتابعة المباشرة، ومن الميدان لما يجري في معان، مما أدى إلى اختلاط المعلومات بين ما هو حقيقي، وبين ما هو مزيف وغير حقيقي في ظل تغييب المعلومة وحجبها عن الجمهور.

لقد غاب المصدر الثاني عن الأخبار الصادرة من أصحاب الشاحنات، وبقي الخبر الرسمي هو المصدر الوحيد للمعلومات، ولم يكن هناك خبر محايد تماما لرواية قصة الإضراب، مما فتح الباب أمام الشائعات، والأخبار المضللة، وفي بعض الأحيان كان أصحاب الشاحنات يقومون بتكذيب ونفي الأخبار المفبركة عنهم، على نحو احتجازهم لشاحنات تمر من معان، أو الاعتداء بالضرب على أصحاب تلك الشاحنات الذين لم يلتزموا بالإضراب، وكلها إشاعات وأخبار مضللة كان الهدف منها الإساءة إلى المضربين من أصحاب الشاحنات.

هذا الحدث دفع بمنصات التواصل الاجتماعي تحديدا لنسج الكثير من الأخبار المضللة، في ظل عدم قيام وسائل الإعلام بالمتابعة المباشرة ومن الميدان لما يجري في معان، مما أدى إلى اختلاط المعلومات بين ما هو حقيقي وبين ما هو مزيف وغير حقيقي في ظل تغييب المعلومة وحجبها عن الجمهور.

وهذا ربما ما دفع عبد الكريم الوحش لأن يصف قانون ضمان حق الحصول على المعلومات بانه قانون عدم الحصول على المعلومات، ويتعارض مع قانون المطبوعات والنشر، وان تطبيقه يواجه تحديات، خاصة في مواجهة القوانين الأخرى التي تفرض السرية، مما يساعد على تنشيط انتشار الإشاعات، وانتشار أفكار وقناعات قائمة على المعلومات غير الصحيحة، ومن الضروري مواصلة الضغط من أجل تحسين تنفيذ القانون والتصدي للتحديات التي تعوق الوصول السريع إلى المعلومات[329].

ويعترف مكرم الطراونة «بأن القانون غير مطبق بشكل جيد فهو تشريع فاشل، فمن الطبيعي والفطرة ولأجل المصلحة العامة والعلاقة التشاركية توفير المعلومات للصحفيين لأنها ليست لشخص الصحفي، بل ليستخدمها في تقاريره ومحتواه من أجل الجمهور والمواطنين، وحتى نتخلص من المعلومات المضللة، والاشاعات التي تملأ فضاء منصات التواصل الاجتماعي وينتقل بعضها للأسف إلى مواقع وصحف إلكترونية لا تدقق بالمعلومات ولا تتأكد منها[330].

ويرى وزير الاتصال الحكومي، د. مهند مبيضين، بأن القانون يحتاج إلى بعض التعديلات، ويواجه صعوبات في الاستخدام من قبل الناس، ربما بسبب الضغط الذي يواجهه في المجلس الوطني للمعلومات، ونعتزم التعامل مع هذا الجانب وتعديله في النص النهائي للقانون[331].

ويشدد مدير عام شبكة الإعلام المجتمعي، داود كتاب، على أن «حق الوصول إلى المعلومات وتدفقها يعد جزءًا من مفهوم الحكومة الشفافة، إذا كانت الحكومة قادرة على الكشف عن المعلومات وتقديمها بشكل شفاف، فإن هذا يقلل من فرص انتشار الأخبار الكاذبة، ومع ذلك، يتوجب علينا أن نكون حذرين، فالمعلومات الكاذبة قد تنتشر في ظل هذه الظروف، ولا يمكن معاقبة الأفراد بسبب محاولة نشر الأخبار الكاذبة إذا لم يكن هناك قرار حقيقي بالإفصاح عن المعلومات»[332].

وبحسب محمد شما عندما نتحدث عن الوصول إلى المعلومات والتعديلات الأخيرة على القانون، يظهر أن الديكور جميل دون أن يكون صحيحًا، والمشكلة أنك تبحث عن المعلومات ولا تجدها، وعندما تطلبها من جهة رسمية يقولون لك خذ هذه المعلومات وتكون منشورة أصلا وشاركها معنا، لقد جربت مؤخرا الحصول على معلومات وبطلب رسمي عن شبكات تهريب المخدرات وما يجري على الحدود، وانا متأكد أنه لا إجابات»[333].

وتذهب روان الجيوسي طالما أن الشارع العربي لا يطالب الصحافة والحكومة بتوفير المعلومات فلا حاجة لذلك، واليوم أنت في ظل عدم وجود مؤسسات، تقوم بتشغيل قنوات للتواصل مع المجتمع والحكومة، وفي ظل اختفاء الشارع، لا يمكن للصحافة أن تتحسن، ولا يمكن للحكومة توفير المعلومات، ولا يمكن للناس أن تهتم»[334].

ويرى حسين أبو رمان أن القانون بحاجة لتطوير بشكل جذري دون التساهل في تصنيف المعلومات على أن يكون هناك نهج جاد للتحسين، حيث يكون للصحفيين دور كبير في الكشف عن الحقائق ومراقبة الحكومة، ويجب أن يتم تصنيف المعلومات بحيث يسهل العودة إليها بسهولة[335].

لقد «كان الأردن البلد العربي الأول الذي يدرج التربية الإعلامية

(329) عبد الكريم الوحش، مصدر سبق ذكره.

(330) مكرم الطراونة، مصدر سبق ذكره.
(331) د. مهند مبيضين، مصدر سبق ذكره.
(332) داود كتاب، جلسة حوار مركزة أجريت لغايات الدراسة.
(333) محمد شما، مصدر سبق ذكره.
(334) روان الجيوسي، مصدر سبق ذكره.
(335) حسين ابو رمان، مصدر سبق ذكره.

ضمن مناهج التعليم في المدارس، إذ أبرم معهد الإعلام الأردني عام 2016 شراكة مع اليونسكو بإطلاق مشروع إدماج التربية الإعلامية والمعلوماتية في الأردن ضمن مناهج التعليم، بمعنى دمج بعض المفاهيم المتعلقة بالدراية المعلوماتية في مواد أخرى، فضلًا عن اعتمادها كمساق منفصل، فمثلًا، تم تخصيص فصل في منهج التربية الوطنية للصفين السابع والثامن عن مهارات التحقق الإخباري وخطاب الكراهية، وفي مادة تكنولوجيا المعلومات للصف العاشر، تم إدراج فصل عن الخصوصية الرقمية، واستمر في إدخال مفاهيم ونشر التربية الإعلامية في المجتمعات المحلية والجامعات والمدارس من خلال الشراكة مع وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الشباب بالمملكة، ومع حلول عام 2019 وجدنا التربية الإعلامية والرقمية تظهر بقوة في الفعاليات المتخصصة، سواء للإعلاميين أو الصحفيين أو كليهما»[336].

إن ريادة الأردن في مجال التربية الإعلامية «مشروع هام يتم تنفيذه بواسطة معهد الإعلام الأردني، ونولي له اهتماماً خاصاً، لقد دمجناه في المناهج الدراسية، وكان هناك تقدم في مؤتمر سابق لكننا تأخرنا قليلا بسبب التحديات الناجمة عن الحرب ومع ذلك، بدأنا الآن هناك استعادة العمل على هذا المشروع من خلال عقد ندوات تدريبية حول هذا الموضوع بالتعاون مع شركائنا في الجامعات والمؤسسات وهناك خطة مستقبلية تتضمن زيادة الجهود»[337].

ومن المقدر أن تلعب التربية الإعلامية دورًا هامًا، خاصةً فيما يتعلق بتفاعل المواطنين مع وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يفتحون الجروبات على تطبيق واتساب، ويجدون حوالي 50 خبرًا، بعضها يحمل أخبارًا مضللة وغير صحيحة، كما أن للمؤسسات دور هام أيضًا في تفعيل وتعزيز هذه العملية من خلال تفعيل دور النقابة، وتعزيز قضية التأكد وتحقق المعلومات، والتحقيقات الاستقصائية تلعب دورًا كبيرًا، وكذلك موضوع التربية الإعلامية الشاملة، حيث يعتبر الفهم السليم لهذه القضايا ضروريًا وهامًا إلى جانب التركيز على بناء الثقة ـ بحسب ما يقوله خليل قنديل[338].

ووفقا لرأي محمود الشرعان فنحن لا نحتاج إلى مجرد تربية إعلامية على الرغم من أن الرأي قد يكون صارمًا إلى حد ما، فنجد الدولة تتحدث اليوم عبر جميع وسائل الإعلام في الأردن، ونرى أن آراء الدولة تنشر في جميع الصحف، وأرى أننا نعاني ونعيش في وضع لم يتغير كثيرًا خلال التسع سنوات الماضية[339].

ويستعرض عبد الكريم الوحش تجربته الشخصية في التربية الإعلامية قائلا «عندما قمت بتنفيذ التربية الإعلامية، وجدت أنها كانت محدودة جدًا في النواحي العملية، وحتى الآن، لم نشعر بأي تأثير يُلاحظ، سواء على المنصات أو في الأنشطة والتفاعلات المحددة، متسائلا عن كيفية تنفيذها؟ وما النتائج؟ ولماذا تم التركيز على هذه المرحلة بشكل خاص، بينما لم تحقق مستويات أخرى في رفع الوعي»[340].

وتعتقد سهير جرادات «الانتظار ربما عشر سنوات حتى نتمكن من تحديد نتائج هذه التربية الإعلامية، إذ لا بد أن تمر هذه العملية بمراحل معينة لنتمكن من تقييم نجاحه، ويجب أن ننتظر فترة زمنية محددة، ويجب أن تكون الأولوية في توفير المعلومات وبناء ثقة بين الناس والجهات المصدرة، خاصة الحكومة، وبعد ذلك يأتي تعزيز الوعي بكيفية التعامل مع المعلومات الزائفة والتأكد منها، لا يمكن تحديد نجاح هذه العملية في فترة زمنية قصيرة، بل يجب إتاحة الوقت للجيل الجديد ليكتسب هذه الثقافة»[341].

وبحسب عطاف الروضان فإن العلاقة بين التربية الإعلامية والتضليل الإعلامي وثيقة جدًا، حيث تعد التربية الإعلامية الإجراء الوقائي الأول للحماية من التضليل الإعلامي، ويجدر بالذكر أنه في المناهج الأردنية الحالية، توجد مادة محترمة مخصصة للتربية الإعلامية ضمن مقرر التربية الوطنية ومع ذلك، يتطلب التأكد من توصيل المعلومات الصحيحة التعاون مع متخصصين في هذا المجال. رغم أن المحتوى ممتاز، إلا أن المعلمين يواجهون تحديات في نقل هذه المعلومات بشكل فعال. لذا، يظل التركيز على التربية الإعلامية ضروريًا كوسيلة رئيسية للوقاية من التضليل الإعلامي»[342].

(336) مكافحة التضليل الإعلامي في العالم العربي، جائحة كوفيد 19 نموذجا، ص25، شبكة أريج للصحافة الاستقصائية، متوفر على رابط: https://arij.net/wp-content/uploads/2020/12/AR-policy-Disinformation-pdf
(337) د. مهند ميضين، مصدر سبق ذكره.
(338) خليل قنديل، مصدر سبق ذكره.
(339) محمود الشرعان، مصدر سبق ذكره.
(340) عبد الكريم الوحش، مصدر سبق ذكره.
(341) سهير جرادات، مصدر سبق ذكره.
(342) عطاف الروضان، مصدر سبق ذكره.

الخلاصة

تدلل المعطيات التي استعرضناها سابقا أن قضية التضليل الإعلامي ليست قضية بلد واحد بقدر ما هي قضية عالمية تثير القلق الدولي والأممي من تناميها ولمخاطرها على المجتمعات، وعلى الرأي العام، وعلى السلم الأهلي، ولنتائجها السلبية في تشكيل توجهات الجمهور.

ولوحظ في الدراسة والمقاربة المختزلة لواقع التضليل الإعلامي في دول المغرب، وتونس، ولبنان، والأردن أن واقع المشكلة متقارب تماما، وأنها أضحت مشكلة لا تؤرق السلطات فقط، وإنما تؤرق الصحفيين المحترفين والجمهور خاصة في ظل الفوضى الإعلامية والإخبارية التي تكتسح العالم قاطبة.

وليست مشكلة التضليل الإعلامي جديدة في حد ذاتها بل هي قديمة لكنها انتشرت واتسع نطاقها وزاد تأثيرها بعد الانفجار التقني في وسائل الاتصال، وتطور أجهزة الهواتف النقالة الذكية، واتساع رقعة مستخدمي الإنترنت الرخيص وشيوع منصات التواصل الاجتماعي على اختلاف مسمياتها واختصاصاتها مما جعل من كل مواطن صحفي، بالمفهوم المجازي وإذا ما اعتبرنا أن كل من يتلقى وينشر المعلومات هو صحفي مما يعني أن كل مواطن يمتلك جهاز كمبيوتر أو هاتف خلوي ومتصل بشبكة الإنترنت ويتلقى المعلومات ويعيد نشرها فهو صحفي تنطبق عليه تلك المسطرة في تعريف من هو الصحفي.

لقد أدت منصات التواصل الاجتماعي دورا بارزا ومثيرا في هذه المشكلة الظاهرة التي تتعلق بالتضليل الإعلامي، وبنشر الأخبار المزيفة، وحتى في إنتاجها وإعادة توزيعها ونشرها.

وفي ظل غياب الوعي الكافي لدى الجمهور العريض ممن يملكون حسابات ناشطة على تلك المنصات عن دور الإعلام وأخلاقياته وشروطه، فقد أدى ذلك وبالضرورة إلى تلك الفوضى الجارفة التي عصفت بالمجتمع الدولي للتنبه لحقيقة المخاطر المترتبة على تلك الفوضى، وهو ما دفع بالمنظمات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة لبذل اهتمام مضاعف بالتحذير من مشكلة التضليل الإعلامي، وإصدار النشرات، والكتب، والأفلام التوعوية، وعقد المؤتمرات، وورشات التدريب والعمل، والتي وجهت جزءا كبيرا منها للصحفيين والإعلاميين، إما لتحصينهم من الوقوع في تلك المنزلقات الناشطة، أو لتوجيههم لتوعية جمهورهم على مخاطر تقبل الأكاذيب، والمعلومات المزيفة.

وتولت الدول والحكومات وحتى منظمات المجتمع المدني تأسيس مراصد متخصصة للتحقق من الأخبار المضللة والمزيفة، وتدريب الصحفيين، والجمهور على آليات التحقق، بل وأتاحت هذه المراصد، والآليات مجانا على الإنترنت ليستفيد منها الجمهور، والصحفيين مجانا.

ولا تكاد تخلو دولة في العالم من مراصد للأخبار المضللة بعضها حكومي رسمي، وبعضها الآخر تطوعي وبعضها يتبع لمؤسسات إعلامية، وكلها تعمل في خدمة فحص وتدقيق الأخبار.

وفي مواجهة هذه الموجة الضاغطة عالميا تحول تدقيق وفحص المعلومات إلى علم أشبه بأن يكون علما قائما بذاته يجمع بين الجانبين النظري، والتقني «العملي»، ولندخل في عالم آخر جديد هو عالم الذكاء الصناعي وهو عالم آخر جديد.

ولصعوبة ضبط ما تنشره منصات التواصل الاجتماعي من معلومات فقد اتجهت العديد من الدول لتشريع قوانين بهدف التقليل من جرائم التضليل الإعلامي ومحاربة كل ما يتعلق بالجرائم التي تقع بواسطة الأجهزة الإلكترونية، بل وذهبت دول عديدة للتشدد في فرض العقوبات على منتهكي تلك القوانين مما دفع بظهور تخوفات لدى المنظمات الأممية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة من أن تعتدي تلك القوانين على منظومة حقوق الإنسان وحق كل مواطن بالتمتع بحرية الرأي والتعبير، مما دفع بمفوض حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ومعظم المنظمات الدولية لتحذير الدول من الانتقاص من هذه الحقوق، أو الاعتداء عليها بذريعة محاربة الجرائم الإلكترونية وفي مقدمتها بالطبع الحق في حرية الرأي والتعبير.

ومن الملاحظ أن المجتمعات تبقى الأكثر حساسية للتأثر السريع والمباشر، بالأخبار المضللة والشائعات، لكون تلك المجتمعات لا تمتلك الحصانة الكافية لمواجهة التضليل، والشائعات، مما يجعل مبدأ السلم الاهلي والمجتمعي مهددا دائما من قبل منتجي ومروجي الشائعات، والأخبار المضللة، خاصة إذا كانت تلك الشائعات والأكاذيب تتناول قضايا ذات حساسية بالغة لدى المجتمع.

لقد لاحظت هذه الدراسة التشابه الكبير في واقع ظاهرة التضليل الإعلامي في كل من المغرب، وتونس، ولبنان، والأردن، فهذه الظاهرة منتشرة وضاغطة خاصة على منصات التواصل الاجتماعي التي تجاوز تأثيرها في بعض القضايا المواطنين ليصل إلى المؤسسات الإعلامية نفسها.

ولوحظ أن السلطات في هذه الدول الأربعة تلجأ أحيانا لمنصات التواصل الاجتماعي وغيرها من المؤسسات الإعلامية لنشر بعض الأخبار المضللة لقياس ردات فعل الجمهور، فيما تطل الحكومات في الدول في مقدمة من ينتجون الأخبار المضللة، يليها الأحزاب، والسياسيين، خاصة في الدول التي تشهد صراعات حزبية وسياسية كما هو الحال في تونس، ولبنان، والمغرب، وبدرجة أقل بكثير في الأردن.

ولوحظ أيضا أن الجهة التي تتصدر قائمة الجهات الأكثر نشرا للأخبار المضللة والمزيفة هم المواطنون الذين ينتجون

الخلاصة

وينشرون تلك الأخبار عبر حساباتهم الشخصية على منصات التواصل الاجتماعي، وفي حالات أخرى فإن رجال المال والأعمال، والشركات تلجأ لنشر الأخبار المضللة خدمة لمصالحها الشخصية، فيما يبقى الصحفيون أيضا ينتجون أخبار مضللة، خاصة إذا كانت مصالحهم تتقاطع مع مصالح الممولين.

وفي الدول الأربعة ظهر التشابه الكبير في إقرار تشريعات تتعلق بمكافحة الجرائم الإلكترونية وتبدو جميعها وكأنها متشابهة في بعض موادها خاصة ما يتعلق منها بحرية الصحافة والنشر وحرية التعبير، وقد بدت في هذا الجانب متقاربة إلى حد بعيد.

ولوحظ في الدراسة أن قوانين الحصول على المعلومات في تلك الدول متقاربة هي الأخرى، وتكاد مشكلة تطبيق القانون تتشابه وتتكرر في كل من المغرب، وتونس، ولبنان، والأردن، فالسلطات لا تلتزم بتطبيق القانون، وحجب المعلومات يكاد يتشابه في الدول الأربعة، وشكاوى الصحفيين من هذه الحالة تكاد تكون واحدة ومتقاربة إلى حد التشابه التام.

التوصيات:

اولا: الحكومات

1. يتوجب اعتماد تعريف محدد وواضح لمفهوم التضليل الإعلامي من قبل المشرعين بما ذلك أقسامه أشكاله، والتفريق في العقوبات المفروضة على كل قسم بما يتناسب والضرر الذي يحدثه على الأفراد خاصة والمجتمع عامة.
2. يتوجب إعادة النظر كليا في قوانين الجرائم الإلكترونية في كل من المغرب وتونس ولبنان والأردن، وفصل كل ما يتعلق بحرية النشر والتعبير عن تلك الجرائم التي وردت في تلك القوانين.
3. يجب شمول «التضليل الإعلامي» في قوانين المطبوعات والنشر بما في ذلك النص على أقسامه وأنواعه.
4. العمل على إتاحة المعلومات وتعديل قوانين حق الحصول على المعلومات، والتخفيف من القيود التي يفرضها القانون على المعلومات التي تكل حجر الزاوية في مواجهة التضليل الإعلامي.
5. انفتاح الحكومات الدائم والتواصل المستمر مع الصحفيين والإعلاميين، وانتهاج سياسة الشفافية والإفصاح المبكر عن المعلومات والتخلص من سياسة «حراس البوابات» التي تعمل على حجب المعلومات مما تسمح بانتشار الشائعات والأخبار المضللة.
6. التوسع بالتدريج في تدريس التربية الإعلامية منذ المرحلة الابتدائية الالزامية وحتى الجامعة لما لها من أثار إيجابية.

ثانيا: المؤسسات الإعلامية والصحفيين والإعلاميين

1. التأكيد على التزام الصحفيين والإعلاميين بأخلاقيات المهنة وبمدونات السلوك في كل بلد من البلدان الأربعة، إضافة إلى مواثيق الشرف الصحفي.
2. تأسيس مراكز رصد لوسائل الإعلام ولمنصات التواصل لرصد الأخبار المضللة والمزيفة، ورفد تلك المراكز بصحفيين محترفين وبكل الأدوات التقنية والفنية اللازمة لتسهيل مهمتهم.
3. تنظيم ورشات عمل وتدريب للصحفيين والإعلاميين على آليات التحقق من الأخبار من خلال إما مؤسساتهم الإعلامية، أو من خلال منظمات مجتمع مدني مختصة في هذا الجانب.
4. إنتاج برامج توعوية للجمهور في كيفية استخدام منصات التواصل الاجتماعي، وكيفية إدارة حساباتهم الخاصة لتجنب إنتاج ونشر الأخبار المضللة، ويتم بث تلك البرامج عبر التلفاز وعبر رسائل ترسل للحسابات الشخصية للمواطنين على تلك المنصات، فضلا عن توعيتهم على أحكام القوانين المتعلقة بالتضليل الإعلامي والجرائم الالكترونية.
5. التزام المؤسسات الإعلامية بعدم نشر أية معلومات إلا بعد التحقق من مصداقيتها وضمن شروط وآليات التحقق المعتمدة.
6. الاهتمام بنشر ما يصدر عن مراكز التحقق من أخبار وتقارير تكشف زيف وكذب الأخبار والشائعات.

أسماء المشاركين والمشاركات في جلسات الحوار المركزة والمقابلات المعمقة في الدول الأربعة

أولا: المغرب

1. أشرف طريبق/ صحفي
2. أيمن العويدي/ صحفي
3. رحاب حنان/ صحفية وسياسية /برلمانية سابقة
4. محمد الغروس/ صحفي ومدير مجموعة جرائد العمق المغربي
5. محمد بلقاسم/ إعلامي وباحث ومدير موقف مدار 21
6. محمد شماعو/ حقوقي وعضو نقابة المحامين
7. عبدالله البقالي/ رئيس لجنة الحريات في نقابة الصحفيين
8. عمر الخروج/ حقوقي ومحامي
9. سناء القويطي/ إعلامية
10. فاطمة بوغنبور/ مراسلة قناة الحرة
11. كريم الشرقاوي/ ناشط حقوقي

ثانيا: تونس

1. اعتدال المجبري/ إعلامية ورئيسة المجلس الصحافي
2. اميرة محمد/ اعلامية ونائب رئيس نقابة الصحفيين
3. الهاشمي نويرة/ الرئيس المؤسس لنقابة الصحفيين التونسيين
4. ريم سوودي/ صحفية وعضو المكتب التنفيذي في نقابة الصحفيين
5. عبد الباسط بن حسن/ رئيس المركز العربي لحقوق الإنسان
6. عبد الرؤوف بالي/ عضو المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين مكلف بالشؤون المهنية والقانونية
7. محمد ياسين الجلاصي/ نقيب الصحفيين التونسيين السابق وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي للصحفيين
8. نجوى الهمامي/ صحفية استقصائية وأستاذة جامعية، ومديرة البرمجة في إذاعة السيدة للمعهد العربي لحقوق الإنسان

ثالثا: لبنان

1. السي مفرج/ منسقة تجمع نقابة الصحافة البديلة
2. اليسار الكبيسي/ صحفية ومقدمة برامج
3. جاد شحرور/ صحفي ومسؤول الإعلام في مؤسسة سمير قصير
4. جوزيف قصيفي/ نقيب محرري الصحافة اللبنانية، الأمين المساعد لاتحاد الصحفيين العرب
5. علي الأمين/ صحفي، رئيس تحرير موقع جنوبية
6. علي يوسف/ عضو نقابة لمحررين اللبنانية ونائب رئيس لجنة الحريات في نقابة الصحفيين
7. غادة عيد/ إعلامية وناشطة سياسية
8. غسان مخيبر/ محام وسياسي وبرلماني سابق
9. قاسم قصير/ صحفي وكاتب متخصص في الحركات الاسلامية
10. مارلين خليفة/ ناشرة موقع مصدر دبلوماسي، وكاتبة في الشؤون الدبلوماسية
11. ماريز يونس/ أستاذة علم الاجتماع ي الجامعة اللبنانية
12. نجاة شرف الدين/ إعلامية ومقدمة برامج
13. وداد جربوع/ صحفية وباحثة في مؤسسة سمير قصير

رابعا: الأردن

1. حسين أبو رمان/ رئيس تحرير مرصد الإعلام الأردني «اكيد»
2. خليل قنديل/ رئيس تحرير موقع البوصلة
3. داود كتاب/ مدير شبكة الاعلام المجتمعي
4. روان الجيوسي / مدير عام مؤسسة مدرج
5. عبد الكريم الوحش/ مدير تحرير جريدة الغد
6. عطاف الروضان/ صحفية
7. سهير جردات/ كاتب صحفي
8. محمد شما/ ممثل مراسلون بلا حدود
9. محمود الشرعان/ صحفي في جريدة الغد
10. مكرم الطراونة/رئيس تحرير جريدة الغد
11. مهند مبيضين / وزير الاتصال الحكومي، والناطق الرسمي باسم الحكومة

مركز حماية وحرية الصحفيين

Center for Defending Freedom of Journalists